الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــــــعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر-باتنة-

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع علاقات دولية ودراسات إستراتجية

إعداد الطالب

موسى بن قاصير

إشراف الدكتور

حسين قادري

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
1- أ.د. رابح بلعيد	جامعــة باتنة	رئيـــــــسا
2- د. حسين قادري	جــامعة باتنة	مشرفا ومقررا
3-د. عمر فرحاتي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشــا
4- د. أحمد بن فليس	جامعة الجزائر	عضوا مناقشــا

السنة الجامعية:2007 -2008

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من مناطق العالم الساخنة، وإحدى بؤر التوتر منذ القدم وحتى الآن، ولهذا كانت حافلة بالصراعات والحروب باستمرار.

و من بين أهم هذه الصراعات، الصراع العربي- الإسرائيلي، والذي بدأ مع احتلال الصهاينة لأرض فلسطين سنة 1948، نتيجة وعد **بلفور** المشئوم، زاعمين أنهم هم أصحاب الأرض، وأن هذه الأرض هي لليهود جميعا واستولت على أملاك الفلسطينيين، ودخلت في العديد من الحروب مع العرب محاولة فرض سيطرتها على المنطقة خاصة وأنها تلقى دعما من الحكومات الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان منطلق الصهيونية واضحا منذ البداية، حيث اعتمدت مبدأ العنف والقوة في جميع خططها ومواجهاتها، و لم تفلح جميع المساعي الدبلوماسية في إيجاد الحل، لكن الذي تحمل ومازال يتحمل همجية إسرائيل هم الفلسطينيين الذين أسست دولة استعمارية استيطانية احلالية فوق أرضهم.

لقد تخلى العرب عن دورهم في الصراع ضد إسرائيل بصورة شبه كلية، وتحول عندها الصراع إلى صراع فلسطيني- إسرائيلي، بين طرفين تختلف موازين القوى بينهما كلية. فمنذ 1948 سعت إسرائيل بكل ما في وسعها لاقتلاع هذا الشعب من أرضه ومصادرها ومصادرة أملاكه بجميع الوسائل، فطردت منهم إلى خارج فلسطين جزء كبير، وقتلت ما أمكنها منهم، مبررة ذلك بحجتها الإيديولوجية أن هذه الأرض لن تكون إلا لليهود، وبصفة يهودية خالصة، وسعت عندها إلى جلب آلاف المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم، واستوطنتهم مكان من طردت من السكان الفلسطينيين، لأنها منذ تأسيسها تعيش قلقا كبيرا من الناحية الديمغرافية، هذا الجانب الذي شغل جزءا كبيرا من تفكير الساسة والأكاديميين الإسرائيليين، خاصة في الوقت الحاضر أين نضبت مصادر الهجرة اليهودية القديمة، وأعرض الكثير من اليهود عن القدوم إلى فلسطين، وقلقهم من الزيادة الطبيعية الكبيرة التي يتمتع بها الفلسطينيين، مما سوف يخلق حقائق ديمغرافية مستقبلية ومفاجأة غير سارة للإسرائيليين، لهذا فهي تستعمل جميع أساليب القمع والإبادة والتطهير العرقي، لكن الحقيقة هي حقيقة الآن، فشعب فلسطين موجود، وهو موجود حتى داخل إسرائيل وبنسبة 20 في المئة ، وهم وجه آخر من الصراع الديمغرافي الفلسطيني- الإسرائيلي. ضف إلى ذلك تركيبة المجتمع الإسرائيلي الذي يعتبر مزيجا من الشعوب فلا التجانس العرقي ممكن ، ولا التجانس اللغوي ممكنا، مما سوف يعطي إسرائيل طابعا اجتماعيا وسياسيا جديدا

1-التعريف بالموضوع:

موضوع هذه المذكرة يندرج ضمن موضوعات النزاعات الدولية، حيث يعالج نزاع يعتبر من بين أهم النزاعات وحديث الساعة على المستوى الدولي والإقليمي ولفترة زمنية طويلة وهو النزاع العربي الإسرائيلي، هذا النزاع الذي لم يجد طريقه للحل رغم المحاولات العديدة، وخاصة أنه ارتبط بأهم العناصر المشكلة لكيان الدولة، ألا وهو السكان.

في موضوعنا هذا سوف نتطرق لجانب مهم، وهو الجانب الديموغرافي الخاص بالسكان والإشكالات التي يطرحها هذا العامل الذي يعتبر حيويا في قوة الدول، وفي هذا النزاع نلاحظ أن الجانب الديموغرافي لعب دورا مهما خاصة مع الاختلاف الموجود بين الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، من حيث الكم والنوع ،ولهذا نجد كل طرف يبني إستراتيجيته لمواجهة الطرف الآخر حسب الإمكانات التي يتيحها له هذا العامل ويتعامل على أساسها.

بالإضافة إلى كون الإسرائيليين يولون أهمية لهذا الموضوع لأنهم متخوفون من مصير دولتهم خلال السنوات القادمة نتيجة الاختلال الذي تشهده الزيادة السكانية الطبيعية داخل إسرائيل، ومن سكان فلسطين الذين هم في تزايد مستمر في الداخل والخارج،مما سيؤثر على يهودية الدولة ، لهذا فهي تتبع أسلوبا وحشيا للتعامل مع هذه القضية مستعملة في ذلك مختلف الطرق من طرد وتحويل وفصل عنصري ضد الفلسطينيين ومواصلة عمليات الاستيطان.

2-أهمية الموضوع:

كون أن القضية ضمن مجال دراستنا كطلبة في العلاقات الدولية، فإن النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، يشكل حلقة مهمة للبحث ،فهذا الموضوع له أهمية كبرى حيث انه يوضح قضية حساسة تمس عنصر من مكونات الدولة ألا وهو السكان، فالثروة البشرية كثيرا ما تحدد قوة الدولة، وكذلك توضيح كيف أن هذا العامل ظل مغيبا في معظم الدراسات السابقة، وشكل عامل عدم استقرار للمنطقة بصفة عامة.

وأيضا تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها إسرائيل لمواجهة التزايد الديمغرافي الفلسطيني،ومدى وحشية الأعمال التي تقوم بها إسرائيل للقضاء على الشعب الفلسطيني،عبر مختلف مراحل النزاع.

3- أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث في موضوع ما أسباب معينة تدفعه لدراسته قد تكون هذه الأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

- **أسباب موضوعية:**

- كون الموضوع هو ضمن حقل العلاقات الدولية وفي فرع مهم وهو النزاعات الدولية يهم طلبة العلاقات الدولية فكانت الرغبة في الدراسة.

- موضوع الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي موضوع الساعة، ويحمل من المستجدات ما يجعله ميدان خصب للدراسة والبحث عن الأسباب، وتقصي النقاط الرئيسية في تحليله.

- كون موضوع السكان هو عنصر من عناصر قوة الدولة ودعامة لابد منها ويخص جميع الدول بدون استثناء (كبيرة- صغيرة)، ارتأيت أن أسلط الضوء على هذا الموضوع داخل نزاع يهم المحيط العربي، ونحن ضمن هذا الإطار.

-لترقية الدراسات السكانية، ومعرفة بعدها الحقيقي في النزاعات الدولية.

- **أسباب ذاتية:**

هي الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع في محاولة لمعرفة جذور وتجليات هذا البعد في نزاع تاريخي مازال غامضا، رغم الدراسات التي قدمت حوله ومازالت تقدم .ورغبة مني في وضع دراسة أكاديمية في الجامعة حول هذا الموضوع. والتي أتمنى أن تكون إضافة جديدة ومفيدة.

4- الإشكالية:

يعتبر الجانب الديمغرافي من بين أهم العوامل في النزاعات الدولية، لأنه يمس مباشرة عامل السكان ولأن السكان هم عصب تحريك الدولة، لذا نجد الدول تولي اهتماما بالغا بهذا العنصر وبما أن أكبر المتضررين في النزاعات هم السكان سواء بالقتل أو التشريد، أو الفصل العنصري وغيرها من الممارسات، فإن اهتمامنا في هذا الموضوع كان جانب الديمغرافيا، الذي تجلى بوضوح في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، فالطرف الفلسطيني يملك عددا مهما من السكان لكن الوضعية التي يوجدون فيها غير إنسانية ويتعرضون يوميا لأعمال العنف من طرف الإسرائيليين .ضف إلى دلك مشكل اللاجئين الذي أصبح من بين القضايا المعقدة ضمن هدا النزاع،وما خلفه من أثار وخيمة على الشعب الفلسطيني ،وأمام هذا الوضع فالطرف الفلسطيني مازال يطالب بعودة كل اللاجئين

الفلسطينيين من الدول المجاورة إلى فلسطين، لأنه مدرك حجم التأثير الذي يحدث على المستوى العسكري، الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي في حالة عودة جميع اللاجئين الفلسطينين لهذا جاءت إشكالية البحث تدور حول هذا التأثير وهي:

☜ **إلى أي مدى أثر العامل الديمغرافي في النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، ومن ثم على قضية اللاجئين الفلسطينيين؟**

هذه الإشكالية بدورها تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ✓ ما هي الوسائل التي يستعملها كل طرف لتوظيف العامل السكاني في النزاع بينهما؟.
- ✓ إذا كانت إسرائيل تعاني نقصا ديموغرافيا فما هي الوسائل التي استعملتها لتعويض هذا النقص؟
- ✓ هل يدخل التقتيل الإسرائيلي للفلسطينيين في إطار إستراتيجيتها الديموغرافية ضد الفلسطينيين؟
- ✓ ما هو مصير ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة؟
- ✓ ما هو موقف إسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ وما هي الحلول التي قدمتها إسرائيل لحل مشكل اللاجئين؟
- ✓ ما هو موقف الدول العربية والمجتمع الدولي من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

5– الفرضيات:

كما هو معروف فكل دراسة تتطلب مجموعة من الفرضيات، يمكن أن تبنى عليها الدراسة:

1– العامل السكاني عامل مهم في قوة الدولة، إذن فكل من الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي سعيا إلى زيادة عدد سكانهما لاعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية.

2 –إسرائيل تعاني نقصا ديمغرافيا مستمرا،لدا فقد اعتمدت على سياسة الهجرة اليهودية والاستيطان لتدعيم عدد سكانهاو منه احداث تفوق عددي على الطرف الفلسطيني.

3– ادا كانت الديمغرافية الفلسطينية تسبب هاجسا بالنسبة لإسرائيل،و تشكل خطرا على يهودية الدولة ،فإنها لجأت إلى سياسات وحشية من قتل وطرد وفصل عنصري للقضاء على الفلسطينيين.

4–إدا كان العدد الكبير للاجئين الفلسطينيين يسبب خللا ديمغرافيا بالنسبة لإسرائيل في حالة عودتهم ، فان حل العودة غير ممكن بالنسبة لها،وأي حل يؤثر علي وجود إسرائيل ويهوديتها فهو مرفوض.

6- المنهج:

في بحثنا هذا سوف نتبع منهج مركب، لأن الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على جوانب مهمة في قضية البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث أن دراستنا تنطوي على جانب تاريخي، وجانب سياسي ولهذا سوف اعتمد في دراستي هذه على المنهج التاريخي وذلك بتتبع مختلف مراحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى نستطيع معرفة الأسباب المحركة لهذا النزاع جانب دراستنا هذه وهو الديمغرافيا،حيث شهدت هذه القضية تطورا عبر فترات النزاع بداية بحركة الهجرة اليهودية من مختلف أقطار العالم ثم حركة الاستيطان وقضية الفصل العنصري والتطهير العرقي المستمر ضد الفلسطينيين.

كما نستعمل المنهج الإحصائي في الدراسة، لأنها تتطلب جمع المعطيات حول عدد السكان لكلا الطرفين ومعرفة عدد السكان في مراحل زمنية مختلفة سواء في الداخل أو الخارج، لمعرفة حركة التحول داخل المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك معرفة عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون جانبا مهما في هذه الدراسة، وكذلك نستعمل هذا المنهج في محاولة لمعرفة أعداد اليهود الذين جاؤوا عبر الهجرات المتتالية من مختلف دول العالم، والذين مازالوا يتوافدون على الأراضي الفلسطينية وفق سياسة تفرضها إسرائيل، وتأثير هذه الأعداد على النزاع بين الطرفين، إذن فالمنهج الإحصائي يساعدنا على وضع إطار كمي في هذه الدراسة.

كما نستعمل أيضا المنهج التحليلي، لأن الموضوع ذو طابع سياسيي يدخل ضمن النزاعات سوف تقوم بتحليل تأثيرات الجانب الديمغرافي في سياسة كل طرف، وكيف استعمل كل واحد منهما هذه الورقة لتحقيق مكاسب وأهداف سواء طويلة المدى أو متوسطة المدى أو قصيرة المدى، وكذلك خلال النزاع إذن سوف تكون دراستنا هذه وفق منهج مركب من المنهج التحليلي والتاريخي والإحصائي.

ولتغطية هدا الموضوع،بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة،وبما يعزز الفرضيات السابقة.اتبعنا الخطة التالية المكونة من مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة وهي كالآتي:

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للدراسة.

الفصل الثاني: التأثير الديمغرافي في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي (الواقع والاستراتيجيات)

الفصل الثالث: قضية اللاجئين الفلسطينيين وتأثيرها الديمغرافي

ففي الفصل الأول نتطرق إلى الإطار المفهوماتي والنظري للتراع، حيث أن موضوعنا هذا يتطلب تحديد المفاهيم بداية بالتراع، الأزمة ،الحرب، التوتر، حتى نستطيع وضع الدراسة في إطارها الصحيح .

مع التطرق لبعض النظريات التي فسرت التراعات الدولية بداية بالواقعية والليبرالية وصولا إلى النظريات الجديدة. مع التركيز على النظرية الديمغرافية وكيف فسرت التراعات الدولية التي تحدث.

أما في الفصل الثاني سوف نتطرق إلى أثر هذا العامل في التراع على أرض الواقع، وهو لب الموضوع حيث نبين السياسات التي انتهجتها إسرائيل لمواجهة الطرف الفلسطيني، من خلال عمليات تدعيم عدد سكانها عن طريق الهجرة اليهودية وطرد السكان الفلسطينيين من ارضهم والاستيطان المستمر، وعمليات القتل المباشر، وتصفية القيادات السياسية الفلسطينية.

أما في الفصل الثالث سوف نتطرق لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وما هي الخلفية التاريخية لنشوء هذه المشكلة والأسباب التي أدت بالفلسطينيين للهجرة من أرضهم ،وتعامل إسرائيل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والموقف العربي من هذه القضية باعتبار الدول العربية هي التي تتحمل عبء هؤلاء اللاجئين مع اقتراح بعض السيناريوهات لهذه المسألة.

الفصل الاول

الفصـــــــــــــل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتراع.

المطلب الأول: مفهوم التراع الدولي.

المطلب الثاني:: مفهوم الحرب والعدوان.

المطلب الثالث : مفهوم التوتر الدولي والأزمة الدولية.

المبحث الثاني: تفسير بعض النظريات للتراعات الدولية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والتراعات الدولية.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية والتراعات الدولية.

المطلب الثالث: نظرية الاحتياجات في تحليل التراعات.

المطلب الرابع: المعضلة الأمنية والتراعات الدولية.

المبحث الثالث: النظرية الديمغرافية والتراعات الدولية.

المطلب الأول: تحليل النظرية الديمغرافية للتراع.

المطلب الثاني: المتغيرات السكانية والتراعات الدولية.

المطلب الثالث: علاقة التأثير و التأثر بين المتغيرات السكانية والتراعات.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة:

يعتبر النزاع(conflict) من بين المفاهيم التي يثار حولها الجدل ، نظرا لوجود عدة مفاهيم تتقارب مع هذا المفهوم، مثل ، الحرب (War)، الأزمة (Crisis)،التوتر، ولهذا ارتأينا في البداية أن نضع إطار مفهوماتي ونظري، بحيث سوف ندرس مفهوم النزاع وكذلك المفاهيم الأخرى المرتبطة به، وإطار نظري نتيجة وجود عدة نظريات مفسرة للنزاعات، وهذا من أجل أن تتضح الرؤية للدارس والقارئ والمتخصص، والأهم هو وضع الدراسة في الإطار الصحيح مفهوماتيا ونظريا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاع:

المطلب الأول: مفهوم النزاع الدولي (International conflict)

لقد قدم الدارسون العديد من التعاريف للنزاع الدولي، فيعرف النزاع الدولي بأنه: " الخلافات التي تكون الدول أو أشخاص القانون الدولي من غير الدول أطراف فيها"[1].

يقصد في هذا التعريف بأن النزاع الدولي هو مجرد اختلاف بين الوحدات السياسية، ونحن لا ننكر أن الاختلاف يؤدي بالدولتين إلى استخدام القوة المسلحة، واستخدام العنف من كلا الطرفين، وهو ما غاب في هذا التعريف.

وهناك من يعرف النزاع الدولي بأنه:" الوضع الخطير الناشئ من اصطدام وجهات النظر بين دولتين، وتعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق الدبلوماسية، وصار يهدد بلجوئهما، أو أحدهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهما"[2]

نستنتج من هذا التعريف بان اصطدام وجهات النظر تصل بأطراف النزاع إلى استعمال العنف، إذ لم تجد له الحل بواسطة الطرق السلمية. وفي هذه الحالة لا يمكن أن نطلق عليه نزاع إلا إذا وصلت درجة الخطورة إلى وضع تفكر فيه الدولتان أو أحدهما على الأقل باستخدام القوة ، أي إلى وضع تستخدم فيه إحدى أو كلتا الدولتين القوات المسلحة.

ويعرفه **الدكتور يوسف ناصف حتي** بأنه" تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره."[3]

---

[1]-[2] - محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف، دط، 2002، ص 597.

[3]- يوسف ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985 ، ص 160.

تعريف توماس شيليغ:

" هو مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي، سليم، رفيع،.... ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح".

يقول جون برتون (John Burton): " أن نزاعا يبدوا أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية ،وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.[1]

إذن النزاع هو اصطدام إرادات دولتين أو أكثر، بمعنى اختلاف أهداف ومواقف وتصورات مصالح الأطراف ،التي تسعى إلى تحقيقها دون اللجوء إلى العنف المادي كما يقول بيرتون.

وهناك من يعرف النزاع بأنه: "الخلاف على نقطة قانونية أو واقعية، أو تعارض وتناقص الادعاءات القانونية أو المصلحية. فيما بين دولتين".

يعرفه **الدكتور سموح فوق العادة** على أنه :"خلاف نشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو بسبب طارئ أو إجراء تتخذه إحداها ويثير تعارض في مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، أو يؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة".

النزاع الدولي هو تعارض في الادعاءات بين دولتين أو أكثر حول وضعية قانونية أو فعلية، وهي تخضع للمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل طرف من الأطراف المتنازعة. ويسعى كل طرف إلى إثبات حقه في هذه الادعاءات وقد يتجسد هذا الإثبات من خلال عمليات مسلحة مما يؤدي إلى ضرورة تسوية النزاع بإحدى الوسائل السلمية الجاري العمل بها في القانون الدولي ،وبذلك نخرج من نطاق النزاع الداخلي، الحروب الأهلية (الداخلية) وحروب تصفية الاستعمار[2] .

وهناك تعريف آخر للنزاع الدولي مقدم من طرف مشروع أسالا لبيانات النزاع المسلح الكبير، على أنه: "توافق متنازع عليه يتعلق بحكومة أو أرض، تقع فيه نتيجة استخدام القوة

---

[1] - Burton John, deviance, terrorism and war, Oxford: Mant in nabertston company, 1979, p 228.

[2] - سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية: دراسة نظرية و تطبيقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1996-1997، ص 43.

المسلحة بين القوات العسكرية لفريقين أحدهما على الأقل هو حكومة الدولة، يسفر عن وفاة 1000 شخص على الأقل في سنة واحدة"[1].

يعرف **عباس رشدي العماري** النزاع الدولي بكونه: "ذلك التفاعل الناتج عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج بين الكيانات المتنازعة"[2] .

ادن النزاع هو تنازع الإرادة الوطنية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول بمعنى أنها حالة تنافسية تكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين، أو هو أحيانا إنكار طرف دولي لحقوق طرف دولي آخر حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينها.

إن النزاعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دول في تحقق أهدافها القومية على حساب بعض الدول الأخرى، تلك الأهداف التي تستند إلى فكرة المصلحة، إلا أن المصلحة في ظل الواقع الدولي تستند على فكرة القوة، بمعنى أن المصلحة تتحدد في إطار القوة. والتي تتحدد بدورها في نطاق التأثير والسيطرة.

و عليه يمكن القول بأن النزاع هو تنازع الإرادات القومية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصورتها وأهدافها وتطلعاتها ،وفي مواردها و إمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأهداف والمواقف، وتؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق. والنزاع يمكن أن تتنوع مظاهره و أشكاله، فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو إيديولوجيا إلى أكثرها سلبية مثل: الضغط، الحصار، الاحتواء، العقاب ، التفاوض ، المساومة، الأغراء، التنازل[3].

من التعاريف للنزاع منها هو: " تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كـــامنا "[4].

---

[1]- ميكائيل أركون وآخرون، تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ط1، 2003، ص 229.

[2]- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 287، السنة2003، ص 21.

[3]- محمد نصر مهنا- خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط ، مكتبة غريب، د ط ، ص 09.

[4]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1997، ص 613.

يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى "وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدوا أنها كذلك"[1]

نلاحظ من خلال التعريف الأول والثاني، أن النزاع يكون حول مجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين الطرفان، وأن كل طرف يسعى إلى تحقيق هذه المصالح بأي وسيلة يمكنه استعمالها مما يبرز أن النزاع يكون غالبا عنيفا، خاصة بين الدول لأنها تعتبر أن ذلك يدخل ضمن مصالحها الوطنية ولا يمكنها بأي حال التخلي عن مبدأ الدفاع عنها حتى بالوسائل العنيفة، ونجده حتى بين الجماعات داخل الدول خاصة الأهداف السياسة

ونجد في الجهة المقابلة النزاع الداخلي كذلك، و يعرف على أنه :" التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية، سياسية، دينية) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع غير أن ممارستها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها كما هو شاهد في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية"[2].

- **تصنيف النزاعات:**

يساعدنا التصنيف في محاولة تحديد العوامل التي تؤثر في مختلف أنواع النزاعات، ومحاولة فهم سلوك الخصوم، وللإشارة فهناك عدة تصنيفات للنزاعات الدولية حسب المعايير المعتمدة.

يقوم تصنيف بسيط للنزاعات المسلحة على معيارين اثنين غير محددين بدقة، أولها السمة العامة للنزاع (دولي أم داخلي) وثانيهما حجم النزاع (كبير أم صغير)، إذن حسب هذا التصنيف هناك أربع أنواع من النزاعات المسلحة هي:

1- **نزاع دولي كبير**:وهو نزاع مفتوح تشترك فيه أطراف عديدة ورئيسية، و يتسم بحدة قتالية كبيرة وعادة لا يمكن احتواءه إلا في إطار حل شامل.

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985 ، ص 140.

[2]- راشد الغوتي، أنواع الصراع ومفهومه عن: http : // www, al ahram,org, eg/edec. 20.03.2007

2- **نزاع دولي صغير**: وهو عادة نوع من الحوادث الحدودية التي يمكن أن يتم التوصل إلى إيقافها بسهولة نسبيا بعد تفاوض مباشر أو بواسطة قوى كبرى أو إقليمية تستطيع أن تمارس ضغطا لاحتواء النزاع.

3- **نزاع داخلي كبير**: و يشمل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق وقد يتحول إلى نزاع خارجي عبر اجتذاب أطراف خارجية للنزاع ويتطلب جهدا كبيرا سياسيا و عسكريا لاحتوائه.

4- **نزاع داخلي صغير**: ويتمثل في أعمال عنف محدودة وغير متكررة، يمكن احتوائها بسهولة[1].

وفيما يخص النزاعات الداخلية يمكن تصنفها إلى سلمية وعنيفة، حيث يعتبر علماء النفس والاجتماع أن النزاع الداخلي هو كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

أ- **النزاع السلمي (peacefull conflict)**:

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومضبوطة يصبح النزاع سلميا، ومن هذه الآليات الدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم والأحكام الدينية، وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام"، فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر.

ب- **النزاع العنيف (violent conflict)**

يصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات الطرف المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، كما ذكرنا سابقا فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة[2].

المطلب الثاني: مفهوم الحرب والعدوان (War And Aggression)

يعتبر مفهوم الحرب من بين المفاهيم الشائعة في العلاقات الدولية، كحالة من الحالات التي تصل إليها النزاعات بين الدول. متمثلة في مواجهات مسلحة، بين دولتين على طريق القوات النظامية، وهي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، ونفس الشيء بالنسبة لمصطلح العدوان الذي يوجد ضمن هذا الإطار (النزاعات الدولية).

[1]- يوسف ناصف حتى، مرجع سابق، ص 324.
[2]- راشد الغوثي، موقع سابق.

1- مفهوم الحرب (War):

قدمت تعريفات كثيرة للحرب في العلوم السياسية، القانون الدولي، واختلفت تبعا لدوافعها و أحجامها والزمن الذي تستغرقه والآثار والنتائج التي تخلفها، لأن الحرب في كل الأحوال تعد انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة النزاع العنيف ، لذلك كانت الشعوب من القديم تتوق إلى السلم وتنبذ الحرب ونتائجها الوخيمة، وتنادي بتحريمها، ولم تمر حقبة من التاريخ لم تكن هناك حرب في جهة من العالم.

لقد ذهبت كلاوزفتز إلى القول بأن:" الحرب هي نشاط اجتماعي وأنها شأن من شؤون الدولة، فهي عنف منظم تشنه الدولة لمصلحتها وضد دولة أخرى، وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى وأكداس من المال دون حساب"[1]. إذن نستنتج من خلال هذا التعريف أن الحرب ذات وجهين ايجابية بحيث أنها من اجل مصلحة البلاد، والجانب الأخر هو سلبي نتيجة المأساة التي تحدثها.

ويعرف **أبنهايم** الحرب بأنها:" نزاع بين دولتين أو أكثر تستخدم فيه القوات المسلحة من أجل الإخضاع أو فرض شروط المنتصر".

أما **شارل روسو** فيقول بأنها:" ظاهرة اجتماعية مرضية، وعنصر من عناصر التغير السياسي، من النواحي التاريخية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. وبأن الحرب قتال مسلح بين الدول بهدف تغليب وجهة نظرها السياسية، وفقا لقواعد تنظيم حالات الحرب وهي تختلف عن الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار أو القراصنة كونها قتالا بين قوات حكومية"[2].

كما يعرفها ماليوفسكي ويبر (Mailoviski.Weber) بأنها:" نزاع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة والمنظمة"[3].

ويقول كلوزي أن:" الحرب عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"[4]، إذن فالحرب ترتبط دائما بالقوة التي تمكننا من فرض الاتجاه والمنحى الذي نريد.

وهناك من يعرفها على أنها:

---

[1]-إبراهيم أبو خزام، الحـــــروب وتوازن القـــوى، عمان:دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1999،1، ص17.

[2]- صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام،الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص246.

[3] - Aron Raymond, Etudes Politiques , Paris : Editions Gallimard, 1972, p 385.

[4]- عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1، 1997، ص239.

- "النزاع المسلح القائم بين دولتين فأكثر تقدم عليها إحداها برضاها وتجبر غيرها عليه، وهي ذريعة تتوصل بها الدول لتحقيق مقاصد اقتصادية أو سياسية أو إقليمية"[1].

من خلال التعاريف المقدمة يتضح أن الحرب هي النزاع الذي يصل إلى درجة استعمال السلاح ومنه يصبح يتسم بطابع العنف، مما يسفر عن سقوط ضحايا من كلا الجانبين.

كما أن الحرب حسب ما سبق تكون بين دولتين أي بين القوات النظامية لهاتين الوحدتين، ما يجعلها تختلف عن الحرب ضد الجماعات داخل الدولة.

- الحرب تكون دائما من اجل قضايا ذات حساسية كبيرة سواء اقتصادية أو سياسية. تهدف الدولة أو كل طرف إلى محاولة تغليب وجهة نظره حولها ومنه يخرج منتصرا من هذه الحرب.

- كما أنها:" نزاع مسلح بين طرفين أو أكثر يهدف كل طرف متورط فيها حماية حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر، وفرض واقع جديد وتخوض غمارها القوات النظامية وهي أيضا كل نزاع أخفقت فيه جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية له. إذ أن كل طرف يحاول فرض إرادته على الطرف الآخر وإخضاعه لسيطرته..."[2].

وبين فقه القانون الدولي أن الحرب لا تقوم إلا بين أشخاص القانون (الدول) وتختلف عن تلك الحرب التي تقوم في إطار السيادة الوطنية، والتي يطلق عليها الحرب الأهلية، التي لا تخضع لقوانين وأنظمة غير أحكام القانون الجنائي الذي اندلعت فيه مثل: الحرب الطائفية، العرقية..، في حين الحرب التي تحصل بين الدول تخضع لقوانين وأنظمة وقواعد تتعلق بطرق القتال ومعاملة الأسرى والجرحى والقتلى، واحترام السكان المدنيين والمستشفيات، المدن المفتوحة، وحظر استعمال الأسلحة المحرمة دوليا.

كما تعني النزاع المسلح بين دولتين أو فريقين من الدول لتحقيق مصالح وطنية، أو هي القتال المسلح الذي ينشب بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري تخوض غمارها جيوشها النظامية. بعد إخفاق جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية، تحاول كل دولة فرض إرادتها بالقوة على الدولة الثانية[3].

---

[1]- بن حميدة زيطة ، نماذج من ضوابط الحرب في الشريعة الإسلامية، الحقيقة، جامعة أدرار، العدد الثالث،السنة 2003، ص217.

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: مركز الدراسات العربي، ط01، 2004، ص161.

[3]- محمد نصر مهنا، علوم السياسة، دراية في الأصول والنظريات، المكتب الجامعي الحديث،دط ، 2005، ص280.

وعرفنا أ.جونسون (Djhensson) بأنها:" نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية، كالقبائل والجماعات الدينية أو الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية، والاقتصادية وكذلك الدول".

وأعتبر برتراند راسل:"الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة منها قتل و تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل من أجله"[1].

يتسم التعريف الأول بالشمولية من حيث اعتماده المعيار الاجتماعي للحرب و بالتالي إدخاله لكل سلوكية نزاعية تلجأ إليها أي جماعة بشرية، دون أن تشكل هذه الجماعة وحدة سياسية بالمعنى الحديث.

أما التعريف الثاني فإنه ينطلق من أن الطرفين هما مجموعتين دون تحديد طبيعة هذه الجماعتين بحيث لم يبين هل هي دول، أم جماعات عرقية حيث بقي المفهوم مفتوحا. كما أنه يعتبر القتل أو التشويه و العرقلة هي الوسائل المستعملة في الوصول إلى الهدف.

2- مفهوم العدوان(aggression):

هذا المصطلح أثار الكثير من الجدل في محاولة لتحديد مفهوم متفق عليه، وخاصة على مستوى الأمم المتحدة و قد قدمت حوله العديد من التعاريف، منها:

العدوان هو:" استخدام القوة المسلحة ضد إقليم دولة معينة من الدول، وفي هذه الحالة للدولة الثانية الحق في شن حرب ضد الدولة المعتدية".

و هناك من يرى أن العدوان هو المبادرة الأولى التي تقوم بها إحدى الدول باستعمال قوتها المسلحة للاعتداء على أراضي دولة أخرى و غزو أراضيها بغير قصد الدفاع المشروع، أو القيام بحملة تأديبية مهما كان السبب[2].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن العدوان يتم برغبة أحد الأطراف بطريقة غير شرعية، ودون إخطار الطرف الآخر. كما أنه يكون ذو طابع عنيف لأنه تستعمل فيه القوة العسكرية ، وهو ما يعطي للدولة المعتدى عليها حق الدفاع المشروع عن سلامة أراضيها وهناك تعريفات أخرى صدرت بهذا الصدد من بينها.

- الهجوم المتعارض مع الحق.

---

[1]- يوسف ناصف حتي، مرجع سابق، ص294.

[2]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص287.

- خرق استقلال وسلامة أراضي الدولة المجاورة[1]. و هو ما يعتبر خرق للسيادة، التي يتطلب الدفاع عنها.

المطلب الثالث: مفهوم التوتر الدولي والأزمة الدولية

و من بين المفاهيم كذلك المتعلقة بالنزاع الدولي، التوتر، الذي قامت بشأنه العديد من التعاريف، وسوف نقدم جملة منها، ونفس الشيء بالنسبة للأزمة الدولية.

1- **مفهوم التوتر الدولي** (International Tension):

التوتر الدولي هو: "ذلك القلق النفسي الذي يسود العالم بأسره، وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي، وينذر بحرب محلية أو إقليمية قد تتحول إلى حرب عالمية"[2].

ومن أهم أسباب التوتر الدولي نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

1- قتل رئيس دولة كبرى أو رئيس حكومتها.
2- إدلاء رئيس دولة كبرى بتصريح ينطوي على الإثارة والاستفزاز.
3- توجيه تهديد من دولة كبرى إلى دولة أخرى يتضمن التلويح بالحرب.
4- تهجم الصحف والإذاعات ضد طرف معين وانتشار الحرب النفسية.
5- حشد الجيوش على الحدود .
6- الاعتداء على إحدى الدول.
7- تحويل أساطيل الدول الكبرى نحو جهة معينة .
8- توقف مباحثات السلام أو المفاوضات الجارية بشأن توتر دولي معين.
9- خرق إحدى معاهدات السلم والأمن المتبادل.
10- رفض استلام إنذار أو الانصياع لمضمونه.
11- حدوث انقلاب في دولة مهمة يغير من موازين القوى العالمية.
12- اكتشاف معدات حربية أشد فتكا من شأنها تهديد السلام العالمي.

وحسب **مارسيل ميرل** التوتر الدولي هو:" مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للقوة"[3]. إذن فالتوتر يعتبر المرحلة الأولى التي تؤدي إلى السلوك النزاعي، حيث أن صانعي

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص248.
[2]- محمد نصر مهنا،مرجع سابق، ص601.
[3]- ميرل مارسل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 1986، ص499.

القرار تنتابهم لحظات من الشك اتجاه سلوك الآخرين، مما يجعلهم يتصرفون بطريقة قد تستفز الدول الأخرى، لتحدث بذلك شرخا في العلاقات ومنه قد تتجه الدولة للدخول في صراع مع الأطراف الأخرى.

2- **الأزمة الدولية**:(International crises)

الأزمة الدولية حسب **تشارلز ما كليلا ند** c-mclland هي:" عبارة عن تفجيرات قصيرة SHORT BUNSTS وتتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها، وتتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر. أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره"[1].

نستنتج من خلال هذا التعريف أن الأزمة الدولية هي وضع نزاعي يحدث بصورة فجائية و تتميز بقصر المدة وتسارع الأحداث، مما يجعل أطراف النزاع في وضع حرج يتطلب منهم اتخاذ قرارات والقيام بردود أفعال سريعة.

أما الأستاذ "**جيليني سنا يدر** فإنه يعرف الأزمة الدولية بقوله:

" هي موقف للنزاع الحاد بين الحكومات المتنازعة، سببه محاولة طرف من الأطراف تغيير الوضع الراهن لذلك الطرف الذي يجابهه بالمقاومة الأمر الذي يجعله يدرك باحتمال قوى اندلاع الحرب"[2] ويرى أنه كل أزمة تحدث تكون فريدة ومختلفة في نمطها وظروفها عن الأزمات الأخرى، ولهذا لا يمكن أن تكون هناك أساليب وطرق يمكن تطبيقها على كافة أنواع الأزمات الدولية بنفس الأساليب والأدوات.

ومن هنا فإن الضرورة تتطلب تشخيص طبيعة الأزمة وأسبابها والظروف التي أدت إلى اندلاعها والتفاعلات الدولية المحيطة بها.

يعرف **تريكسا** (Triksa) الأزمة الدولية بأنها:"ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي"[3].

أما بالنسبة **لمايكل.س.لوند** الأزمة الدولية هي: "مواجهة متوترة بين قوات مسلحة معبأة ومتأهبة ،وقد تشتبك مع بعضها في تهديدات ومناوشات على مستوى منخفض من آن إلى آخر، ولكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوة العسكرية".

---

[1]- جيمس دورتي- روبرت بالتستغراف ، مرجع سابق،ص122.
[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص50.
[3]-[2] إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 3031

أما **عباس رشدي العماري** فيري أن الأزمة هي :"مرحلة متقدمة من مراحل التزاع ، في أي مظهر من مظاهره وعلى أي نطاق من نطاقاته، بدءا من داخل النفس البشرية وانتهاء بالتزاعات الدولية"[1].

المبحث الثاني: تفسير بعض النظريات للتزاعات الدولية:

هناك العديد من النظريات قدمت تفسيرات للتزاعات والحروب وكيفية وأسباب نشوبها. وقد اخترنا في بحثنا هذا أربعة اتجاهات نظرا لأهميتها، تمثلت في النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، ونظرية الاحتياجات الإنسانية والمعضلة الأمنية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والتزاعات الدولية.

و نجد في هذه النظرية اتجاهين :

الفرع الأول: الواقعية التقليدية (Classical Realism)

يرى الواقعيون أن العلاقات الدولية تتسم بالفوضى التامة، وأن العلاقة بين الدول هي علاقة قوة. فالدولة تعمل لزيادة قوتها مما يجعل لها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين.

ويعتبر الواقعيون أن الدولة هي الوحدة المركزية وينظرون إلى السياسة الدولية على أنها ذات طبيعة تنافسية، وأن الدول تتعامل من منطلق الأنانية الذاتية[2].

هناك اتجاهين ضمن المدرسة الواقعية فيما يخص أسباب سلوكيات الدول التراعية، **الاتجاه الأول** يعتبر أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة ، وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة وهي تستمد نظرتها من المدرسة الهوبزية وهي نظرة تشاؤمية، وتزداد هذه العدوانية عندما ننتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة. نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة، وتأخذ أبعادا أخرى تؤدي إلى نزاعات وصراعات عنيفة.

أما **الاتجاه الثاني** فيقول أن البحث عن القوة ليس نتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، وإنما تنتج عن توق شديد للأمن فانعدام الأمن في النظام الدولي الذي يتسم بالفوضى يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر من القوة والمفارقة الكبرى هي إن اضطرار الدول لزيادة قوتها من أجل دعم أمنها يؤدي إلى زيادة حدة التراعات. وتدخل الدولة بالتالي في حلقة

---

[2] - **Stephen.G.Brooks, Duelling Realism In International Relations, International Organization, Vol, 51 no03, Summer 1997,In: http:/www.Mitholyoke,edu/ acad /Intel/ books,htm,16-03-2007.**

مفرغة يصبح الأفراد كمواطنين وكرجال دولة أقل سوء مما هم عليه في النظرة الأولى، هذا الاتجاه ينطلق من نظرة لوك التفاؤلية[1] .

ويرون أنه في الغالب الدول تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب، كما أن الإمكانيات المتوفرة في الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة في التأثير على سلوك الآخرين ،شريطة إدراك ألا تكون قوة الدولة مقتصرة على الجانب العسكري. فالقوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية[2] ،وهي تعتمد عليها لتحقيق غاياتها، وغالبا ما تتحقق هذه الغايات من خلال التعاون، لكن احتمال قيام النزاع يبقى قائما[3] .

و تركز النظرية الواقعية في تحليلها للظواهر الدولية، على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، وعلى مفاهيم القوة، المصلحة الوطنية وتوازن القوى.

وترى أن المعايير التي تحكم العلاقات بين الدول تختلف جذريا عن المعايير التي تحكم الأفراد داخل المجتمع الوطني، فالنظام الدولي حسب رأيهم يتسم بالفوضى نظرا لافتقاده لسلطة عليا تقوم بفرض الاستقرار والانضباط داخل المجتمع الدولي، لأن الدول ذات سيادة وتتصرف بحرية تامة وهدا يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث فوضى سياسية.[4]

من هنا فالدول هي دائما في نزاع من أجل القوة وسعي مستمر نحو حماية وتنمية مصالحها الوطنية، فالنسبة **لهانس مورغانثو** (H.Morganthou) العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة، فسلوك الدول تحركه الرغبة في الحصول على القوة وزيادتها باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك[5]. ويرى أن النزوع إلى السيطرة هو خاصية كل هيئة اجتماعية سواء الأسرة أو التنظيمات الاجتماعية و المنظمات المهنية و المؤسسات السياسية المحلية في الدولة.

وفي تحليلهم لمصادر النزاعات الدولية يهمل الواقعيون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للنزاعات، فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى، ويعتقد **ريمون أرون** أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أن النظام الدولي يتكون

---

[1]- يوسف ناصف حتى، مرجع سابق، ص25.

[2]- جيمس دورتي- روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 50.

[3] - John Baylis and Steve Smith , The Globalisation of world politics: an introduction to International Relations , oxford university press,2003,p07.

[4] - Barreau, Jean, Théories des relations Internationale, paris : CIACO édition: 1978, p 02.

[5]- ملحم قربان، الواقعية السياسية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،د ط، 1971، ص 84.

من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لان كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها ،وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على اكبر قدر من القوة[1].

الفرع الثاني: الواقعية الجديدة (Néo-réalisme):

يطلق أيضا على هذه النظرية أيضا اسم " الواقعية البنيوية" (Structural réalisme) وهي امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم روادها كينيث ولتز وروبرت جلبن وروبرت تاكرا وجورج مودلسكي، حاولت هذه النظرية إعطاء دفع جديد للواقعية التقليدية وجعلها أكثر علمية، ولهذه النظرية منطلقات أساسية تعتمد عليها في التحليل وهي:

1- اعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، رغم وجود عدة فواعل أخرى كالمنظمات والشركات المتعددة الجنسيات، لكنها تبقى ذات أهمية ضئيلة مادام الدولة هي الفاعل الرئيسي، ويعتبرون أن الدولة هي فاعل وحدوي (unitary actore) وأنها فاعل عقلاني لأن صانعي القرار يختارون البدائل التي تعظم فوائد الدولة وتقلل من خسائرها وترى الواقعية الجديدة أن "الأمن الوطني" يكون دوما في أعلى سلم الأولويات، ويشمل الأمن العسكري والمسائل الاستراتيجية[2].

2- الواقعية الجديدة تنطلق من افتراض أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنب بسبب فوضوية النظام الدولي وعدم وجود سلطة دولية عليا فوق الدول، ففي ظل هذه الفوضى تهتم الدول بالبحث عن الأمن اعتمادا على القدرة الذاتية، وزيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية من خلال التحالف مع القوى الكبرى[3].

3- تغفل الطبيعة البشرية وتركز على النظام الدولي، فبالنسبة **لولتز** (Waltz) فالنظام الدولي مكون من مجموعة الدول القوية التي تسعى كل واحدة منها للمحافظة على وجودها مما يضفي طابع الفوضوية على شكل النظام الدولي، و تصبح كل دولة مهتمة بمصالحها، وبالنسبة للدول الضعيفة فإنها تتجنب أي صراع وتحاول إيجاد توازن دولي، وعدم التصارع مع الدول القوية، لأن المكاسب سوف تكون ضعيفة[4]، وبهذا يمكن أن يدفع شكل ذلك النظام الدول نحو الحرب

---

[1] - Aron Raymond, paix et Guerre enter les nations, paris : calmande édition : 1968,p 359.

[2]- عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروميتوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001، ص 08.

[3]- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2006، ص 223.

[4]- ستيفن وولت، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة عادل زغاغ وزيدان زياني، عن: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html,11-02-2007.

والتنازع حتى لو كانت القيادات السياسية ترغب في السلام، وقد استند الواقعيون الجدد لهذا الطرح الخاص بسلوك الدول التراعي الذي يعتمد على شكل النظام الدولي فقط، وإهمالها للطبيعة البشرية والتركيز على الدول والنظام الدولي[1].

*** الواقعية الجديدة وتحليل التراعات:**

ترى النظرية الواقعية الجديدة أنه بالتركيز على الأسباب الأساسية للتراع، نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية وناتجة عن الأنانية في التعامل، ومنه فتفادي التراعات هو الاهتمام بالفرد وتحقيق وجوده الاجتماعي والفيزيقي، وقد أوضح هذا **برتراند راسل**(Bertrand Russel) حيث يقول أنه حتى يتحقق السلام يجب على الفرد أن يقلل من غريزة حب التملك والسيطرة على الآخرين[2].

ويحدد أصحاب هده النظرية دور الدولة بأنه مجموعة تصرفات الشعب فيها، لأن التراعات لا يمكن أن تحدث في حالة الطبيعة الإنسانية كما هي، لأن العديد من العوامل تتشابك لتؤدي في النهاية إلى نشوب التراعات.

وفي ربطهم بين التراع والفوضى الدولية، فهي ناتجة عن غياب سلطة عليا فوق سلطة الدول لأنها ذات سيادة، ولهذا فهي تفكر حسب مصلحتها، وهنا تحدث التراعات وتصبح الحرب فيما بعد هي الوسيلة لتحقيق العديد من النتائج المرجوة.

وفي ظل هذه الفوضى يغيب التناسق وتضطر كل دولة إلى استخدام ما تملكه من القوة لتحصل على الأهداف التي رسمتها في البداية، بعدما وضعت احتمالات النجاح، ومنه تعطي قيمة خاصة لهذه الأهداف وتهمل الرغبة في السلام[3].

أما ظاهرة الصراع فقد تناولتها الواقعية الجديدة من خلال نموذج الصراعات العرقية (Ethnique conflict) من طرف باري بوزان (Barry Posen) وقد اعتبر أن انهيار الدول متعددة الأثنيات يجعل الجماعات المختلفة على أهبة الاستعداد، لأنها تعيش حالة فوضى، وهذا يؤدي بدوره إلى محاولة كل جماعة استخدام القوة من أجل تحسين وضعها النسبي، ويزداد

[1] - John Bylis and Steve Smith, op.cit, p 235.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 216.
[3]- نفس المرجع، ص 220.

الصراع خطورة عندما تتضمن أراضي دول مجاورة جيوب تقطنها عرقيات تنتمي إلى الجماعات المتصارعة مثلما حدث في يوغسلافيا لأن كل طرف يحاول إبادة الطرف الآخر[1].

وتفترض الواقعية الجديدة أن الدول تتعامل على أساس أسوء الاحتمالات ولهذا فالصراع يشكل طبيعة أفعال الدول التي تتبناها كأسوأ الاحتمالات في المستقبل[2].

وتفترض الواقعية الجديدة ثلاثة افتراضات حول سلوك الدولة هي:

1- الإمكانية مقابل الاحتمالية (Possibility versus probability)

فالواقعية الجديدة ترى أن النظام الدولي يتلقى ضغوطا أمنية عالمية بشكل مستمر ، ولهذا فهي تنظر إلى النظام الدولي كصراع قاس، فتعتقد الدول أن الفرصة مناسبة لأخذ المصالح من بعضها البعض، وهي تتبنى أسوأ الحالات المنظورة وذلك لثلاثة أسباب:

* أن الحرب المحتملة هي سبب يجعل الفاعلين الدوليين يركزون على مجرد إمكانية النزاع.

* أن الدول ترجح الاعتداء من قبل دول أخرى، والذي تعرف علاماته من خلال القدرات المادية لهده الدولة، فالدول العقلانية هي التي تتبنى أسوأ الاحتمالات.

* إن الدول تركز على إمكانية النزاع، لأن الدفاع الوقائي يعتبر الضمان الوحيد والصحيح ضد الاعتداء، فمعنى هذا أن الدول تتبنى فكرة أو تيار أسوء احتمال لأنها تفترض أنها لا تضمن أمنها ما لم توفره لنفسها[3].

2- الفترة القصيرة مقابل الفترة الطويلة (Short term, versus long term):

بسبب الفوضى الدولية تجد الدول تبحث عن الحد الأدنى من الأمن العسكري على المدى القصير، وهو ما يحدث تأثيرات على المدى الطويل، فالدولة العقلانية لا يمكن أن تفكر بهذه الطريقة مهما كان النظام فوضوي، ويتوقف هذا على قوة التنافس الأمني في النظام الدولي، لأنه يؤدي بالدولة إلى البحث عن الحد الأدنى الذي يحتمل أن يوفر لها البقاء، إذن فالنظام الأكثر تنافسية سيؤدي بالدولة العقلانية إلى إهمال حساب الأهداف البعيدة المدى[4].

---

[1]- ستيفن وولت، موقع سابق، ص 07.

[2] - Steven. G, Brooks, op.cit.

[3]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 225.

[4] - Steven. G, Brooks, op.cit.

3- الأمن العسكري مقابل القدرة الاقتصادية (Military security versus economic capacity):

الدولة تبحث عن تأمين وجودها و البقاء في ظل الفوضى الدولية، وهذا يتطلب ردع عسكري قوي وقاعدة إنتاجية واقتصادية في نفس الوقت، وهو ما يجعل الدولة توازن بين هذين العنصرين، فولتز (waltz) يرى بأن الدول أثناء متابعتها لوجودها يحدث توتر بين الأمن العسكري والقدرة الاقتصادية، فالواقعية الجديدة لا ترى عدم أهمية الاقتصاد وإنما لا تعتبر من العقلانية أن تركز الدولة على الاقتصاد في الوقت الذي تزداد المخاطر الأمنية حولها، ولهذا فالواقعية الجديدة ترى أنه يسمح للدولة بمواصلة تطوير قدرتها الاقتصادية لكن ليس على حساب ترك نفسها عرضة لهجوم عسكري محتمل[1].

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية والنزاعات الدولية.

مصدر النزاعات حسب هذه النظرية الليبرالية هي البنية السياسية للدول خاصة الديكتاتورية والشمولية بحكم إيديولوجيتها، وبحكم الدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي لها والأساليب التي تنتهجها،و تعد السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة النزاعات في النظام الدولي وحجج هذه الفرضية هي:

* أن الديكتاتوريات تدعي حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها، وهي ترفض أي قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بواسطة القوة والضغط.

* الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية، من أجل إخضاع الدول الأخرى في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة، وذلك على غرار ما يحدث في الداخل[2].

و استمدت النظرية الليبرالية أفكارها من بعض فلاسفة عصر النهضة ،خاصة **كانط وبنتام وتوماس بان**، الذين اعتبروا أن الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة والأنظمة الاستبدادية، ورأوا أن النخب الأرستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب دولية.

ويقول توماس بأن الشعوب لها مصلحة في السلام، لكن الحكام لهم مصلحة في الحرب، وتحصل النزاعات ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقة، ولكن لأن الشعوب لا تجد

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 229.

[2]- مقلد إسماعيل صبري العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: منشورات دار السلاسل، ط 4، 1985، ص 239.

القنوات السياسية الضرورية للكشف عن هذه المصالح، وهنا يعتبر بأن الديمقراطية توفر تلك القنوات مما يؤدي إلى إلغاء التراعات الدولية[1].

اولا: منطلقات النظرية الليبرالية:

النظرية الليبرالية تنطلق في تصورها للسياسة العالمية من أربعة افتراضات أساسية:

1- الفاعلين غير الدول (Non state actors) وحدات مهمة في السياسة العالمية من منظمات حكومية ومنظمات حقوق الإنسان.

2- الدولة ليست فاعلا وحدويا (Unitry actor) بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، وهي تؤثر داخليا وخارجيا ولهذا لا يجب تجاهلها.

3- يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، فالنظرة المجزئة للدولة تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار، وبالتالي قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة، وفيما يخص أجندة السياسة العالمية فتبقى قابلة للتوسع[2].وقد اهتمت الليبرالية بقضايا الأمن والديمقراطية، وإنشاء المؤسسات الدولية ، وتفترض أن النظام الدولي يجب أن يكون عادلا بين الدول حتى لا تحدث نزاعات دولية[3].

وتنطلق النظرية الليبرالية من أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض نظرا لبنيتها السياسية، وترى أن الدول الأكثر انغماسا في الحرب هي الدول غير الديمقراطية، ويعتقد الليبراليون أن الافتقار إلى الحرية داخل الدول قد يعرقل فرص التعاون بين الأفراد، وفيما بين الدول ولهذا يجب القضاء على المؤسسات والقواعد التي تحد من الحرية الفردية.

ويرون أن الأفراد هم الأساس والفاعلون الأساسين دوليا، كما يرون أن الدول عبارة عن مجموعة من الفاعلين أو الممثلين، وأن مصالحهم وسياستهم محددة بالمزايدات والمناقشات بين المجموعات والانتخابات، وأن اهتمامات الفرد والدولة قالب لمجموعة مختلفة من الشروط الداخلية والدولية[4].

---

[1]- يوسف ناصف حتي، مرجع سابق، ص 314.

[2]- عمار حجار، مرجع سابق، ص 13.

[3] - James. L, Richardson, « Critical liberalism in international relations », working paper, Canberra, 2002, p 07, in:http://www.Answers.comt topic/international-relations, theory, 20/04/2007.

[4] - Harvard Hager, « The limits of the liberal peace », international peace research institute, also (PRIO), June 1999, in: "http://www.Prio,no/page/Publication-details/,18-05-2007.

والليبرالية ترفض الفكرة الطوباوية (حسب المفكرين الليبراليين) التي تقول أنه هناك انسجام في المصالح بين الأفراد والجماعات في المجتمع[1].

ويعتبر الليبراليون أن المؤسسات الدولية هي القادرة على مساعدة الدول في التغلب على النزعة الأنانية للدول من خلال تحفيزها على ترك المصالح الضيقة والآنية التي لا تخدم السلم الدولي، والحصول على فوائد أكبر من خلال التعاون الدائم بينها[2].

ثانيا: التفسير الليبرالي للنزاعات:

ينطلق الليبراليون في تحليلهم للنزاعات الدولية من ثلاث مستويات، تشكل سلسلة ثلاثية تتفاعل فيما بينها، وتتبادل التأثير متمثلة في الفرد، البيئة الداخلية، طبيعة النسق الدولي.

تعتبر نظرة الليبرالية تفاؤلية، فهي تنطلق من تصور **لوك** بأن الإنسان خير بطبعه، ويرى الليبراليون أن الفرد هو الفاعل الأساسي وأن اهتمامات الإنسان والدولة قالب لمجموعة مختلفة من الشروط الداخلية والدولية[3].

إذن فالصورة الأولى مرتبطة بالطبيعة البشرية، فالصراع على **صعيد الفرد** يحدث عندما تتدخل الحكومات على الصعيدين المحلي والدولي فتضر بالنظام الطبيعي لتؤثر بذلك على الحرية الفردية، والتجارة الحرة، وعلاقات الأفراد ببعضهم البعض، لأن المبدأ الذي تقوم عليه المجتمعات الليبرالية هو مبدأ الحرية، ومن هنا ينزع الفرد إلى العنف والدخول في نزاعات لأنه هناك تأثير على حاجاته الأساسية[4].

أما الصورة الثانية فهي **الدولة أو النظام الداخلي**، فالطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية ولاسيما السياسة الخارجية واختلال ميزان القوة هي العوامل المؤدية لحدوث نزاعات، واختلال في الأنظمة الاقتصادية، فتتأثر الدولة نتيجة ضعف البيئة الاجتماعية وضعف مؤسسات الدولة الضابطة، وحتى تتفادى الدول عدم الاستقرار يجب عليها أن تقوم بجهود على المستوى الدولي والإقليمي، بإقرار حق تقرير المصير القومي لأنه عنصر مهم من عناصر تحقيق الهوية ومنه الابتعاد عن النزاعات، وعلى المستوى الداخلي إرساء دعائم أنظمة ديمقراطية مفتوحة تتجاوب مع الرأي العام، وفتح قنوات الاتصال معه، ويعتبر توزيع الموارد على مختلف الجماعات من بين الأسباب التي

---

[1] - Andrew Moravicsik, « Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics » , in: "http://www. Prio,no/page/Publication-details/,04-06-2007

[2]- ستيفن وولت، موقع سابق، ص 03.

[3] - Havard Hegre, op,cit, p 02.

[4] John Bylis and Steve Smith, op.cit, p 187.

تؤدي إلى النزاعات في حالة عدم التساوي في توزيعها خاصة الدول المتعددة العرقيات[1]. وهو ما يعطي أكثر جدية للطرح الاقتصادي لتفسر النزاعات من منظور ليبرالي.

أما المستوى الثالث فمرتبط **ببنية النظام الدولي**، و يأتي عكس الطرح الواقعي الذي ينادي بتوازن القوى، حيث يرى الليبراليون أن الدول دائما في حالة سباق من أجل اكتساب أكبر قدر من القوة، وهذا من شأنه أن يولد نزاعات دولية واسعة، لأن السعي المستمر لاكتساب القوة يتسبب في هدم الثقة بين الدول داخل النظام الدولي، فالليبرالية ترى أن غياب الديمقراطية هو سبب الحروب لأن الدول غير الديمقراطية هي التي تنزع إلى الحرب، وغياب المعاملات الاقتصادية والتجارية وتحرير التعاون بين الدول، و لتفادى النزاعات يرى الليبراليون أنه يجب أن تكون هناك حكومة عالمية هدفها المحافظة على السلام الدولي وانتشار التجارة بين الدول.

أما فيما يخص حل وتفادي النزاعات الدولية فإن كتاب الليبرالية، يرون أنها تقوم على ثلاثة أسس هي: الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي والمؤسسات الدولية.

1- السلام الديمقراطي:

ويعتمد هذا الطرح (السلام الديمقراطي) على فكرة **كانط** ،ومؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب وأنها مسالمة، (الدول الديمقراطية لا تحارب دولة ديمقراطية أخرى)، وترى أن السلام الدائم يقوم على دستور مدني لكل دولة يجب أن يكون جمهوريا، يعترف بمبادئ الحرية لكل أفراد المجتمع، والاعتماد على منظومة قانونية مشتركة والمساواة أمام العدالة لكل المواطنين، وتقر بأنه يجب أخذ رأي الشعب في مسألة الحرب لأنه هو الذي سوف يشارك فيها، ويتأثر بها[2].

ويرى الليبراليون أنه إذا كانت هناك خلافات بين هذه الدول فإن تسويتها تتم من دون التهديد باستخدام القوة[3].

2- المؤسسات الدولية:

يرى الليبراليون أن تأسيس مجموعة من المنظمات والمؤسسات المشتركة بين الدول، تكون قادرة على إدارة التفاعل في مسائل مختلفة، مشكلة ما يسمى "بالمنظومة الدولية" تساهم في تفادي الوقوع في الحروب والنزاعات الدولية و الداخلية.

---

[1] - **op.cit, p 316.**
[2] - **Havard Hegre, op.cit. p 03.**
[3] - **John Bylis and Steve Smith, op.cit, p 309.**

وقد يبرز هذا الرأي في أوروبا في إطار أن المؤسسات الدولية المتكاملة التي تعزز بعضها بعضا مثل الاتحاد الأوروبي، الناتو،... ويمكن أن تكون الإطار المستقبلي لتعزيز الأمن و التعاون، وأن مثل هذا المنهج يطبق أيضا على المناطق الأخرى في إفريقيا وآسيا التي تعاني من ظاهرة النزاعات الدولية.

ولكن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث النزاعات و الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الدول وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون، وبهذا المعنى فمن المفترض أنه في عالم مقيد بقوة الدول والمصالح المتباينة فإن المؤسسات الدولية التي تعمل على أساس المعاملة بالمثل ستكون على الأقل جزءا مكونا من أي سلام دائم، وبعبارة أخرى فإنه من غير المحتمل أن تستأصل المؤسسات الدولية ذاتها النزاعات والحروب من النظام الدولي، لكنها تستطيع لعب دور مهما في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول[1].

3- الاعتماد المتبادل:

أنصار هذا الاتجاه يرون أن العلاقات بين الدول لا تبنى على العلاقات السياسية فقط، ولكن يجب أن تشمل أيضا العلاقات عبر الوطنية، فالاعتماد المتبادل معناه وجود علاقات مشتركة بين الدول مرتبطة بالكلفة ودرجة الحساسية بين الأطراف، فالدول ترى أنه من المفيد التعاون بدل التنازع لأن الفائدة من الأول أكثر من الثاني، والحساسية تعني إلى أي درجة يتأثر الفاعلين بالتغير في أي موضوع للتعاون في منطقة معينة، فنتيجة العلاقة التبادلية فإن الدول تتأثر بهذه التغيرات، وينطلق أنصار الاعتماد المتبادل من ثلاث نقاط هامة وأساسية هي:

1- الاعتماد المتبادل يشير إلى أنه هناك قنوات متعددة للانتشار بين المجتمعات بما فيها الفروع المختلفة للمنظومة الحكومية، وكذا الفاعلين غير الحكوميين.

2- الاعتماد المتبادل يشير إلى أن أغلب قوى العلاقات الدولية ستكون قليلة الأهمية.

3- في الاعتماد المتبادل لا يوجد ترتيب هرمي للمواضيع فكل المواضيع قابلة للنقاش، ويمكن أن تكون أولويات مذكرات التعاون في أي وقت[2].

---

[1] - op.cit, p 311.

[2] - Chris Brown, understanding international relations, library of congress cataloging-in-publication data, 2end ed, 2001, p 39.

ونجد أن **دافيد ميتراني** (David Mitrany) وهو منظر تكاملي، يرى بأنه لا بد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة، وقدم مفهوم جوهري وهو التفرع أي أن التعاون في قطاع ما من المحتمل أن يجعل الحكومات توسع نطاق تعاونها إلى مجالات أخرى[1].

ولكن يبقى هذا الطرح بعيدا عن الواقع العملي حيث تختلف موازين القوى خاصة بين الدول المتقدمة الديمقراطية و الدول المتخلفة، فقد سعت الأولى إلى تكريس نظام التبعية عوض عن الاعتماد المتبادل الذي من المفترض أن يزيد من فرص السلام. وأصبحت هذه الدول تخضع لنظام الاشتراكية بدلا من التعاون.(تكريس مبدأ المنفعة الخاصة على المنفعة العامة)

المطلب الثالث: تحليل نظرية الاحتياجات للنزاعات (Human needs)

لقد تميزت العلاقات الدولية في مراحل مختلفة بالنزاع بين الدول، واستمرت لمدة زمنية معينة، لكن فيما بعد حدث تحول مهم وأصبح هناك نمط جديد من النزاعات هو النزاع داخل الدولة الواحدة (جماعات، أفراد)، وبهذا التغير طرأ كذلك تغير في قضايا النزاعات التي تسود العالم. حيث أصبحت تنشب هذه النزاعات بسبب العرق أو الدين أو الجنس...

لقد ظهرت نظرية الاحتياجات الإنسانية كإسهام جديد أدخل الاحتياجات الإنسانية كالأمن والمأكل والهوية في تحليل أسباب نشوب النزاعات ، لأن أصحاب هذه النظرية يعتقدون بأن هذه العناصر هي التي أصبحت بسببها تندلع نزاعات عنيفة بعد نهاية الحرب الباردة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف يمكننا أن نفهم النزاعات والصراعات من خلال نظرية الاحتياجات الإنسانية ، وكيف يمكننا تحديد الاحتياجات على كثرتها؟.

طرح العديد من المنظرين أفكارهم حول هذه النظرية أمثال: **جون برتون** (John Burton) **وأبراهام ماسلو** (Abraham Maslow) **وماكس نايف** (Max Neef) **ومارشال روزنبرغ** (Marchall Rosenberg)، محاولين تفسير النزاعات التي تحدث خاصة داخل الدولة الواحدة.

اولا: مفهوم وتصنيف الاحتياجات الإنسانية:

الاحتياجات الإنسانية هي الأساسيات المتعددة لمعيشة الأفراد ويتطلبها بقاء الإنسان للعيش، من مأكل وملبس وأمن وهوية وتحقق الذات(الاعتراف).وهذه الاحتياجات قد تختلف من مجتمع

[1] - **John Baylis and Steve Smith, op,cit, p 193.**

إلى آخر، بين متقدم ومتخلف، فممكن احتياجات أفراد دولة متخلفة من مأكل وملبس قد تكفي أما إذا كانت متطورة فالأمر يختلف.

هذه الحاجات الإنسانية تشمل الأشياء المادية وغير المادية، و يرى برتون أن هذه الحاجات عالمية ويجب أن تلبي بداية من الاحتياجات الأمنية والاعتراف والتوزيع العادل للموارد، ويجب أن تتاح الفرصة لكل فرد حتى يحققها، لأن الطبيعة البشرية تفرض ذلك[1]، خاصة مع تزايد عدد أفراد المجتمع، وتعدد فئاتهم، هنا تصبح علاقة الفرد بالفئات الأخرى محددة بالحاجات المادية وغير المادية* خاصة إذا كان هناك نقص في الموارد داخل الدولة.

ثانيا: تصنيف الاحتياجات الإنسانية:

يضع **أبراهام ماسلو** (Abraham Maslow) ترتيبا هرميا للحاجات الإنسانية، يبدأ الهرم بالحاجات الأساسية من الغذاء والماء والمأوى ثم تأتي الحاجة إلى الأمن والأمان ثم الانتماء والحب والثقة بالنفس ثم الاعتراف الشخصي، ويؤكد على أن هذه الحاجات لا يمكن أن نستغني عن أي منها بل إنها مهمة كلها.و توضيحا لدلك نقدم الهرم التالي:

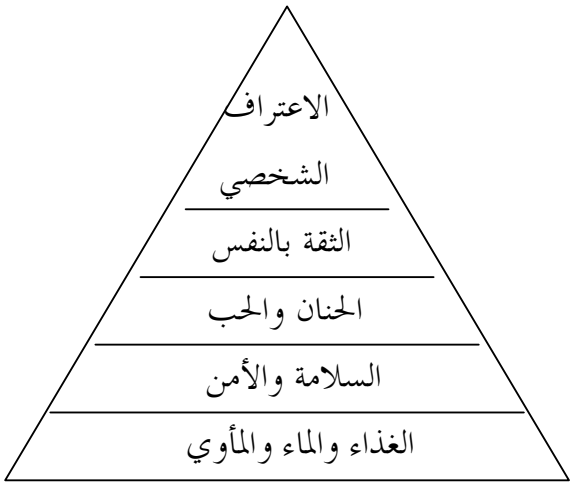

واستطاع برتون (John Burton) ومفكرين آخرين أن يضعوا ترتيبا للاحتياجات الإنسانية متمثل في:

[1] - Cordula Reimann : « All you needs is love … and what about Gender " center for conflict resolution (department of peace studies), university of BRAD FORD, January 2002, in:http://www.bard.ac.UK/acad/confres/paper.htm, 15-04-2007.

***- الإنسان كما هو يحتاج أشياء مادية (مأكل وملبس، مسكن)، هناك أشياء غير مادية أضحت من صميم حاجات الإنسان مثل الهوية والاعتراف، والجانب الثقافي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.**

1- السلامة والأمن (Safety and security): وهو عدم الخوف أي تحقيق الأمن للجماعات، من أي تهديد داخلي أو خارجي لأمنهم وسلامتهم الشخصية.

2- الحب والطمأنينة (Belongignessad love): وهو جانب غير مادي مهم في تحقيق الاستقرار.

3- الهوية (Identity): و هي الإحساس بالتميز في العلاقة مع العالم الخارجي، وتصبح مشكلة عند عدم الاعتراف بها.

4- الأمن الثقافي (Cultural security): وهو مرتبط بهوية الفرد وممارسته تقاليده بحرية وألا تتعرض للعنف من طرف الآخرين أو الحكومات الوطنية.

5- الحرية (Freedom)

6- التوزيع العادل للثروة (Distribution justice): لأنه متى توفر هذا الشرط فإن الفرد لا يخرج عن النظام إلا إذا لم تلبى حاجاته الأساسية، وهدا سوف يؤدي إلى حدوث نزاعات، مثل السودان حاليا.

7- المشاركة (participation): وهي التأثير في المجتمع بالحضور والمشاركة بنشاط، في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.[1].

2- **الاحتياجات الإنسانية وتفسير النزاعات**:

طرح بعض المنظرين ودارسي النزاعات الدولية سؤالا مهما تمثل في: لماذا تسبب الاحتياجات الإنسانية النزاعات؟

رأوا فيما بعد أن الأفراد والجماعات لهم مجموعة من المطالب (الحاجات) وإذا لم يستطيعوا أن يحققوها أو يحصلوا على هذه الحاجات على المستوى الجماعي أو الفردي وحتى المجتمعي، فإن ذلك سوف يؤدي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرد، ومنه تحصل النزاعات، والأمثلة على ذلك واضحة مثلا: رواندا وبوروندي، مسألة الهوية في أوروبا الشرقية ، وجنوب السودان... الخ.

وقدم جون برتون (John Burton) مفهوما للاحتياجات الإنسانية الأساسية حاول من خلالها التوصل إلى تحليل النزاعات وطرق حلها.ويرى أن أبرز الاحتياجات لفهم النزاعات المدمرة هي الهوية والاعتراف والأمن، ويميل إلى أن النظم القائمة تسعى لتلبية مطلب الحاجة إلى

[1] - **Sandra Marker, « unmet human needs » August 2003, in: http://www,beyand intractability, org/essay/human needs, html, 16-02-2007.**

الهوية بوصفها المصدر الرئيسي للنزاعات الإثنية والقومية، ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساسا موضوعيا يتجاوز المحلية السياسية والثقافية لفهم مصادر النزاعات، وتصميم عمليات حل النزاعات داخل الدولة الواحدة[1].

يرى جون برتون بأن كل مجتمع توجد فيه جماعات تحصل على الكثير من المكاسب على حساب جماعات أخرى ، ومنه فهي تريد المحافظة على الوضع القائم، ومنه فالجماعات الأخرى التي لم تحصل على مكاسب و لم تلبي حاجياتها فإنها تصبح تطالب المؤسسات الموجودة بتلبيتها، فإذا لم تستطع فهنا يظهر نزاع في الداخل.

والاحتياجات الإنسانية ليست السبب الرئيسي في حدوث النزاعات، وإنما تظهر نتيجة عدم تلبية هذه الاحتياجات، فبرتون يرى أن سقوط هياكل النظام وفشله في توفير احتياجات الأفراد هو السبب، وهذا ما نلاحظه في النزاعات إذ أنها تنشب داخل الدول ثم تفرض عملية الانتقال إلى خارج الدولة[2] (بين الدول).

وحسب برتون (Burton) فإن النزاعات العنيفة وغير العنيفة تنشأ عندما لا تلبي حاجات الأفراد(غير المادية)، ومنه تحدث حالة الإحباط وعدم الارتياح، وأهم هذه الحاجات هي الهوية والأمن والمشاركة، وهي بخلاف المصالح المادية غير قابلة للتفاوض[3] والتنازل عنها مهما كلف الأمر.

على سبيل المثال النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي تتجلى فيه قضية الأمن والهوية بصورة جلية، فالشعب الفلسطيني يحس بحاجة كبيرة مفقودة وهي قضية الهوية التي حرم منها شخصيا ووطنيا، خاصة وأن هذا المطلب كما أسلفنا الذكر لا يمكن التنازل عنه وغير قابل للتفاوض بشأنه وهو حق مشروع.

أما الإسرائيليون فيشعرون أنهم يعيشون حالة اللامان نتيجة المواجهات اليومية، ومنه فإنهم يشعرون دائما بأن إحدى حاجاتهم غير ملباة وهي الأمن ومنه فهذا البعد يؤثر على مختلف القضايا المرتبطة بالنزاع، ويترك الطرفان يواصلان العيش في الحالة النزاعية، وتحقيق هذه الحاجات متوقف على قبول كل طرف للآخر[4].

---

[1] - Richard. E, Robeston, « basic human needs, the nest in theory », journal of peace studies, in: http://www.gmu,edu/academic/jips/vol g-1 Robeston, html,23-05-2007.

[2] - Sandre Marker, op.cit.

[3] - Cordula Riemann, op.cit. p 03.

[4] - Sandra Marker, op.cit.

ومقترح جون برتون حول حل النزاعات ، يتمثل في ورشات العمل لحل المشاكل (Problème Solving Work Conflict)*. أو العمليات التحليلية لحل المشاكل ،ووضع صيغة "ربح – ربح" (Win- Win) كلعبة إيجابية لإرضاء أطراف النزاع بدل العلاقة الصفرية التي تؤدي إلى تصعيد النزاع[1].

وهناك احتياجات تخص الفرد لها معنى اجتماعي إذا غابت تلك الحاجات تنعدم العلاقات التنظيمية داخل المجتمع ،والاحتياجات تتفاعل داخل الجماعة التنظيمية التي تتفاعل هي الأخرى مع محيط أوسع، فهناك حاجات عالمية للفرد لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش دونها إلا إذا لُبِيت، فمثلا الحرية هي شيء أساسي وجوهري في الفرد، وإذا لم يتحقق له ذلك فهذا الأخير يحدث خللا واضطرابات في استقرار المجتمع، وأخطر من ذلك التمرد.

وفي تحليلهم لظاهرة العنف فيرى ماكس نيف (Max Neef) أن تحقيق السلم والأمن يكون عندما تلبي حاجات الإنسان الأساسية من طرف الدولة في مختلف المستويات، وفي إطار علاقة الأفراد مع المجتمع، ويؤكد على الطبيعة التكاملية للاحتياجات الإنسانية، ووصفها بأنها حاجات أساسية لحياة الإنسان وبإمكانها خلق جو نزاعي بغياب إرضائها، كما بإمكانها كبح أطراف النزاع وميولهم العنيف، حينما يتم إرضاء حاجاتهم الضرورية[2].

ويرى ماسلو (Maslow) بأن الاحتياجات الإنسانية تأخذ طبيعة تراتبية، وتحقيقها يؤدي إلى تجنب العنف، ويشدد على فكرة "فوضوية الاحتياجات" معتبرا أن البعض منها يسبق في الأهمية احتياجات أخرى، كما هو مبين في هرم الحاجات عنده وحتى لا يحدث هناك عنف ونزاع يجب إرضاء هذه الحاجات في شكلها الترتيبي[3].

أما الهوية فيرون أنها العامل الأساسي لنشوب النزاعات في مختلف أنحاء العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث توجد في العالم اليوم الكثير من النزاعات سببها الهوية (على أساس ديني، لغوي، عرقي)[4]، فكل طرف يعتقد بأن الصراع بيننا وبينهم Between us and

---

***- تعني ورشات حل المشاكل لقاءات تأخذ شكل موائد مستديرة يقوم خلالها فاعلون من الدبلوماسية غير الرسمية، سواء أشخاص نافذين في المجتمع المدني أو باحثين في مؤسسات أكاديمية وحتى شخصيات دينية بمساعدة أطراف النزاع على إيجاد حلول توفيقية لصراعاتهم.**

[1] - John Burton , « conflict resolution : The human needs dimensions », journal of peace, vol 3, N° 1, 1988, in:http://www,gnu.edu/academic/jips/vol 3-1, Burton, html, 23-05-2007.

[2] - Gert Danielson, Meeting Human Needs, preventing violence : Applying human needs theory to the conflict in Srilanka » lisal, September 2005 in:, http://www,flebox,vt,edu/users/tcarouso/NVC, 21-05-2007.

[3] - Huitt. W , « Maslow's hierarchy of needs, Educational Psychology Alternative, Valdosta" G.A Valdosta state university, in: http://www.chiron,voldosta,edu/whuitt/col/reg sys/Moslow ,html, 11-02-2007.

[4] - Sandra Marker, op.cit.

them ومنه تصبح هذه النزاعات مدمرة و طويلة زمنيا ويصعب حلها ، في هذه الحالة يبدو واضحا أن الجماعات تقاتل من أجل الهويات التي تحملها والتي تميزها عن أولئك ،وتسمى بالنزاعات القائمة على الهوية (Identity bosed conflict)، ويكون هناك مشكل عندما تكون هوية طرف غير شرعية بالنسبة لطرف آخر، أو تعتبر منحطة، أو مهددة من طرف الآخرين ، عندها العرقيات تتصارع من أجل التمسك بهويتها لا تريد لها أن تذوب داخل مجتمعات أخرى لأن الإنسان له غريزة التمسك بأصله، وتعتبر من بين الاحتياجات التي لا يمكن التنازل عنها وطنيا ودوليا.

كما أن هذه النظرية أشارت إلى قضية التوزيع العادل للموارد بين المجموعات وخاصة إذا كانت المصادر نادرة (مادية، غير مادية) لا بد من توزيعها بعدالة، والخلافات الحديثة سببها ناتج عن التوزيع غير العادل (مشكلة مياه النيل)، (الشرق الأوسط)، فندرة المصادر والسياسات التي تنتهجها الحكومات تؤدي إلى وقوع نزاعات على المستوى الوطني والدولي.

المطلب الرابع: المعضلة الأمنية والنزاعات الدولية (Security Dilemma)

مصطلح المعضلة الأمنية ركزت عليه النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في النزاعات بين الدول،وفي السنوات الأخيرة بدأ تطبيق هذا المصطلح داخل الدولة نتيجة تزايد النزاعات الاثنية داخل الدولة، ويعتبر باري بوزان أول من طبقها داخل الدولة.

الواقعيون ركزوا على المعضلة الأمنية خارجيا على أساس وجود فوضى دولية، وهذا يؤدي إلى سباق التسلح فيحدث خوف وشك وعدم الاطمئنان للدولة من نوايا دولة أخرى، أي أن وجود تحرك من طرف دولة يعتبر تهديدا لها ،مثلا، دولة مجاورة تستورد السلاح، الدولة الأخرى ترى فيه تهديد لأمنها، مما يضطرها إلى شراء السلاح ومضاعفة قوتها، وهنا يطرح التساؤل هل هذه الأسلحة دفاعية أم هجومية ؟

أنصار المعضلة الأمنية على المستوى الدولي يرون أنها تؤدي إلى الفوضى، لأن محاولة التفوق من الدولة (أ) في مجال التسلح على الدولة (ب) يجعلها لا تبقى مكتوفة الأيدي، ولهذا تحدث فوضى وشك وسباق نحو التسلح.

لقد كان أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينات القرن العشرين هو جون هرتز (John Herz) حيث عرفها بقوله "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد

تعرض دول أخرى للخطر ،حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، وتفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها خطر محتمل"[1].

وقد أشار المؤرخ البريطاني هربرت بيترفيلد (Herbert Butterfiled) في كتابه (History and human relation 1954) إلى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز)، فكل واحد منهما أشار إلى المعضلة الأمنية باعتبارها مأساة[2]، يقول روبرت جرفيس (Robert Jervis) أن المعضلة الأمنية تشتد عندما تواجه جماعة ما جماعة أخرى مرتاب في شأنها، وجهود هذه الدولة لرفع مستوى أمنها يعتبر تهديدا للآخرين[3].

ويرى توماس كريتنسن (Thomas Christiansen) أن المعضلة الأمنية مفهوم متداول في مجال العلاقات الدولية، وهو القلق المتصاعد من سوء الفهم المتبادل والريبة، وهو ما يقود إلى نشوب النزاعات الدولية، وعدم الاستقرار نتيجة الأعمال العدوانية لبعض الجهات التي تحاول تغيير الوضع القائم بالقوة[4].

1- أشكال المعضلة الأمنية: يمكن أن نقسم أشكال المعضلة الأمنية إلى قسمين

أ- المعضلة الأمنية الدولية:

يقول رروبرت جرفيس (Robert Jarvis) بأن الدول عند مواجهتها للتهديدات الخارجية قد تنتهج إحدى النموذجين التاليين: النموذج الردعي (deterance model)، أو النموذج اللولبي (Spiral Model). والفرق بين هذين النموذجين هو حول نوايا الخصوم، في النموذج الأول نوايا الخصم تكون شريرة، من خلال ردع الخصوم، و النموذج الثاني يشدد على الحالة التي يكون عليها صناع القرار، يقودون دولهم في بنية دولية فوضوية ومنه السعي إلى زيادة قوتهم العسكرية لتحقيق الأمن[5].

ومنه فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه الإستراتيجية ،تصطدم بشكوك يصعب تبديدها بسهولة إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، فهل يقصد بهذه الاستعدادات مجرد الدفاع عن النفس، أم أنها جزء من مخطط أكثر

---

[1] - John Bylis and Steve Smith, op. cit, p 303.
[2] - Alan Collins, "State-induced security dilemma: maintaining the tragedy", in: journal of the Nordic in, studies association, vol 39 , 1/2004, in: http://www.coc,segepub,com/cagi/content/refe" , 19/03/2007.
[3]- Robert Jervis , « Cooperation and security dilemma », in: world politics, vol 3, January 1978, in: http://www.people,fas,havard,edu/ obou/in/archives",22/05/2007.
[4] - Thomas. J Christensen, « The contemporary security dilemma : deterring a Taiwan conflict » in : the Washington quarterly, autumn 2002, P 07, in: http://www,Twq.com/02 automn/christensen, 11/04/2007.
[5] - Allan Collins, op. cit, p 30.

عدوانية ؟ وبما أن الشكوك صعبة التبديد فإن الدول تبقى في حالة عدم الثقة ببعضها البعض، وتصبح في حالة تأهب قصوى دائما[1]، وبالتالي فإذا كان عدم الثقة متبادلا فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى دوامة من الفعل و رد الفعل بين الأطراف، وإلى زيادة مخاوف الطرفين إلى حد كبير، والشعور بعدم الأمن يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع النزاعات باستمرار.

فالمعضلة الأمنية الدولية تؤكد على الفوضى السائدة في المجتمع الدولي، ومنه الدولة تصبح مسؤولة عن حماية نفسها من دول أخرى عدوانية، ومنه تبحث عن اكتساب أسلحة دفاعية لتقوية جانبها العسكري، لكن عند تزايد هذه الأسلحة فإنها تصبح تهديد للآخرين الذين هم أيضا يبحثون عن مضاعفة قدراتهم، وبالتالي ينقص مستوى أمن الدولة الأولى[2].

ب– المعضلة الأمنية الداخلية:

تحليل المعضلة الأمنية تطرق له بالتفصيل ستيوارت كوفمان (S. Kouffman) .ويعتبر باري بوزان أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على النزاعات الإثنية الداخلية، حيث يقول أنه بوجود ديناميكية على المستوى الخارجي تحدث المعضلة الأمنية الداخلية، خاصة عندما تنهار الدول لأن العرقيات المجاورة تشعر بالخوف لأن السلطة المركزية انهارت، هنا تصبح كل مجموعة عرقية تنظر إلى الأخرى كتهديد لأمنها، وتبدأ بتجنيد نفسها ويبدأ التنافس، مثلما يحدث بين الدول (سباق التسلح) ويتم هذا التسلح على حساب المجموعات الأخرى،و يصبح المشكل أكثر خطورة عندما تنحاز بقايا النظام إلى مجموعة عرقية معينة، ويصبح التنافس من يسيطر على الدولة ويفرض سلطته على الآخر.

إذا كانت الدولة في هذه الحالة لا تستطيع حماية مواطنيها، أي عدم توفير الأمن لمجموعة عرقية معينة ،هنا يبلغ الموقف درجة عالية من التوتر خاصة إذا استولت مجموعة عرقية على السلطة، و تحرم المجموعة الأخرى من السلطة، هنا يصبح المشكل أكثر حدة نتيجة التنافس على السلطة الذي يؤدي إلى نزاع دموي طويل الأمد (حالة رواند وبوروندي صراع الهوتو والتوتسي حول السلطة).

---

[1] - **John Bylis and Steve Smith, op.cit. p 304.**

[2] - **John. M. Cotter , « Cultural Security dilemma and ethnic conflict in Georgia », the journal of conflict studies, vol 21, spring 1999, in: http://Lib,unb,ca/TnxT/jcs/bin/get-04, 22/05/2007.**

عند انهيار الدولة والسلطة المركزية وحدوث فوضى وغياب الأمن، النتيجة هي أنه كل مجموعة تعتمد على نفسها حتى تبقى على قيد الحياة، وأحسن نموذج ما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا.

وبخلاف المعضلة الأمنية الدولية، فإن تهديد أمن الجماعة الإثنية قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي، وإنما يمتد إلى جوانب ثقافية أو كما يسميها (John Cotter) بالمعضلة الأمنية الثقافية (Cultural security dilemma)، ففي بنية متعددة الأثنيات نجد كل إثنية مطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها وذلك يؤدي إلى خلق معضلة لأن الجماعات الإثنية الأخرى تعتبر هذه الجهود تهديد لعناصر ثقافتها ، خاصة إذا رفضت السلطة تحقيق هذه المطالب فإن الجماعات الأخرى تشعر بالتهديد، بالإضافة إلى هذا يمكن للعوامل الديمغرافية أن تشكل معضلة أمنية أثنية[1]، وذلك من خلال تزايد عدد سكان عرقية على حساب عرقية أخرى، مما يضطرها إلى شن حرب ضدها لتطهيرها مثلما حدث للهوتو على يد التونسي في بوروندي (خاصة المثقفين).

2- أساليب تلطيف المعضلة الأمنية:

يقدم أصحاب نظرية المعضلة الأمنية أساليب عدة لتلطيف المعضلة الأمنية لأن الخروج منها نهائيا غير ممكن.

بالنسبة لتصور روبرت جرفيس (Robert Jarvis) فإن المعضلة الأمنية لا يمكن الخروج منها نهائيا، ومن ثم فالحلول المطروحة هي لتلطيف المعضلة الأمنية لأن فوضوية النظام الدولي والاعتماد الذاتي، هي بمثابة سند لحدوث معضلة أمنية.

في بداية الثمانينات أدخل باري بوزان (Barry Bosen) مفهوم "نضج الفوضى" ويقول بأنه من الممكن التفكير في مرحلة تأتي فيها الفوضى إلى النضج وتصبح قابلة للترويض، ومنه تصبح الظروف ملائمة لتنظيم المجتمع الدولي[2]، يقول باري بوزان بأنه عندما تصبح الفوضى ناضجة سيكون هناك نظام مستقر على درجة عالية من التنظيم، وعندها يمكن للدول أن تنعم بالأمن من خلال قوة المعايير المؤسساتية المنظمة للعلاقات بين الدول، ومن بين تلك المعايير تجنب استخدام القوة في مواطن الخلاف.

---

[1] - John M. Cotter, op. cit.

[2] - Andrew Butfoy ,« Ameliorating the security dilemma, structural and perceptual approaches to strategic reform », Canberra, April 1996,in: http://www.respos.amu.edu.an/in/pubs/works.peoper/96-1pdf",15/04/2007.

كذلك تطرح النظرية البنائية مسألة ما يسمى بإجراءات "بناء الثقة" كوسيلة هامة لتخفيف شكوك صناع القرار، حيث ترى أن تخفيف الشكوك يؤدي إلى تلطيف المأزق الأمني طالما رجل الدولة يصبح أكثر ثقة بالنوايا الحميدة للآخرين، ويدرك أنهم ليسوا مصدر تهديد له.

وهناك طرح آخر لتلطيف المعضلة الأمنية، ويكمن في تحاشي القدرات العسكرية التي قد تستعمل للعدوان العسكري، ومن تم التمييز بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة الهجومية [1]. لأن نزع السلاح يبقى أمر يوتوبي لا يمكن تحقيقه.

- و الطرح الأخر هو الحصول على أسلحة دفاعية لا هجومية، وأخرى قد توفر قاعدة للهجوم.

أصحاب هذا الاتجاه يرون أن الاعتماد على الأسلحة الدفاعية سوف يعطي الأفضلية للعمليات العسكرية الدفاعية، ومن ثم تصبح الاستراتيجيات العسكرية الهجومية مكلفة وغير فعالة، وهذا ما ينقص من فرصة اللجوء للحرب.

الخوف وانعدام الثقة و هما من صميم معضلة الأمن، وحتى عندما يسود الاعتقاد بأن دولة ما تضمر نوايا حسنة يضل هناك شعور بأن هذه النوايا يمكن أن تتبدل، فمن يبالغ في حسن الظن قد يفتح الباب واسعا ليكون فريسة للاستغلال مما يؤدي إلى عواقب كارثية، فهذا الخوف المستمر كما يراه (Butter Field) يولد مأساة مروعة تحل بالعلاقات الدولية.

المبحث الثالث: النظرية الديمغرافية والنزاعات الدولية:

تعتبر هذه النظرية من بين النظريات التي قدمت تفسير وتحليل للنزاعات الدولية، إلى جانب العديد من المداخل الأخرى*. وتهتم هذه النظرية بتحليل التزايد السكاني، ومراحل هذا التزايد، وبما أن السكان يعتبرون عنصر مهم في الدولة فقد كان الاهتمام بهذا العنصر قائم منذ القدم ، فقد كانت هذه القوة المحرك الأساسي للدولة في الحرب، فالدولة التي تملك عدد كبير من السكان يمكنها أن تخوض الحرب بجيش ضخم، ولهذا كان القادة يولون اهتماما بالتزايد السكاني لأنه عامل قوة.

وقد بقيت هذه القوة تحتل مكانة هامة في العصر الحديث، باعتبار أن الإنسان هو العقل المدبر في الحروب والنزاعات، رغم ما يوجد من تقانة و أسلحة،فأصبح السكان عنصر مستهدف

---

[1] - Nicholas Sambanis , « Partition as a solution to ethic conflict war », world politics, 52, July 2002, in: http://www.nyu.edu/gsos/dept/poli/under gard/reserch/mc furled, 23/05/2007.

***- هناك العديد من المداخل لتحليل النزاعات من بينها، المدخل السيكولوجي، الإيديولوجي، السياسي الدولي، الجيولوجي، السياسي، طبيعة النظام السياسي الداخلي، الاختلافات الناتجة عن تزايد الدول القومية.**

في مختلف النزاعات ، انطلاقا من هذا أردنا أن نأخذ عنصر الديمغرافيا [**]كأساس للتحليل في هذا النزاع لبحث مراحل النمو، والفئات ومختلف مناطق توزيع السكان، وما الدور الذي يلعبه هذا العنصر (السكاني) في ميزان الصراع بين الأطراف.

المطلب الأول: تحليل النظرية الديمغرافية للنزاعات:

تذهب هذه النظرية إلى أن الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل متميزة، مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الانفجار وهي مرحلة انتقالية، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وفي المرحلتين الثانية والثالثة و نتيجة الضغط السكاني تشن الدول حرب عدوانية ضد دول أخرى للحصول على مجال حيوي كاف، وهذا ما يطلق عليه بديناميكيات العملية الديمغرافية ومنه تعتبر الدولة كائن عضوي، من حيث عمليات النمو والتفاعل والتوسع[1].

ولا يمكن لأي دراسة سكانية أن تتجاهل آراء **مالتوس** (Malttous) حيث يعتبر أول من اهتم بدراسة السكان، ورأى بأن الخطر يكمن في زيادة عدد السكان دون زيادة الموارد الغذائية التي تزداد بمعدلات حسابية (1، 2، 3،...)، فيما يزداد عدد السكان وفق متتالية هندسية (1، 2،4، 8، 16، 32)[2] ومعنى ذلك وقوع صراعات حول الموارد الغذائية كما رأينا سابقا الاحتياجات الإنسانية.

ويرى **بول ريبو** (Paul Ribot) أن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وتقرر أن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.

أما أهم الآراء في هذا الموضوع فهي التي تؤكد أن حجم السكان إذا تزايد على نحو لا يتناسب مع موارد الدولة، واستحال الوفاء بالموارد المطلوبة لهؤلاء السكان من خلال التفاعلات السليمة، عندها سوف تكون مصدرا للنزاع إذا سمحت بذلك الموازين الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن توزيعا عمريا معينا للسكان، وتركيب السكان (جنس واحد، أم هناك تعدد في الأجناس). وأيضا تحركات السكان، كلها تشكل عوامل مغذية للنزاعات

[**]- يعتبر الباحث الفرنسي أ. جيلا رد (A. Gaillard) في منتصف القرن 19 أول من استعمل مصطلح الديمغرافيا Demography.

[1]- محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، مرجع سابق، ص 14.

[2]- فؤاد محمد الصقار، دراسات في الجغرافيا البشرية، الإسكندرية.: دائرة المعارف، د ط، د س، ص 287.

وانتهاك للحدود السياسية فيما يخص تحركات السكان[1]. أما الآن فقد أخذت أشكال الانتقال للقوى العاملة عبر الحدود السياسية طابع الشرعية ،ويمكن لهذا الوجود أيضا أن يكون مصدرا للتزاع بين الدول المرسلة للعمال والدول المستقبلة لها، بسبب إتباع الدول المستقبلة للعمال سياسات تميزية ضد مواطني الدول المرسلة للعاملين لديها.

وتظهر من وقت لآخر نزاعات عنيفة لأسباب ديمغرافية تتعلق بهجرة السكان أو تهجيرهم وتوطينهم قسرا، وأعمال الإبادة، العنصرية، أو لأسباب عرقية أو دينية أو قومية، التي تعتبر ظاهرة متفاعلة في عصرنا هذا رغم كافة الشعارات المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة التفاعل بين الأمم والشعوب[2]، كما أن البلاد المزدحمة بالسكان تشهد العنف، وأن المؤثرات والحروب بها كثيرة، وعلى العكس نجد البلاد التي يقل فيها الازدحام بالسكان، التزاعات السياسية فيها أخف، ويسود فيها الأمن[3]. لأنه متى كان العدد كبير فإن الدولة في بعض الأحيان تفكر في إيجاد مجال حيوي حتى تتخلص من هذا الفائض، أمام نقص الموارد الداخلية ومنه تقع الكثير من التزاعات بين الدول، وإذا لم تستطع الدولة تحقيق مطالب مختلف الفئات هذا فإن الضغط الديمغرافي المتزايد ونقص الحاجات يؤدي إلى نزاعات داخلية، ولكن في بعض الأحيان نجد أنه هناك دول لديها ضغط سكاني لكنها لا تعاني من مشاكل (الصين).

أما على مستوى السياسة الدولية فمن الصعب إيجاد علاقة واضحة بين الزيادة السكانية والتغيرات التي تحدث على هذا المستوى، وحدوث حروب ونزاعات دولية[4].

يتضح أن العامل السكاني هو عامل متغير في قوة الدولة، فهو يتسم بعدم الثبات، ويرتبط بالعنصر النوعي أكثر شيء، مما يجعلنا نستنتج أن الكثرة العددية للسكان ليست دوما تؤدي إلى قوة الدولة، والشعب الصيني والياباني في مرحلة تاريخية خير مثال*.

ويعد التركيب اللغوي والديني والعرقي من المظاهر الديمغرافية الهامة في البناء الداخلي للدول ويعكس ذلك مدى التجانس أو التنافر في النسيج السكاني للدولة الواحدة[5].

---

[1]- كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات،الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص 16.

[2]- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001، ص 23.

[3]- محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د ط، 1999، ص 376.

[4]- حسين عدنان السيد، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، ط1، 1996، ص 33.

*- الشعب الصيني عانى تراجع فاعليته في السياسة الدولية قبل الثورة الشيوعية رغم وفرة عدده، وقد تمكنت اليابان من تجنيد جيش متفوق عدديا على الجيش الصيني في عام 1894 في حين كانت الصين متفوقة على اليابان بمقدار 18 ضعف.

[5]- فتحي محمد أبوعيانة ،دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص 172.

فالتركيب اللغوي والديني والعرقي له دور مهم وحساس على مستوى كل دولة، فالدول ذات اللغة الواحدة تقل فيها الاضطرابات والنزاعات، أما الدول التي نجد فيها تعدد لغوي فهي دائما في حالة عدم استقرار نتيجة بحث الأقليات اللغوية عن تغير الوضع السياسي القائم، ونفس الشيء نلحظه في قضية التركيب الديني فالوحدات التي تتميز بوجود عدة ديانات داخلها فإنها تعيش نوع من عدم الاستقرار نتيجة لصراع الطوائف الدينية ضد بعضها، ويصبح الأمر خطيرا إذا كان بعضها مدعم من طرف الحكومة ومنه يصبح النزاع مزمنا ويستمر لفترة زمنية طويلة، ويؤدي إلى نزاعات بين الدول المجاورة، لأن كل دولة تدافع عن أفراد دياناتها، ونجد الأمثلة على ذلك بين المسلمين والمسحيين في أوروبا وبين المسلمين والبودين في الهند، وبين المسلمين والمسيحيين أيضا في جنوب الفيليبين.

والأخطر من كل هذا هو عدم التجانس القومي لأنه من العوامل الحساسة المؤدية إلى حدوث نزاعات دولية وخاصة الداخلية، فحجم قومية معينة يلعب دور كبيرا، فالقومية التي تملك عدد كبير من السكان فإنها سوف تجند هذا العدد لمواجهة القومية الأخرى،خاصة إذا كانت يتولى أفرادها مناصب هامة وخير دليل على ذلك ما حدث في رواندا وبوروندي (صراع الهوتو ضد التوتسي) وما حدث في يوغسلافيا سابقا، وقد تساعد قوميات أخرى موجودة في دول مجاورة(القومية التي تشبهها عرقيا) مما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين الدولتين نفسهما.

المطلب الثاني: المتغيرات السكانية والنزاعات الدولية:

تشير الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات السكانية والنزاع إلى وجود روابط بينهما ولكن الدراسات الأمبريقية لم تثبت علاقة مباشرة بينهما وإن نجحت في إقامة بعض الروابط الضعيفة التي تشير إلى روابط غير واضحة بين المتغيرات السكانية والنزاع.

ويرجع البعض أسباب الفشل في تحديد العلاقة بين المتغيرات السكانية بالنزاع إلى ثلاثة عوامل هي:

1- إن معظم الدراسات التي تناولت علاقة المتغيرات السكانية بالنزاع، اختزلت هذه العلاقة في مظاهر العنف المفتوح هو دورة التفاعلات النزاعية الممتدة عبر فترة من الزمن.

2- عدم تحديد الأسباب الهيكلية للاتجاهات السكانية.

3- التركيز على الربط المباشر بين الاتجاهات السكانية والتزاع أي أن هذه الدراسات ركزت على إيجاد علاقات مباشرة متجاهلة فحص ودراسة الآليات التي تتفاعل من خلالها الاتجاهات السكانية وتقرر أنماطا من التزاع والعنف[1].

تحدد الأدبيات السكانية المتغيرات السكانية في أربعة متغيرات أساسية هي:

1- حجم السكان population size ويتطرق إلى السكان من حيث العدد.

2- تغير السكان population change ويدرس زيادة ونقص عدد السكان، والتغير في تركيبة السكان وتوزيعهم على مختلف المناطق.

3- تركيب السكان population composition: ويشير إلى التركيب العمري والجنسي والتركيب الأولي وكل ما يخص الانقسام العرقي والديني واللغوي.

4- توزيع السكان population distribution ويشير إلى التوزيع المكاني للسكان ثم الكثافة السكانية وقضية الهجرة وتأثيرها كمظهر من مظاهر توزيع السكان[2].

وسوف نقوم بالتحليل هذه المتغيرات كل على حدا مبرزين مدى تأثيرها في حدوث نزاعات دولية وداخلية وإبراز العلاقة بينها.

الفرع الأول: حجم السكان والتزاع:

يقصد بحجم السكان عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد[3]. وليس حجم السكان ثابتا في الدولة، وذلك لعوامل ترتبط في المقام الأول بالزيادة الطبيعية والهجرة، وتختلف دول العالم في هذا المجال اختلافا جوهريا ليس فقط في العامل المؤثر في التزايد السكاني سواء كانت الزيادة طبيعية أو الهجرة، بل في تباين مكونات النمو وهي المواليد والوفيات والهجرة الدولية[4].

ويعتبر عنصر حجم السكان ذوا أهمية كبيرة خاصة في الدوائر الأكاديمية ورجال السياسة مقارنة بالمتغيرات الأخرى، لأنه في بعض الأحيان قوة الدولة تتجسد في عدد السكان الذي تملكه، خاصة إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدول المجاورة لها، وقد يتحول هذا العنصر إلى سبب لقيام نزاع داخل الدولة إذا كان هناك نقص في الموارد، و لم تستطع الدولة تلبية حاجات هذه الأعدادمن السكان فيلجأون إلى استعمال العنف ومنه قيام نزاعات قد تطول.

---

[1]- عماد جاد، المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، السياسة الدولية، العدد 119، السنة 1995، ص 56.

[2]- نفس المرجع، ص 57.

[3]- عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د ط، 1985، ص 34.

[4]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 177.

وتثير علاقة حجم السكان بالتراع قضيتين أساسيتين هما الحجم المطلق للسكان ومدى وجود علاقة بينه وبين الميل إلى التراع والعنف، ثم علاقة حجم السكان بالتراع في إطار متغيرات أخرى.

1- الحجم المطلق للسكان وعلاقته بالتراع:

يعتبر حجم السكان المطلق من بين المتغيرات الهامة في قوة الدولة، حيث يعتبر نقطة إيجابية في زيادة عدد أفراد الجيش للدولة، وهو ما يؤكد فرضية أو العلاقة الارتباطية بين حجم السكان وقوة الدولة، فالدولة التي تكون في محيط يتميز بالتوتر والانفلات الأمني واحتمال قيام نزاعات فإن هذا الحجم سوف يكون في صالحها حيث يوفر لها من القوة البشرية ما يمكنها من التفكير في خوض حرب من أجل الموارد أو الحدود.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه أ. **ف. أورجنسكي** (A.F. Organski) **وأل. سبروتس** (The spruts) حيث أكدا على الدور الذي يلعبه حجم السكان في تحديد قوة الدولة، فزيادة عدد السكان تمكن من التغلب على النقص في مكونات الدولة الأخرى، بينما قلة عـــدد السكان لا تمكن الدولة من تحقيق مكانة بين الدول القوية[1]. وقد يصبح العدد القليل هو سبب التراع حيث تفكر الدولة المجاورة في استغلال هذا النقص.

الفرع الثاني: تركيب السكان والتراع:

التركيب السكاني يعني في الواقع الخصائص الطبيعية المتعلقة بالعمر والنوع والسلالة والخصائص الاجتماعية مثل التركيب المهني، والحالة العملية، وفيما بعد التركيب اللغوي والديني[2]. ويغطي التركيب السكاني كافة الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين، وذلك من حيث العمر والانقسامات الأولية[3].

1- التركيب العمري (Age Composition):

يقصد به توزيع السكان على الفئات العمرية المختلفة باستخدام المتوسطات، فيكون السكان شبابا عندما ترتفع نسبة فئات كبار السن بين إجمالي السكان[4].

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 57.
[2]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 187.
[3]- علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 35.
[4]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 60.

ويعتبر التركيب العمري من أهم العوامل الديمغرافية المحددة لقوة السكان، وتعود أهمية هذا العنصر لعدة اعتبارات هي:

- يبين التركيب العمري نسبة السكان في مرحلة الخصوبة، والذين يتوقف عليهم تحديد نسبة المواليد.
- يوضح نسبة القوى العاملة من السكان التي تقع بين 15- 65 سنة.
- يوضح حدود القوة البشرية والعسكرية المتاحة للدولة لأغراض المجهود الحربي والخدمات العسكرية[1].

تحليل التركيب العمري وتأثيره على نشوب النزاعات فإنه يمكن ملاحظته على مستويين:

المستوى الأول:

أنه النزاعات خاصة الداخلية تنشب عندما تكون الفئات العمرية شابة حيث نجد ارتفاع مستويات الحرمان، وانتشار البطالة، خاصة في الدول المتخلفة يولد إحباط لدى هذه الفئات ومنه تصبح الدولة تعيش حالة لا استقرار، ومنه الدخول في عنف دائم مع هذه الفئات.

فالنمو السريع للشباب يمكن أن يضعف بعض التجمعات السياسية خالقا نوعا من عدم الاستقرار، كما أن الطبقات الشابة الواسعة عادة ما يتم جذبها نحو اتجاهات معينة، ومصارعة أنظمة الحكم المستبدة، بالإضافة إلى أن معظم الشباب ليسوا مسؤولين نحو أسرهم، أو أي نوع من الأعمال، ولهذا يمكن تجنيدهم بسهولة في أي نزاع[2].

2- التركيب الديني واللغوي والعرقي:

أ- الدين (Religion):

يكون الاهتمام بعنصر الدين في هذه الدراسات عنصر مهم في تركيب السكان، وذلك من حيث توزيع الأديان داخل الإقليم، وحجم التعدد في المذاهب والمعتقدات[3]. وللدين دور كبير في قوة الدول، ويعد عنصرا تكوينيا هاما في الأمة، مثل الأمة العربية، وساهم في نشوء العديد من الدول مثل باكستان بعد صراع بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية، ويعد عامل الانقسام الديني من أكثر العوامل استخداما لتعبئة الجماهير.

---

[1]- صالح بن عبد الكريم الشيخة، مرجع سابق، ص 84.

[2] - Jack A. Goldstone, population and security: How demographic change con lesd to violent conflict, journal of international affairs, vol 56, N° 1, 2002, P 10 , in: "http: //Sipa.columbia.edu/PDE" 17-03-2007.

[3]- أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1997، ص 161.

وتزداد خطورة الانقسام الديني في حالات السعي لتسييس الدين، إذ يعقب ذلك اندلاع النزاعات بين الجماعات المختلفة دينيا داخل المجتمع بل وبين أنصار الدين الواحد، فيما عرف بالصراع بين المطالبين بالدولة الدينية في مقابل المتمسكين بالدولة العلمانية[1].

ونلاحظ في العالم أن الديانة الواحدة عندما تكون فيها جماعات متعددة فإنها تحدث نزاعات عنيفة مثل ما هو حادث في أمريكا اللاتينية بين الكاثوليك والبروتستانت (المسيحية)، والصراع بين الشيعة والسنة في باكستان والعراق (الإسلام)، من هنا يبين لنا أن الانقسام الديني يكون طبيعيا لكنه إذا تم تسييسه فإنه يقود إلى النزاع وكذلك ممارسة سياسة التفرقة بناءا على الانقسامات الدينية،لأن الأفراد إذا لم يمارسوا حقهم العقائدي فإن ذلك سوف يؤدي بهم إلى أعمال عنف، خاصة إذا كانت هناك طوائف من ديانات أخرى تلقي رعاية من طرف الحكومة (النظام) كما أن الأمر يزداد خطورة عندما تتدخل الجماعات الدينية في دولة مجاورة لتدعيمها، ومنه قد يصبح الأمر خطير على مستوى دولي (بين الدولتين الموجودة فيهما هاتين الجماعتين).

ويظهر الدين كأحد أسباب المشاكل السياسية هو الصراع بين الكاثوليك في كيبك وباقي سكان كندا ذوي التيار البروتستانتي، وكذلك في ايرلندا الشمالية، وما فعله الصربيون والكروات ضد سكان البوسنة والهرسك من المسلمين[2]، لكن في مقابل هذا فالدين يؤدي إلى الشعور بالوحدة والتماسك، فإذا اختفى هذا الصراع بين الديانات فإنه يعطي نوع من الاستقرار المحلي والإقليمي، وتبنى سياسات سلمية من طرف الدول.

ب- **التركيب اللغوي** (Language composition):

اللغة هي إحدى الخصائص المكتسبة للسكان وهي بذلك تتفق مع الدين ولكنها تختلف عن النوع والعرق، فهما من الخصائص غير المكتسبة، أما اللغة فهي مرتبطة بالثقافة والقيم الاجتماعية ولهذا نجد هناك لغات محلية وأخرى عالمية، إلى جانب وجود لهجات في كل مجتمع تقريبا[3].

فاللغة إحدى المقومات الرئيسية للدولة فمن خلالها يتحقق التماسك الاجتماعي والسياسي والثقافي لأنها أداة تواصل بين أفرادها، وهي الوعاء الفكري للأمة، ووسيلة نقله بين أجيال الأمة، فهي أفضل الوسائل وأظهرها في خلق التجانس السكاني للدولة حيث أنه من الطبيعي أن يكون

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 61.

[2]- محمد إبراهيم حسن، الجغرافية السياسية: دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وانعكاساتها ومشكلاتها إقليميا وسياسيا، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، د ط، 2004، ص 136.

[3]- أحمد علي إسماعيل، مرجع سابق، ص 164.

الاتفاق في اللغة عاملا هاما من عوامل توحيد الجماعات كما أن اختلافها يؤدي إلى التفرقة في الغالب، ويمكن تصنيف لغات العالم في هذا الصدد إلى أربعة مجموعات:

1- لغات تتكلمها عدة دول مثل الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية، العربية.

2- لغات تستعمل في دولة واحدة مثل أيسلندا، اليابان.

3- بعض الدول تسود فيها أكثر من لغة مثل أوروبا، نيجيريا، الهند.

4- بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر كأقليات لغوية مثل الباسك في إسبانيا وفرنسا.[1]

ويعود هذا الانقسام اللغوي إلى تحركات السكان وهجراتهم بين البلدان المختلفة في فترات زمنية مختلفة، وقد تكون اللغة مبررا لطلب الانفصال مثل مقاطعة كيبك الكندية التي يتحدث سكانها الفرنسية ويرتبطون بالثرات الفرنسي.

فاللغة إحدى الأسباب التي تؤدي إلى نشوب نزاعات وصراعات خاصة من طرف الأقليات اللغوية، بحيث تسعى إلى الظهور ومحاولة ربط تراثها، وفكرها بلغتها، فإذا لقيت معارضة من قبل جماعة معينة أو السلطة الحاكمة، فإن هذه الجماعة لن تقف مكتوفة الأيدي بل تحاول بكل الوسائل فرض وجودها من خلال هذا المكون الأساسي لشخصيتها ومنه لا يمكنها التنازل عنها بسهولة، ومنه قد يكون سبب أو محور للتراع بطلب الانفصال، وتكوين كيان سياسي جديد، وهو ما ترفضه الدولة الأم لأنه يدخل في صميم الوحدة الوطنية، وبذلك تلجأ هذه الجماعات إلى استعمال العنف، وقد تلقى الدعم من أطراف خارجية تتكلم نفس اللغة، خاصة التي يكون لها قرب جغرافي ، وحتى دول بعيدة مثل قضية كيبك ودعم فرنسا لها على أساس اللغة.

ج- **التركيب العرقي:**

الجنس اصطلاح علمي يمكن إطلاقه على كل مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى، وينظر إلى الجنس من الناحية العلمية من عدة نواح فيزيولوجية[2]. ويعد العامل العرقي من بين المكونات التي تؤدي إلى الانقسام داخل الدولة الواحدة، وخاصة في الحالات التي تتعدد فيها العرقيات، وهذه العرقيات هي التي تؤدي إلى وجود نزاعات داخل الدولة ومنه تصبح لديها ميزات تحددها، كمعيار المولد حيث ينظر لأبناء الأقلية على أنهم جماعات أصلية أم وافدة وهو ما يؤثر على التراع حيث يصعب اقتلاع هذه

[1]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 193.

[2]- صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكية عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص 101.

العناصر من أرضها (السكان الأصليين)، وهناك معيار الحجم حيث توجد جماعات تشمل معظم السكان مثل بانتو (جنوب إفريقيا)، وقد تكون نسبة ضئيلة مثل الهنود الحمر لكنهم لم يتخلوا عن أرضهم، وكلما كان العدد كبيرا أثر في حسم النزاع (عامل القوة)، وأيضا التركيز الجغرافي فقد تكون أقلية معينة متمركزة في منطقة واحدة (الفرنسيين في سويسرا)، وقد تكون موزعة مثل الأكراد في الشرق الأوسط، وكلما كان الإقليم بعيدا عن المركز كلما أدى إلى الانفصال ومنه نشوب نزاعات (الثبيث في الصين)، وتطرح أيضا قضية المستوى الاقتصادي للأقلية فإذا توفرت لها موارد فإنها تستطيع تنفيذ سياسات معينة.

وهناك عنصر مهم وهو التجانس السياسي، حيث يولد لديها نوع من التنسيق والاتفاق حول الأهداف القومية (اليهود في أمريكا)، ويلعب عامل والارتباط الخارجي (الامتداد في البلدان المجاورة) دوره في تجانس عرقية معينة[1].

وتؤثر هذه الحركات على الاستقرار المحلي والدولي، لأنها ذات طابع انفصالي تعمل على تأسيس كيانات مستقلة عن الدولة الأم – وهو ما ترفضه الدولة كما أسلفنا الذكر لأنه من صميم الوحدة الوطنية وهناك نماذج عديدة لهذه الحركات مثل التاميل في سيريلانكا، حركة الجيش الجمهوري في ايرلندا الشمالية.

ولعل أخطر المآسي التي شهدها العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين ارتبطت بالتركيب العرقي بعد تفكك يوغسلافيا سابقا، وظهور حركات انفصالية وتشكيل دول جديدة تختلف عن الكيانات السابقة، والحركة العرقية في جنوب السودان التي ترى أنه يجب أن ينفصل الجنوب عن الشمال باعتبارهم أفارقة سود.

ترى بعض الدراسات أن نشوب النزاعات داخل الدولة أو بين الدول على المستوى الإقليمي، لا يكون بسبب العرقية في حد ذاتها بل هو ناتج عن التلاعب السياسي، والاستقطاب الاجتماعي والقهر والحرمان الذي تعاني منه هذه العرقيات، وغياب سيادة القانون، واستخدام النخبة السياسية، الإيديولوجية العنصرية كوسيلة للوصول إلى السلطة (غياب الديمقراطية)[2].

فالحركات العرقية تشكل تهديد للاستقرار السياسي في المجتمعات التي توجد بها، كما أن لهذه الحركات آثار سلبية على الوحدة الوطنية، لأنها تلجأ إلى شتى وسائل العنف بغية تحقيق

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 63.

[2] - Julie Merttus, « The role of racism as a cause or factor in war and civil conflict", Geneva, international conciel on human rights policy, December 3.4- 1999, p 02,in: http:// www, international-council, org/public/print, php, 22/05/2007.

أهدافها، سواء تمثلت في حرب العصابات، أو الحرب النظامية أو التطهير العرقي، أو عمليات الاحتيال، وما ينتج عن هذا العنف، والنماذج كثيرة في هذا المجال – حال حركة التوتسي ضد الهوتو في بوروندي وجارتها رواندا.

وأدت إلى وقوع حروب أهلية في العديد من الدول مثل السودان، ليبيريا، سيريلانكا، رواندا، ضف إلى ذلك الاضطرابات السياسية المتلاحقة داخل البلدان الموجودة بها هذه الحركات (الهند، باكستان، الصين، اندونيسيا).

ورغم كون هذه الحركات داخلية إلا أنه كثيرا ما تنتج عنها آثار دولية هامة، حيث تصبح الدولتين أو مجموعة من الدول في نزاع، كما هو الحال في قبرص أين حركت الصراع بين تركيا واليونان[1]، ونفس الشيء ينطبق في جنوب السودان (إثيوبيا، السودان، وأوغندا)، وكذلك الحركة الكردية وما أحدثته من شرخ في العلاقات بين دول المنطقة، و انتقال النزاع من داخل الدولة إلى المجال الإقليمي، لأنه عندما تدخل عرقية معينة في مواجهة ضد عرقية أخرى في دولة ثانية، فإن نفس العرقية في الدولة الثانية تقدم لها الدعم ماديا وسياسيا مثل ما حدث في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، ودول الاتحاد السوفياتي سابقا، مما يؤدي بالدول التي تسكنها هذه العرقيات إلى التدخل وحماية حدودها واستقرارها الداخلي.

الفرع الثالث: توزيع السكان والنزاع :

يشير توزيعا معينا للسكان إلى التوزيع الجغرافي للسكان داخل حدود البلد بالإضافة إلى حركة السكان الداخلية والخارجية التي تعرف بظاهرة الهجرة، ويثير توزيع السكان وعلاقته بالنزاع ثلاث قضايا رئيسية هي:

1- التوزيع الجغرافي للسكان والنزاع.

2- الكثافة السكانية والنزاع.

3- التحرك السكاني (الهجرة) والنزاع.[2]

وإذا ألقينا نظرة سريعة على توزيع السكان في مناطق العالم فإننا نجد أنه هناك:

- مناطق التركيز الرئيسية وتشمل جنوب وشرق أمريكا الشمالية، وسط وغرب أوروبا.

---

[1]- **أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط 2، 2004، ص 286- 287.**

[2]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 66.

– مناطق التركيز الثانوية وتشمل الساحل الغربي لأمريكا، ووادي النيل، وساحل غانا، وجنوب شرق أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أستراليا.

– مناطق قليلة السكان وتشمل الصحراء الإفريقية وشبه الجزيرة العربية، وصحراء أستراليا وصحاري أمريكا الشمالية والجنوبية.[1]

1– التوزيع الجغرافي للسكان والنزاع:

توزيع السكان هو عامل هام بالنسبة للتماسك الداخلي في الدولة أو التنافر الإقليمي على رقعتها كما تؤثر أيضا على علاقة الدولة بجيرانها، فالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية ترتبط بمناطق القلب في الدولة كقاعدة عامة، فالمناطق الآهلة بالسكان، والواقعة بالقرب من مناطق النزاع تصبح ذات أهمية كبيرة للدولة في وقت الحروب لأن هذه المناطق إذا تعرضت لغزو خارجي يمكن أن تقاوم[2]، كما أن حجم السكان في هذه المناطق يسمح بشن حرب عصابات وتكوين فرق للمقاومة، ولا شك أن وجود أقاليم ضعيفة سكانيا(من حيث العدد) في مناطق الحدود المتنازع عليها بجعلها فريسة للدول الأخرى التي تطمع في بسط سيطرتها عليها.

ثم أن توزيع السكان على الرقعة الجغرافية للدولة يؤدي إلى الكثير من النزاعات ، خاصة إذا كان هدا التوزيع يحرمها من مزايا اقتصادية هامة، فإنها تحاول تعويضه عن طريق بعض صور العنف[3]، ويزداد هذا الخلل إذا صاحب هذا التوزيع اختلاف عرقي وديني ولغوي (التوزيع غير العادل للموارد).

وهناك حالات معينة يلعب فيها التوزيع الجغرافي دورا أساسيا في نشوب النزاعات إذ أنه بمجرد شعور الجماعات العرقية و اللغوية داخل الدولة بأنها تعيش نوع من الحرمان والعزلة، والبعد عن المركز الحساس، يشجعها على طلب الانفصال وتأسيس دولة مستقلة – خاصة إذا كان البلد يتميز بشساعة المساحة– ولعل حالة جنوب السودان أفضل مثال على ذلك، حيث نجد أن سكان الجنوب يعيشون نوع من التهميش وعلى مر مراحل تكوين هذه الدولة، ومنه أصبح مطلب الانفصال هو الحل على المستوى الداخلي بالنسبة لسكان الجنوب .(تهميش سياسي و اقتصادي)

أما بين الدول فإن القرب الجغرافي ووجود جماعات متاخمة لبعضها ومتجانسة عرقيا فإنه يؤدي إلى المطالبة بالانفصال ويحد من التلاحم داخل الدولة ويهدد وحدتها الوطنية مثل الأكراد في

---

[1]- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 31.

[2]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 172.

[3]- **عبد الرحمن خليفة، مرجع سابق، ص 176.**

المناطق الحدودية بين دول العراق وسوريا و تركيا، ومن ثم يمكن القول أن العامل الجغرافي يلعب دوره في خلق وتغذية النزاعات خاصة في وجود انقسامات عرفية داخل الدولة وحالة السلطة المركزية والسياسات التميزية التي تمارس من طرفها، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية.

ب- **كثافة السكان والنزاع:**

تعتبر كثافة السكان دليلا على توزيع السكان داخل الدولة لأنها تبين العلاقة بين عدد السكان والمساحة التي يعيشون عليها، والكثافة الحسابية تساوي عدد السكان مقسوما على المساحة[1]، وبشكل عام إنه كلما اتسعت المساحة وقل عدد السكان انخفضت الكثافة السكانية.

وهناك العديد من الدراسات حاولت إيجاد علاقة بين الكثافة السكانية والنزاع، ترى أن الازدحام السكاني يقود إلى السلوك العدائي ومن ثم النزاع، و خاصة في حالة الضغوط الناجمة عن نقص الموارد الطبيعية ولا عدالة توزيعها، ويشير مصطلح الضغط الديمغرافي إلى علاقة السكان بالموارد فالدولة يجب أن تلبي طلبات مواطنيها. وفي حالة عجزها فإنها تفكر في تحصيلها من خارج حدودها، وهو ما قد يترتب عنه عمل عسكري لتحقيق الموارد اللازمة[2]. و تؤدي الكثافة السكانية إلى تفاوت في التمثيل السياسي، وهو ما يشكل توترات بين مناطق مختلفة من الدولة الواحدة.

ولكن هذا الرأي ليس دائما صحيحا، فالبلاد المزدحمة بالسكان ليست دائما تميل إلى الحرب أو تقع فيها حرب داخلية، فهولندا أكبر بلدان أوروبا كثافة لكنها مستقرة، والصين كذلك، والعكس من ذلك العرقيات التي كانت في الاتحاد السوفياتي و يو غسلافيا سابقا لم تتوقف عن الحرب رغم كثافتها المنخفضة جدا.

ج- **التحرك السكاني والنزاع:**

[1]- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 212.

[2] - Katharine M. Floras, « of, by, and for, the people ? how demographic pressure affects, state participation in inter- state conflict", university of Pittsburgh, February 2006, poz, in: http://www.peopler,hampchine, edu/projects/dt.pdf, 23/05/2007.

يقصد بعملية الهجرة انتقال أو تحول فيزيقي لفرد أو جماعة ما من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد أو خارج حدوده، سواء تم ذلك بإرادة المهاجرين أو بغير إرادتهم[1].

1- ويمكن تقسيم الهجرة بناء على ثلاثة أسس هي:

أ- حسب المكان: وتنقسم إلى:

* الهجرة الداخلية، أي انتقال الأفراد يتم من مكان لآخر داخل الحدود البلد الواحد، ويتميز هذا النوع من الهجرة بسهولته.

* الهجرة الخارجية: أي انتقال الأفراد يكون من دولة إلى أخرى وهذا النوع منتشر جدا خاصة في الحالات الاستثنائية (النزاعات الحادة).

ب- **حسب المدة الزمنية:** وتنقسم إلى:

* الهجرة الدائمة، والتي تتم بالانتقال الدائم للفرد للإقامة في دولة أخرى بصفة دائمة، سواء للعمل أو الاستيطان (حالة المهاجرين إلى فلسطين من اليهود).

* الهجرة المؤقتة، والتي تتم بانتقال للفرد للإقامة في دولة أخرى بدوافع غالبا ما تكون اقتصادية تتمثل في العمل[2]، لكن خطورة هذا النوع هو إذا تزايد عدد العمال من بلد واحد، ويشكلون فيما بعد أقلية مما سوف يؤثر على استقرار الدول.

ج- **حسب الإرادة:** وتنقسم إلى:

* الهجرة الإرادية: وهو أن الفرد يكون حرا في اتخاذ القرار بنفسه، سواء كانت هجرته دائمة أو مؤقتة، داخلية أو خارجية بعيدا عن الضغوط.

* الهجرة اللاإرادية (التهجير): حيث يقدم طرف معين بواسطة قوة خارجية بعيدا عن إرادة الفرد،بإرغامه على الهجرة ،مثل عمليات التهجير التي كانت تحدث في الاتحاد السوفياتي، وقد يهرب الناس من دولة ليعيشوا في أخرى هروبا بحياتهم من جراء النزاعات والحروب المستمرة، أو بعقيدتهم التي لم يستطيعوا ممارستها في وطنهم[3]، وهي من أكثر الأنواع التي تؤدي إلى النزاعات والتغير في التركيبات السكانية للدول المعنيةو المستقبلة.

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 67.
[2]- علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 292.
[3]- أحمد علي إسماعيل، مرجع سابق، ص 96.

وتعد الهجرة من العوامل المؤثرة في حجم السكان، سواء كان هذا التأثير إيجابيا أو سلبيا لأن هناك بعض الدول تشهد زيادة معتبرة في عدد سكانها بدرجة كبيرة نتيجة الهجرة الوافدة إليها[1]،، كما حدث في حقبة تاريخية معينة في العالم الجديد، وفي بعض دول إفريقيا مثل: جنوب إفريقيا وزمبابوي، ويعتبر المثال الواضح بدون منازع هي قضية فلسطين التي شهدت تدفقا كبيرا لليهود مما زاد في حجم السكان، حيث هاجر إليها حوالي 600ألف يهودي خلال 14 شهرا بعد قيام دولة إسرائيل.

2- التحرك السكاني والنزاع:

يمكننا في البداية أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن للتحرك السكاني أن يؤدي إلى قيام نزاعات؟

سوف نتناول تأثير هذا العامل من ناحيتين الهجرة الخارجية ثم الهجرة الداخلية، من أجل معرفة مدى التأثير، خاصة تدفقات اللاجئين وتأثيرهم على الاستقرار الدولي.

فالهجرة عبر الحدود يتأثر بها بلد الإرسال والاستقبال، وقد أدت هذه الظاهرة إلى خلق العديد من النزاعات الدولية.

فالمهاجرين أو اللاجئين قد يستعملون البلد المضيف كنقطة انطلاق لشن أي عمل عسكري يقومون به ضد الحكومة في الوطن الأم، وتلعب دورا في تغير سياسة البلد المضيف بحيث يصبح عدو للدولة الأم (أرض المهاجرين)، حيث نلاحظ مثلا أنه بعد انتصار التوتسي بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية في عام 1994 استخدم الهوتو مخيمات اللاجئين الهوتو في الزائير كقاعدة لعمليات متفرقة ضد النظام الرواندي الجديد[2].

والأمثلة على الهجرة عديدة في التاريخ الحديث أوضحها سنة 1947 عندما عبر الحدود بين الهند وباكستان نحو 17 مليون مهاجر، كلاجئين سياسيين نتيجة تقسيم شبه القارة الهندية، وما ارتبط بذلك من اضطرابات وأعمال عنف على أساس ديني، وكذلك فقد هرب نحو 1 مليون و200 ألف يوناني من الأناضول إلى اليونان سنتي 1922- 1923 عندما فشلت اليونان في غزو تركيا، حيث طردوا نحو مليون تركي من يوغسلافيا، رومانيا، اليونان، بلغاريا بين الحربين. فهذه الهجرات تتم على شكل جماعات متشابهة أجبرتها الظروف السياسية على الهجرة لأسباب

[1]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 181.

[2] - Chapter Two , the evolving view or population as a national security variable, ,in: http://www.Rand,org/ pubs/ monograph reports,12-05-2007

دينية وقومية[1]. (تهجير السكان في الحرب الأهلية في شرق إفريقيا، سكان كوسوفو) نتيجة لضعف حلف شمال الأطلنطي ونتج عنه تهجير ما يقرب 750 ألف مهاجر نحو الدول المجاورة.

أما فيما يخص الهجرة الداخلية نجد أن التحرك من الريف إلى المدينة يساهم في خلق بعض المظاهر النزاعية، حيث تبرز مجتمعات الإسكان العشوائي على هامش المدن وتسبب مثل هذه التطورات في بروز الصراعات والعنف خاصة وأن المهاجرين الجدد يصطدمون بإيقاع الحياة السريع[2].

بالإضافة إلى هذا يشكل المهاجرون مصدرا للنزاع خاصة في ناحية علاقتهم بالسكان الأصليين ومع الجماعات العرقية المختلفة، وقد عرف التاريخ المعاصر أمثلة عدة على ذلك، فالنزاع بين الألمان والعناصر السلافية في شرق وجنوب شرق أوروبا خلال الجزء الأخير من القرن 19 وأوائل القرن العشرين يمكن إرجاعه إلى الهجرة المبكرة للألمان، والسلاف في هذا الإقليم من أوروبا وكذلك النزاع بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية يمكن أن نرجعها تاريخيا إلى هجرة شهدها هذا الإقليم لكل من هذين العنصرين وأصبح هناك تباين ديني[3].

وإذا لاحظنا طبيعة هذا التحرك فإننا نجده يشكل عامل محرك للنزاعات خاصة إذا كان هناك عدد كبير قد نزح نحو دولة معينة، في هده الحالة تصبح الموارد محل تنافس بين الوافدين الجدد والسكان الأصليين، ومن هنا يصبح أمن الدولة المستقبلة مهدد خاصة إذا كان الوافدون من نفس العرقية الموجودة داخل الدولة، فإنه من المحتمل جدا أن تشكل تحالفا بينها، ومنه التوطين النهائي لها.

ضف إلى ذلك أن الهجرات التي تحدث بدافع اقتصادي قد تسهم هي الأخرى في نشوب نزاعات على المدى الطويل، فلو ألقينا نظرة على العمال الأسيويين (الباكستانيين والهنود) في دول الخليج فإن عددهم مرتفع جدا، ومنه قد يفتح المجال لأن تصبح هذه الأعداد في المستقبل القريب أقلية تطالب بحقوق معينة داخل هده الدول مما يؤثر على تركيبة هذه المجتمعات، وتوزيع السكان وحجمهم أيضا.

---

[1]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 186.
[2]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 68.
[3]- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق، ص 186.

إذن من هذا المنطلق تعتبر هذه الهجرات أمر ساعد على بروز اضطرابات سياسية وحركات عنف، خاصة إذا لقيت دعما من بعض الدول تهدف إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي طمعا في بعض المصالح.

المطلب الثالث: علاقة التأثر بين المتغيرات السكانية والنزاعات

بعدما تطرقنا في المطلبين الأول والثاني إلى تحليل النظرية الديمغرافية للنزاعات وأهم المتغيرات السكانية، سوف نحاول في هذا المطلب تحليل علاقة التأثير والتأثر بين المتغيرات السكانية والنزاعات. حيث نرى أن السكان هم العنصر الأكثر تضررا في حالة وقوع النزاعات بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، كما أنهم في بعض الحالات يكونون هم السبب في إشعال فتيل النزاعات.

الفرع الأول: السكان كعامل لقيام النزاعات:

يمكن للتحولات الديمغرافية أن تؤدي إلى النزاعات بطريقتين رئيسيتين:

الأولى: تسبب مباشرة زيادة التوتر بين الدول في المنطقة.

الثانية: هي أن الدولة تغير في سياستها الداخلية بحيث تصبح عامل تهديد لجيرانها، هذه العوامل تزيد من التوتر بين الدول المجاورة، وبالتالي زيادة مخاطر وقوع نزاعات وهذا نتيجة لثلاث عوامل هي:

1- وجود فارق في معدلات النمو وحجم السكان ومنه نتائج عسكرية ملموسة.

2- تدفقات المهاجرين واللاجئين عبر الحدود الدولية.و ما تنتج عنهم من ضغوط .

3- التنافس حول الموارد لمواجهة الضغوط السكانية.[1]

فوجود فارق في حجم السكان ونموه داخل دولة معينة قد يزيد من مخاطر عدم الاستقرار وقيام حروب، حيث تشعر بعض الدول أنها لديها القدرة على تجنيد أكبر عدد من الأفراد خاصة إذا كانت هناك فئات شابة، ومنه كلما كان حجم القوات كبير فإنها سوف تحقق مكاسب بسهولة، وفي الجهة المقابلة فإذا كانت الدولة تعاني من انخفاض النمو فإنها تصبح مهددة من قبل جارتها، لكن هذه القضية الآن أصبحت غير مطروحة حيث يمكن تعويض هذا النقص من جهة التكنولوجيا (الكيف مقابل الكم)، مثل ما وقع في حالة إسرائيل في مواجهة العرب، و في بعض الحالات حتى وإن وجد عدد وحجم سكاني كبير فإن الدولة لا يمكن أن تستعمله في خوض حرب نتيجة غياب

[1] - **Chapter Two, op.cit.**

الموارد الكافية لبناء القوة العسكرية. (حالة الدول النامية)، وتفضل توجيهها لتلبية مطالب الفئات الشعبية و تدعيم البنية التحتية في محاولة لتحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي.

أما تدفقات المهاجرين واللاجئين عبر الحدود الدولية فلها آثار أمنية كبيرة و يرى **نزلي شكري** (Nazli Choucri) في دراسته السكان والنزاعات، أن الهجرات واسعة النطاق عبر الحدود الوطنية كثيرا ما تسببها المشاكل السياسية في البلدان المصدرة ،أو الحوافز الاقتصادية في البلدان المستقبلة، ومنه فحجم هذه الهجرة قد تكون له آثار عميقة على العلاقات بين الدول[1]، فهذه التحركات يمكن أن نستشف تأثيرها من عدة نواحي:

أولا: إذا كانت مجموعة اللاجئين الجدد لها تجانس عرقي مع العرقية الموجودة في البلد المضيف فمن الممكن أن تشكل كتلة جديدة تعتبر تهديدا للبلد المضيف بالانفصال عنه، ونلاحظ هذا التخوف موجود لدى تركيا خوفا من الأكراد، وأيضا في مقدونيا من زيادة هجرة الألبان إليها من كوسوفو.

ثانيا: إن تحرك اللاجئين أو المهاجرين تجاه المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، فإن البلد المضيف يخشى أن تسيطر هذه الأعداد على الإقليم(ومنه تشكيل جماعة جديدة).

ثالثا: قضية اللاجئين أو المهاجرين تطرح أمور تتعلق بالهوية الثقافية خاصة التدفقات الكبيرة الكافية لتغير التركيبة العرقية للدولة، ومنه خلق مشكلات مع المجموعة الأصلية للدولة، ضف إلى ذلك مشكل الهوية الثقافية يؤدي بهؤلاء اللاجئين والمهاجرين إلى زيادة تمرد الحركات السياسية التي تضمهم والتي تتبنى غالبا سياسات خارجية عدوانية.

رابعا: التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين يمكن أن تؤدي إلى امتداد النزاع إلى البلد المضيف مثلما حدث في مخيمات اللاجئين الكمبوديين داخل تايلندا[2].

وقد أدت أشكال الهجرات المختلفة إلى خلق وتغذية نزاعات مختلفة كانت البداية بهجرات الشمال إلى الجنوب للاستيطان وأفرزت نظام المستوطنات البيضاء، وأصبحت مصدرا للنزاع مثل جنوب إفريقيا، ثم هجرة من الجنوب إلى الشمال وتمثلت في جلب الرقيق للعمل في مزارع العالم الجديد وهو ما أدى إلى خلق أقليات عرقية ولغوية، فسادت سياسات تميزية حادة أدت إلى النزاع

---

[1] - NAZLI Choucri , population and conflict : new dimension of population dynamics, united nation fund for population activities ,in: http://www.population-security.org/unf pa, 18/05/2007.

[2] - Chapter Two, op.cit.

بينهم[1]. و نلاحظ أيضا أن تدفقات اللاجئين والمهاجرين تسهم بنسبة كبيرة في حدوث نزاعات سواء داخلية أو بين الدول، مشكلة بذلك تحديا للحكومات والمجتمع العالمي، خاصة الدول النامية، وهذه الأعداد تصبح فاقدة للفعالية إذا لم تكن هناك قيادة فعالة.

والنقطة الثالثة هي التنافس على الموارد في المناطق التي تواجه ضغوطا سكانية، فالمتغيرات السكانية تؤثر على سلوك الدول بشكل مباشر وغير مباشر، فهناك علاقة تفاعلية تربط بين السكان والموارد والتكنولوجيا.

فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الأساسية التي تشكل جزء من احتياجات الأفراد، ولهذا نجد الحكومات تولي اهتماما كبير لهذه القضية، ولهذا نجد بعض الدول تتجه إلى إتباع سياسات عدائية من أجل الحصول على الموارد لتأمين حاجات أفرادها [2].

وإذا أخذنا قضية الموارد المتجددة مثل المياه فهي أحد العناصر التي تؤثر في سياسات الدول لمواجهة الضغوط السكانية، وبهذا قد تصبح سببا للتزاع بين الدول، فقد شكل هذا العنصر قضية هامة في الشرق الأوسط (حالة إسرائيل/ فلسطين- فالتزايد السكاني لكلا الطرفين أدى إلى دخولهما في تنافس شرس حول المياه الجوفية، وحتى مع الدول الأخرى، وكذلك مياه نهر النيل، ونهر الفرات[3].

ونجد أيضا أن الضغط السكاني يزيد من حاجة الدول إلى اكتساب أرض جديدة وموارد خارجية للتعامل مع الآثار الناجمة عن زيادة النمو السكاني والكثافة في بعض المناطق التي تعرف حساسية كبيرة، ولهذا فإن فرضية التوسع الخارجي من طرف الدولة لتأمين هذه الموارد تصبح مؤكدة، ضف إلى هذا أن المستوى الاقتصادي للدولة قد يشكل سببا للتزاع بسبب نقص الهياكل الإنتاجية، وزيادة عدد السكان ومنه نؤكد فرضية مالتوس حول عدم التناسب بين الزيادة السكانية والغذاء.

وقد تعتبر تركيبة السكان من حيث العمر هي الحل لتفادي مشكل الموارد الاقتصادية، بحيث توجه الفئات الشبانية إلى قطاعات الإنتاج حتى لا تصبح هذه الفئة هي مصدرا للتزاعات[4] نتيجة الفراغ وإتباع الدولة لسياسات سلبية تجاه هذه الفئة.

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 68.

[2] - NAZLI Choucri, op.cit.

[3] - Chapter Two, op.cit.

[4] - Anne Hendrickson, "What's wrong with the demographic dividend concept » A publication and development program at. Hampshire College, N 44, spring 2007, in: http://popdev champ sliver. Ed/Project/dt .PDF, 23/05/2007.

عموما إذا تبلور وضع حاجة الدولة إلى الموارد فإنه يمكنها أن تلبي ذلك من خلال التجارة أو التوسع الخارجي أو الغزو الأمر الذي يؤدي في حالة التوسع الخارجي إلى نشوب نزاعات خارجية، لتأخذ نمطين:

- النزاع مع البلد المستهدف للتوسع والغزو.
- النزاع مع البلد الذي يتبع نفس السياسة التوسعية.

ومن الأمور الملفتة للانتباه في هذه القضية هي أن البلاد التي تعاني من ضغوط ديمغرافية زائد وجود اختلافات عرقية، فإن المشكل يصبح أقرب إلى قيام نزاع داخلي في أي لحظة، وذلك من خلال ممارسة النظام لسياسات تميزية ضد جماعات أخرى، تسفر عن ظهور " لا مساواة" بين الجماعات المختلفة، ليس بدافع التفوق في القدرات العلمية، وإنما هي محصلة لسياسات تمييزية تمارس من قبل السلطة الحاكمة أو من طرف جماعة مسيطرة على أساس لغوي أو ديني أو عرقي.

مما سبق يمكن أن نستنتج مجموعة من النقاط مرتبطة بالتغيرات السكانية، وصلتها بالنزاعات حيث نجد أن:

1- وجود ضغط سكاني لا يتناسب مع الموارد الموجودة داخل الدولة قد يصبح عامل محرك لقيام نزاع داخلي خاصة إذا لم تستطع الدولة تحقيق المطالب الشعبية، وفي الجهة المقابلة قد تكون سببا لقيام حرب إقليمية نتيجة إتباع الدول لسياسات عدوانية توسعية لتأمين هذه الاحتياجات.

2- التكوين العمري للسكان هو عنصر محرك جدا للنزاع، فالكتل الشبابية العالية التعليم التي تواجه فرص عمل محدودة،هدا الوضع يخلق عندها عدم الرضا السياسي مما يدفع بها إلى محاولة تغير الأمر الواقع، خاصة إذا كانت البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة هشة.

3- الاختلافات الاثنية (لا تشكل في حد ذاتها مصدرا للنزاع)،و أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة من بين أهم الخصائص التي تميز النزاعات الداخلية، وطبعا فهي ناتجة كما أسلفنا الذكر عن عـــدم المساواة في توزيع الموارد، وخير دليل على عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، جنوب السودان الذي يعتبر أطول نزاع في القارة دون أن ننسى الأمور غير المادية التي تعاني منها هذه الأقليات في مختلف الأقطار النامية.

4- التحرك السكاني الذي يعد من بين أهم المتغيرات حيث يؤدي إلى إحداث تغير في البنية السكانية، بدخول عرقيات جديدة والتأثير الاقتصادي على موارد الدولة، ضف إلى ذلك حدوث

نزاعات بين الدول المستقبلة والدولة الأصلية للمهاجرين، وحدوث صدامات بين الجماعات الوافدة والسكان الأصليين (الأوربيون والهنود الحمر، الأوربيون في جنوب إفريقيا).

5- وجود فئات شعبية فلاحيه تعتمد على الأرض كأهم مورد لتلبية حاجاتها، سوف يقود إلى الصدام مع طبقة الملاك الكبار نتيجة السيطرة مثلما حدت في التشيباس بالمكسيك.

الفرع الثاني: المتغيرات السكانية كناتج (حوصلة) للنزاعات:

رأينا في الفرع الأول أن المتغيرات السكانية يمكن أن تكون هي السبب في قيام نزاعات سواء محلية أو دولية، وبما أن السكان عنصر مهم للدولة وهو الأكثر تضررا في النزاعات، ويظهر لنا مدى تأثير النزاعات والحروب على السكان سواء من حيث التركيب أو التوزيع أو الحجم.

ويرتبط هذا بمدى استمرارية النزاعات، فإذا كانت الفترة طويلة فإن الأضرار سوف تكون وخيمة، مثلما حدث في البحيرات الكبرى لإفريقيا، أو في الشرق الأوسط (إيران- العراق)، وقد تكون الفترة قصيرة جدا لكنها مكلفة جدا، مثلما حدث بين السلفادور وهندوراس الحرب لم تدم سوى ساعات قلائل إلا أن عدد الضحايا بلغ حوالي 1000 قتيل.

ويتجلى هذا التأثير على السكان في:

1- تناقص عدد السكان بسبب سقوط الضحايا، وارتفاع معدل الوفيات لدى الفئات المقاتلة، وتضرر فئة الأطفال بسبب نقص الغذاء، وخاصة في البلدان الأكثر فقرا، فقد اتضح أنه خلال الحرب الأهلية في بنغلادش ارتفعت وفيات الأطفال إلى حوالي 15% من الوفيات[1].

2- النزاعات خاصة العنيفة منها تكون لها تأثيرات سلبية بسبب الوفيات الكثيرة لدى العمر المتوسط الذي يشارك في القتال، وبعد النزاع بارتفاع الأطفال حديثي الولادة.

3-أما التركيب الجنسي للسكان فيحدث فيه اختلال، نتيجة مشاركة الشباب في الحروب وهو ما يؤدي إلى نقص عدد الذكور، وارتفاع نسبة الإناث[2]، لأن الخسائر المباشرة تتمثل أساسا في موت الرجال صغار السن لمشاركتهم في القتال أو نتيجة استهدافهم من طرف الخصم، وعندما يكون هناك محاربون من أعمار مختلفة فالعرف يقتضي بأن يتعرض الأصغر سنا لأشد الأخطار وهو تقليد عسكري عام وقديم، ونجد أن الجيوش تعتمد دائما على فئة الشباب ولهذا يحدث تناقص في هذه الأعداد[3].

---

[1]- عماد جاد، مرجع سابق، ص 75.

[2] - Jack A. Goldstone op.cit. p 14.

[3]- صالح بن عبد الكريم الشيخة، مرجع سابق، ص 81.

4- التأثير على التوزيع الجغرافي للسكان نتيجة الهجرات الواسعة والفرار من مناطق النزاع بحثا عن الأمن، وعمليات الطرد والترحيل مثلما يحدث داخل فلسطين وهذا ما يؤدي بدوره إلى حدوث شرخ كبير داخل المجتمعات والتأثير على تركيبها وحجم وتوزيع سكانها بحيث يصبح هناك اكتظاظ في المدن القريبة من المركز.

ولكي ندرك أثر النزاعات على السكان نضرب مثالا بآثار حرب الخليج الأولى والثانية على حركة السكان في هذه المنطقة، حيث قدر عدد النازحين حوالي 5 ملايين شخص نحو 20 بلدا وكانت العراق، إيران والكويت أكثر تضررا[1].

5- التأثير على التركيب العرقي للدولة والمجتمع حيث أنه أثناء النزاع، قد يعمد طرف قوى إلى إبادة عرقية معينة نتيجة امتلاكه للقوة، مما يؤدي إلى ما يسمى "بالتطهير العرقي" كديناميكية ديمغرافية وتأثيرها على حجم السكان، ويظهر التطهير العرقي جليا في حالة ألبان كوسوفو[2]. أو نتيجة سياسات عدوانية من طرف حكومة الدولة نتيجة لعداء تاريخي أو حسابات سياسية، كما تتأثر هذه العرقيات نتيجة النزاعات عندما يتم ترحيلها قسرا، وتحويل إقامتها مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا، وهو ما يؤثر على التركيب الداخلي للدول، ويؤدي في نفس الوقت إلى نشوب نزاعات طويلة ومزمنة.

[1]- أحمد علي إسماعيل، مرجع سابق، ص 104.

[2] - Stéphane Rosier, Nettoyage ethnique violences politiques et peuplement. Revue géographique de l'est-tome XL V- 1/2005. p 09, in: http:// www.edition.cens.cnrs. Fr/revue/rage/2005/V45/N01/PDF, 22/05/2007.

الفصل الثاني

الفصـــــــل الثاني: التأثير الديمغرافي في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي (الواقع والاستراتيجيات)

المبحث الأول: الواقع الديمغرافي للطرف الفلسطيني.

المطلب الأول: حجم السكان الفلسطينيين داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني: الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل (عرب 1948).

المبحث الثاني: الواقع الديمغرافي للطرف الإسرائيلي.

المطلب الأول حجم السكان لإسرائيل في الداخل والخارج.

المطلب الثاني: البنية الإثنية والعرقية للسكان الإسرائيليين.

الفرع الأول: الأساس الإثني والعرقي في تأسيس دولة إسرائيل.

الفرع الثاني: التركيب الإثني والعرقي لإسرائيل.

المبحث الثالث: السياسات الإسرائيلية لمواجهة التزايد الديمغرافي الفلسطيني.

المطلب الأول: الاعتماد على الهجرة اليهودية والاستيطان.

الفرع الأول: الهجرة اليهودية كمخزون ديمغرافي.

الفرع الثاني: سياسة الاستيطان الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الاعتماد على السياسات العدوانية ضد الفلسطينيين.

الفرع الأول: سياسة الفصل العنصري والطرد ضد الفلسطينيين.

الفرع الثاني: سياسة القتل والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين.

يعتبر العنصر البشري – (عنصر السكان) أحد العناصر الحيوية لقوة أي دولة– سواء كان كمّا أو نوعا– لأنه المحرك لكل مجالات الحياة داخل الدولة، لهذا نجد الدول تولي اهتماما بالغا بهذا العنصر.

وهذا ما نجده متجليا وبصورة واضحة في صراع الفلسطينيين ضد الإسرائيليين على أرضهم. حيث تضع إسرائيل جميع مخططات التدمير السكاني، في محاولة منها خلق دولة يهودية نقية كما تدعي، –وهو ما لم يتحقق تاريخيا– وأنه لا بديل إلا هذا الحل. وهو ما عبر عنه أحد متطرفي دولة إسرائيل وهو المستشار السياسي لشارون ، **آرنون صوفر ،بقوله** إن تدمير الدولة اليهودية قادم لا محالة ما لم تتخذ الإجراءات الحاسمة ضد خطر زيادة عدد السكان الفلسطينيين.

سوف نتناول في هذا الفصل واقع الديمغرافية لدى الطرفين، الفلسطـــــيني والإسرائيلي بالأرقام، ثم التطرق إلى الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها إسرائيل لمواجهة التزايد الديمغرافي الفلسطيني ، الذي أولته القيادة الإسرائيلية أهمية قصوى منذ 1948 وتحت مسمى، **الخطر الديمغرافي، القنبلة الديمغرافية**، والسعي لتطبيق مشاريع مبنية على فكرة المحافظة على يهودية الدولة وعلى فكرة أرض أكبر وعرب أقل.

فقد دعا اليهود منذ البداية إلى أن هذه الأرض لا يمكن أن تتسع للفلسطينيين ، وملايين اليهود القادمين من مختلف دول العالم، مما يحمل في مضمونه الصراع الديمغرافي بين الطرفين بين الطرفين ، وهو يعني البقاء أو الفناء. فالصراع في هذه المرحلة أصبح صراع وجود لا صراع حدود، لأن أي تهاون من أحد الطرفين في السنوات القادمة، سوف يجعل منه أقلية خاضعة لأغلبية تصبح هي المسيطرة على زمام الأمور وتحدد شكل النظام الذي سوف يكون فوق أرض فلسطين.

الفصل الثاني: التأثير الديمغرافي في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي (الواقع والاستراتيجيات:

المبحث الأول: الواقع الديمغرافي للطرف الفلسطيني:

المطلب الأول: حجم السكان الفلسطينيين داخليا وخارجيا

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد السكان الفلسطينيين في العالم سنة 2005 بنحو **عشرة ملايين ومائة ألف نسمة**، بواقع 04 ملايين و 900 ألف في فلسطين التاريخية، موزعين على:

02 مليون و 400 ألف في الضفة الغربية.

01 مليون و 400 ألف في قطاع غزة.

01 مليون و 100 ألف في الكيان الإسرائيلي.

أما أكبر تجمع للفلسطينيين في الشتات فهو في الأردن، أين يقيم حوالي 3 ملايين فلسطيني، ويعد الشعب الفلسطيني من بين الشعوب ذات الخصوبة العالية، حيث كانت نسبة الخصوبة عند المرأة العربية المسلمة 4.60، بينما عند المرأة اليهودية نسبة 2.60[1]. وهو ما دفع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تشجيع النساء اليهوديات على الإنجاب.

كما يبلغ معدل المواليد العام 37.3 في الألف وبالنسبة للعمر المتوقع للفلسطينيين للبقاء على قيد الحياة فقد بلغ 71.7 سنة بالنسبة للذكور، و 73.4 سنة بالنسبة للنساء وذلك عام 2005. وتشير بعض المصادر إلى أن نسبة الخصوبة في الضفة الغربية لنفس السنة كانت 4.4 مواليد لكل امرأة متزوجة أما في قطاع غزة فكانت 5.81 لكل امرأة متزوجة.ويمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث يبلغ عدد الأفراد الدين تقل أعمارهم عن 18 سنة، نسبة تزيد عن 52.8% أي حوالي مليوني شخص من مجموع السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد بلغ عدد الذكور الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في الضفة الغربية 650 ألف و360 من الذكور، مقابل 582 ألف و 780 من الإناث، أما المسنين (65 سنة فأكثر) فقد بلغ عددهم 114 ألف و 800 مسن أي ما نسبته 3 % من السكان الفلسطينيين ، منهم 49 ألف و 300 ذكور، و 650 ألف و 500 إناث[2].

---

[1] - Gloud, Klein, la démocratie d'Israél, Paris : éditions du Seul, Mars 1997, p 38.

[2]- سلمان أبو ستة، المؤشرات السكانية الفلسطينية، في: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،بيروت ،1 ط ، الزيتونة مركز : 2005، ص ص 167- 168.

إذا يتضح من تركيبة المجتمع الفلسطيني أنه مجتمع شاب، وهدا يجعله قادر على إحداث فارق ديمغرافي كبير. يؤثر بشكل واضح على مسار النزاع، وهو ما تسعى القيادات السياسية في إسرائيل لتفاديه مستقبلا، ويتجلى هدا بوضوح من خلال المواجهات بين الطرفين حيث يعمد الجيش الإسرائيلي إلى استعمال الذخائر الحية لقتل الشباب الفلسطيني خاصة أقل من 18 سنة.

وكان أول تقدير لعدد سكان فلسطين في القرن العشرين، خلال فترة الحكم العثماني، قدر عندها عدد سكان فلسطين بـــحوالي 689 ألف نسمة منهم 08 % من اليهود، وبعد خضوع فلسطين للانتداب البريطاني أصبح عدد سكان فلسطين حسب التقدير الرسمي 673 ألف نسمة، منهم 521 ألف من المسلمين و 67 ألف من اليهود، و 78 ألف من المسيحيين و 7 ألاف من المذاهب الأخرى[1].

في عام 1950 بقي ما نسبته 40 % من مجموع الفلسطينيين يعيشون داخل فلسطين التاريخية (إسرائيل الضفة الغربية، قطاع غزة). حيث بلغ عددهم 885 ألف و207 فلسطيني ، بينما خارج فلسطين كان هناك حوالي 304 ألاف فلسطيني ، ونتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة هاجر الكثير من السكان الفلسطينيين، وبهذا انخفضت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون داخل فلسطين التاريخية من 80 % بعد النكبة ،إلى ما نسبته 63 % قبل حرب جوان من عام 1967.

وكان لهذه الحرب أثر كبير في حركة السكان داخل فلسطين، فقد أدت السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين واغتصابها لأراضي جديدة إلى هجرة ما يقرب من 400 ألف فلسطيني[2]، حيث أنه ومن بين مجموع السكان الفلسطينيين البالغ نحو 2 مليون و 65ألف فلسطيني في عام 1967 هبط معدل المقيمين منهم داخل فلسطين التاريخية من 63 % إلى ما نسبته 50 % بعد الحرب، وكان هذا بتخطيط إسرائيلي الهدف منه تدمير البنية الديمغرافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وقد انخفض عدد سكان عزة بما لا يقل عن 50 ألف شخص سواء بفعل الفرار أو الموت، وحسب التقديرات الإسرائيلية غير الرسمية لعام 1967 كان يسكن حوالي 600 ألف فلسطيني

---

[1]- يوسف كامل إبراهيم، التحول القسري الديمغرافي في فلسطين، عن: http:// www. Arabian creatitivity. Com/ y. ibrahim. Html, 19.11.2007 .

[2]- سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 2004، ص 212.

في الضفة الغربية، وحوالي350 ألف فلسطيني[1] في قطاع غزة، ومنذ ذلك التاريخ والأرقام في هبوط مستمر.

وحسب إحصاء عام 1985 فإن سكان فلسطين كان عددهم 2 مليون و28ألـــف فلسطيني، موزعين على الضفة الغربية التي تضم 894 ألف فلسطيني ثم قطاع غزة الذي يضم 526 ألف فلسطيني، و 608 ألاف فلسطيني في الجزء المحتل عام 1948[2].

وحافظت إسرائيل على الميزان الديمغرافي لصالحها رغم ارتفاع النمو السكاني من جانب الفلسطينيين ويرجع ذلك إلى موجات الهجرة اليهودية السابقة في التسعينات.

أما سنة 2000 فقد عرفت ارتفاع الرقم إلى 3 ملايين و787 ألف فلسطيني أي ما نسبته 44.80 % من الفلسطينيين في الداخل. وفي سنة 2005 ارتفع الرقم إلى 4 ملايين900 ألف فلسطيني أي ما نسبته 49.80 % في الداخل مقابل 52.20 % للسكان الفلسطينيين المقيمين بالخارج. وهذا يؤكد أن النمو السكاني الفلسطيني في تزايد مستمر.

وقد قدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات حول السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2004. بين فيها أن حجم السكان قد بلغ 2 مليون 300 ألف فلسطيني في الضفة الغربية، وبلغ 1 مليون و400 ألف فلسطيني ، وحسب نفس المصدر فإن مانسبته47 % من هؤلاء السكان هم أطفال تتراوح أعمارهم بين 1- 14 عام وأن ما نسبته 20 % منهم بين 15- 24 عام، وما نسبته 18 % بين 25- 39 عام. أي أن ما نسبته 85 % من سكان الأراضي الفلسطينية تحت سن 40 عاما[3]. وهي دلالة واضحة على أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب لديه قدرة عالية على النمو، حيث بلغت نسبة الزيادة السكانية في المجتمع الفلسطيني نحو 4.5 % يأتي معظمها من الزيادة الطبيعية وهي من أعلى النسب في العالم.

يوجد كذلك في أوروبا حوالي 200 ألف فلسطيني حسب المجلس الأوروبي، موزعين على العديد من الدول الأوروبية. حيث يتمركز في ألمانيا حوالي 80 ألف فلسطيني والد نمارك حوالي 20 ألف فلسطيني وبريطانيا 15 ألف فلسطيني والسويد 9 آلاف فلسطيني وفرنسا 3 آلاف فلسطيني. وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في ألمانيا وحدها يتجاوز 250 ألف فلسطيني، وفي بريطانيا حوالي 50 ألف فلسطيني، فضلا عن الدول الأخرى التي لم يشملها

---

[1]- إبراهيم أبو الغد، تهويد فلسطين، ترجمة: أسعد رزوق، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط 1، 1972، ص 180.
[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، 1996، ص 321.
[3]- جمال البابا، مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية، عن: http// : www. Oppc. Pna. Net/may/mag , 16.06.2007

تقدير المجلس الأوروبي والتي يتواجد بها عدد لا بأس به من الفلسطينيين، كهولندا، إيطاليا، النمسا، أسبانيا. وهناك باحثين قدروا عدد الفلسطينيين الموجودين في الاتحاد الأوروبي وحده، بنحو ربع مليون شخص من ضمنهم حوالي25 ألف فلسطيني [1] في بريطانيا.

وقد كان في البلاد العربية حوالي 31.059 ألف فلسطيني، وفي العراق حوالي 52.272 ألف فلسطيني وفي الخليج 429.349 ألف فلسطيني أي ما مجموعه 512.680 ألف فلسطيني. أما الولايات المتحدة الأمريكية فيوجد بها 208.707 ألف فلسطيني ويوجد فيدول العالم الأخرى 265.767 ألف فلسطيني، أي ما مجموعه 474.474 ألف فلسطيني وهذا حسب تقديرات 2006.[2]

يمكن القول أن حجم الفلسطينيين في الخارج كبير، مما يعني أن حجم الكارثة قد كان كبيرا على الفلسطينيين، والجدول التالي يبين توزع السكان الفلسطينيين في الداخل و مختلف بلدان العالم لعام 2006.

1-جدول يبين توزيع الفلسطينيين في الداخل و مختلف بلدان العالم لسنة 2006.

المنطقة	العدد
فلسطين	4.031.112
دول الجوار(سوريا، الأردن، لبنان)	3.436.458
بلدان عربية أخرى	512.680
البلاد غير العربية	474.474

المصدر: المركز القومي للدراسات والتوثيق،:مجلة ذاكرة فلسطين لعام 2006.

سوف نقوم بتمثيل هذه الأرقام بواسطة أعمدة بيانية حتى تتضح الرؤية جيدا.

[1]- سلمان أبو ستة، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 171.

[2]- التجمعات الفلسطينية خارج الوطن. عن: http// : www. Pnic.gov.ps/arabic ,06.10.2007

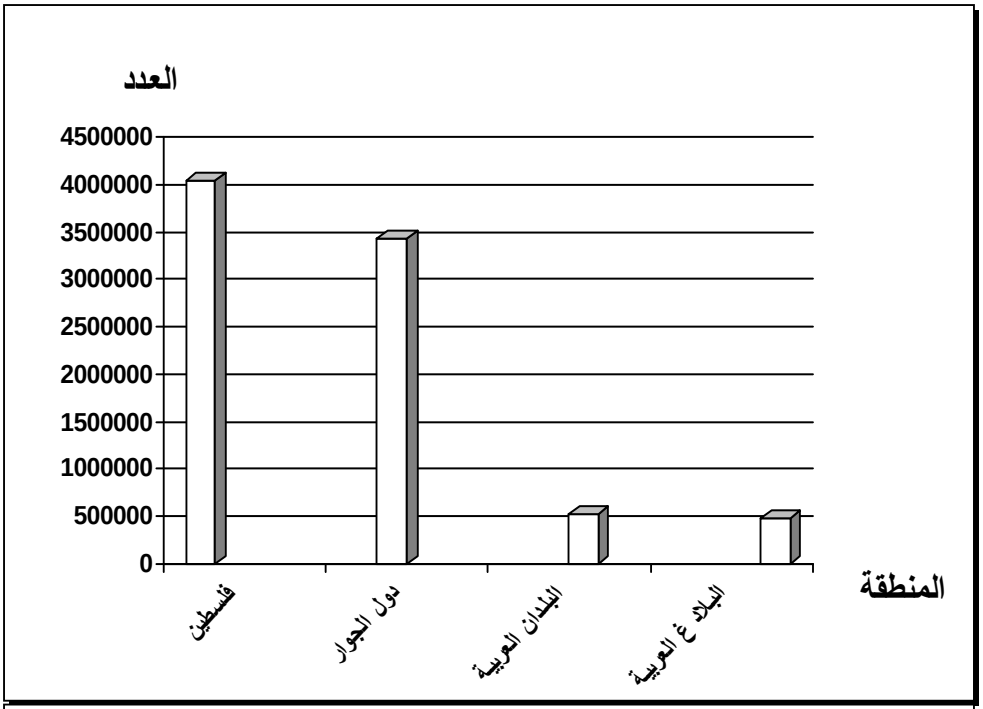

شكل رقم 01: رسم بياني توضيحي لتوزيع السكان الفلسطينيين داخليا وخارجيا

أما فيما يخص عدد السكان الفلسطينيين حسب السنوات فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

2- جدول يبين تطور عدد السكان الفلسطينيين حسب السنوات داخليا وخارجيا.

المنطقة / السنة	داخل فلسطين		خارج فلسطين		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
1950	885207	73.78	304.000	26.22	1.159.207
1960	1.257.700	67.73	467.000	32.37	2.004.700
1970	1.412.000	52.68	1.289.000	47.72	2.701.000
1980 [1]	1.992.000	48.68	2.100.000	51.32	4.092.000
1990	2.731.000	45.65	3.302.000	54.73	6.033.000
2000	3.787.000	44.80	4.667.000	55.20	8.454.000
2004	4.722.447	49.00	4.913.393	51.00	9.635.840
2005 [2]	4.900.000	49.80	5.177.287	50.20	11.100.000

[1]- **المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. الخصائص الديمغرافية للشعب العربي، منشورات دار السقال للطباعة ط 1، 1985، ص410.**
[2]- **سلمان أبو ستة، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مرجع سابق،ص 167.**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن السكان الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين أقل من السكان الفلسطينيين المقيمين داخلها. وذلك خلال سنوات 1950، 1960، 1970، إذ بلغت لنسبتهم على التوالي: 26.22 %، 32.37 %، 47.72 %.

لكن بعد هذه السنوات انقلب الوضع كما هو مبين في الجدول فخلال سنوات 1980، 1990، 2000، 2004، 2005، أصبح السكان الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين يفوقون السكان المقيمين داخلها، إذ بلغ عددهم عام2005 حوالي 4 ملايين و900 ألف فلسطيني، بنسبة 49.80 % في الداخل، بينما في الخارج فقد كان عددهم 5 ملايين و 177ألف فلســـــطيني و287 فلسطيني بنسبة 50.20 %.

ويرجع السبب في هذا التغير، وهذه النسب إلى السياسة الإسرائيلية المتتبعة منذ الاحتلال ضد الفلسطينيين حيث فرضت أوضاعا مزرية أدت إلى هجرة الفلسطينيين هروبا من الظروف القاسية، والنسبة الأكبر منهم كانت هجرتهم قسرية، حيث شنت إسرائيل حملات واسعة ضد الأهالي بغرض التهجير والطرد والفصل العنصري محاولة خلق وضع ديمغرافي جديد لأن السيطرة شبه الكاملة لإسرائيل أدت إلى تنفيذ جريمة التنظيف العرقي للتخلص من الشعب الفلسطيني صاحب الأرض في عام 1948. سوف نقوم كذلك بتمثيل الأرقام الواردة في الجدول السابق بمنحنى بياني.

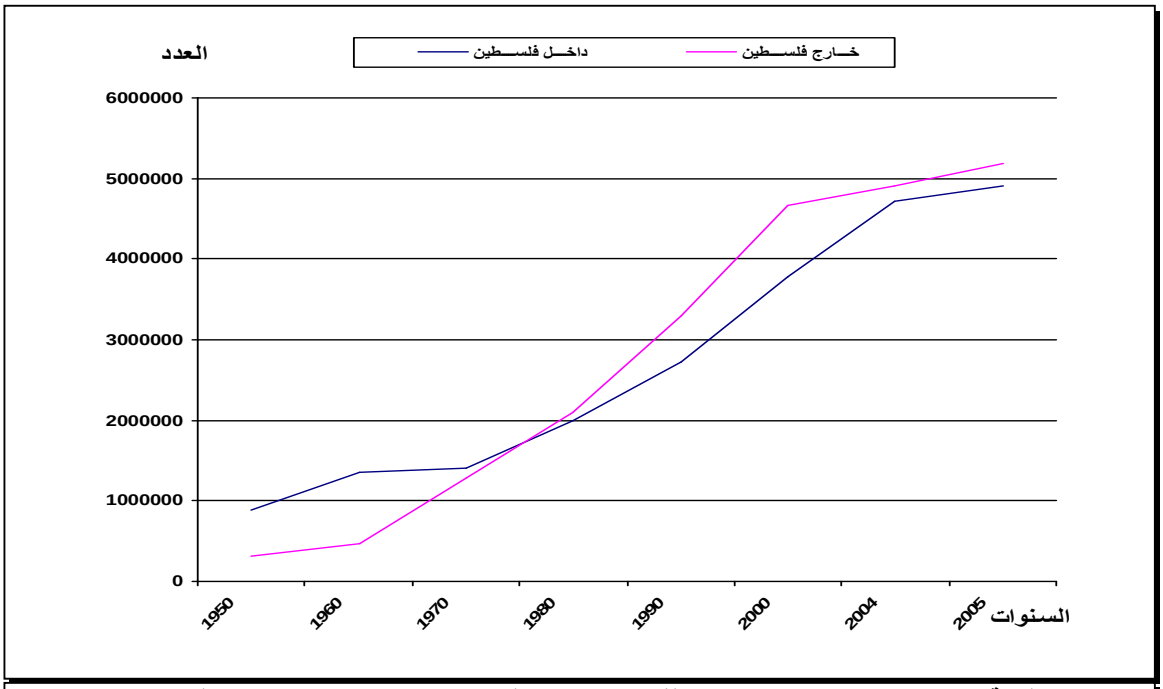

شكل رقم 02:رسم بياني توضيحي يبين الفارق بين حجم السكان الفلسطينيين وتزايدهم داخليا وخارجيا

إذا القينا نظرة على المنحنى البياني التوضيحي لحجم السكان الفلسطينيين ، نلاحظ أن التزايد هو الذي طبع الديمغرافية الفلسطينية، خاصة خارج فلسطين، وهو ما جعل الساسة الإسرائيليين يدقون ناقوس الخطر لأن هذه الزيادة ناتجة عن الزيادة الطبيعية ونسبة الخصوبة المرتفعة للفلسطينيين، ويعلل الإسرائيليين هذا التخوف بأن التزايد المستمر في عدد السكان الفلسطينيين، هو خطر على الوجود الإسرائيلي الذي يتميز بنمو سكاني منخفض. ونضوب مصادر الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وهو ما سيفتح المجال على المدى المتوسط أو البعيد لأن تميل الكفة الديمغرافية لصالح الفلسطينيين.

وتعتبر الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية مرتفعة جدا، مما يولد ضغوطا سكانية إضافية. وينذر بانفجار أمني خطير ينعكس سلبا على الطرف الفلسطيني، والجدول التالي يوضح حجم الكثافة السكانية للفلسطينيين.

3- جدول يبين حجم الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية:

المنطقة	قطاع غزة		الضفة الغربية		الأراضي المحتلة 1948	
السنوات	عدد السكان	الكثافة	عدد السكان	الكثافة	عدد السكان	الكثافة
1945	61.518	189	–	–	–	–
1967	305.348	837	664.600	118	324.100	15
1990 [1]	502.128	1376	986.500	175	728.700	34
1997	995.522	2727	1.787.562	316	875.600	42
2000	1.137.990	3118	2.011.457	365	969.300	46
2004 [2]	1.389.789	3808	2.372.216	419	1.100.951	52

من خلال الجدول يتضح أن الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية مرتفعة فعلا، حيث أنها تشهد تزايدا مستمرا خاصة داخل قطاع غزة. على عكس الضفة الغربية والأراضي المحتلة الكثافة السكانية فيها تعتبر عادية. وهذا ناتج عن السياسة الإسرائيلية المتبعة، حيث أن مصادرة الأراضي

[1]- السكان في الضفة الغربية و قطاع غزة، صامد الاقتصادية، العدد 95، 1994، ص 115.
[2]- جمال البابا، نفس الموقع السابق..

والفصل العنصري تؤدي إلى خلق نوع من الضغط السكاني أمام نقص المساحة، فقد وصلت الكثافة السكانية في قطاع غزة إلى 3808 نسمة في كلم^2. في عام 2004 وهو مستوى يوحي بحجم التزايد السكاني الفلسطيني داخل أراضي محدودة جدا بعدما كانت الكثافة السكانية 837 نسمة/ كلم^2. في عام 1967 وهذا بدوره يؤدي إلى عدم استقرار سياسي في المنطقة لأن هذه الأعداد ستطالب بفك الخناق عليها، و يعتبر هدا الوضع في صالح إسرائيل لأن أي عملية عسكرية ستشنها سوف تؤدي إلى سقوط ضحايا بعدد كبير وسط الفلسطينيين.

المطلب الثاني: الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل (عرب 1948):

أدى العدوان الإسرائيلي في عام 1948 إلى اكتساح ثلثي مساحة فلسطين، وإلى طرد أغلبية سكانها عن وطنهم، وقد تمكنت إسرائيل من تكريس مقولة المذهب الصهيوني، في أن فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

ورغم جميع المخططات والجهود الإسرائيلية لتفريغ أرض فلسطين من شعبها فقد بقي ما بيـــــن 150 ألف إلى 180 ألف[1] فلسطيني أي ما نسبته 18 % * من سكان دولة إسرائيل بعد قيامها يقيمون على أرضهم بعد اتفاقيات الهدنة بينها وبين الدول العربية، ولكنها وجدت نفسها تسيطر على أقلية موجودة بين أغلبية من اليهود، وهو ما شكل في العقود المتتالية مشكلة خطيرة في نظر الساسة الإسرائيليين وهي القنبلة الديمغرافية لعرب 1948 خاصة في ظل تزايدهم المستمر .

وبعد نكبة 1948 عام لم يبقى سوى 165 ألف فلسطيني في هذا الجزء من فلسطين الذي أصبح يشكل دولة إسرائيل، وانقطعت هذه المجموعة عن بقية الشعب الفلسطيني الذي تحول إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة، فالذين بقوا في إسرائيل كان معظمهم من الفلاحين وعاش حوالي 80 % منهم في المناطق الريفية في الجليل والمثلث والنقب، في حين سكن المدن حوالي 20 ألف فلسطيني[2].

---

[1]- سميح فرسون، مرجع سابق، ص 251.

*- الأرقام الواردة في هذا البحث تقريبية في بعض الأحيان ، لأن عملية الإحصاء في تلك الفترة كانت جد صعبة. والأرقام الواردة كثيرا ما تعرضت إلى الزيادة أو الحذف من قبل إسرائيل بغرض إحداث الدعاية.

[2]- ماجد الحاج، تعليم الفلسطينيين في إسرائيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ط 1، 2006، ص 55.

إضافة إلى ذلك أصبح حوالي 20 % من السكان العرب في إسرائيل لاجئين في وطنهم، إذ اضطروا إلى الانتقال إلى مناطق جديدة عقب تدمير قراهم الأصلية خلال الحرب أو بعدها مباشرة.

ثم ارتفع هذا الرقم في عام 1988 إلى 660 ألف فلسطيني باستثناء 139 ألف فلسطيني يقيمون في مرتفعات الجولان، وفي عام 1993 دلت الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، على أن هذا الرقم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى 972 ألف و700 فلسطيني، دون احتساب 160 ألف فلسطيني وهم سكان القدس الشرقية، وفي إحصاء عام 1996 بلغ عدد السكان الفلسطينيين 1 مليون و70 ألف فلسطيني أي ما نسبته 19 % مقـــابل 81 % [1] يهود. هذا التزايد ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، وهو عكس ما يحدث عند اليهود حيث نسبة النمو ناتجة عن الهجرة اليهودية، فقد قاربت نسبة 46%، وارتفع عدد الفلسطينيين في إسرائيل عام2007 إلى 1 مليون و425 ألف فلسطيني أي ما نسبته 20 % من سكان إسرائيل.

وكما أشرنا إليه سابقا، كان الازدياد الطبيعي المرتفع لدى الفلسطينيين نتيجة مباشرة لانخفاض كبير في عدد الوفيات خاصة عند الأطفال، لهذا فقد تمتع الفلسطينيين ببنية عمرية شابة جدا، كانت أكثر شبابا حتى تلك التي ميزتهم فترة الانتداب البريطاني ، ففي سنة 1955 كان متوسط السن 17.4 سنة للمسلمين و 17.2 سنة للدروز و 20.4 سنة للمسيحيين و 25.8 سنة لليهود.

وبما أن متوسط السن ينمو بعكس معدلات الخصوبة، فقد استمر هذا المتوسط في الارتفاع على مر الوقت، بين الفلسطينيين واليهود مع المحافظة على الفرق بين الفئتين، ففي عام 2002 كان متوسط السن 18.5 سنة للمسلمين، و 22.5 سنة للدروز، و 27.3 سنة للمسيحيين، و 30.3 سنة لليهود[2].

فهذه الميزة الديمغرافية للفلسطينيين تشكل نقطة قوة لديهم في صراعهم الديمغرافي الذي يتصوره الساسة الإسرائيليون، حيث أن هذه الطاقات الشابة تعتبر المخزون البشري الذي من خلاله يستطيع الطرف الفلسطيني خلق فجوة ديمغرافية تجاه الإسرائيليين، وفي نفس الوقت تمثل هذه

[1]- مصباح محجوب، الصراع على الهوية وحتمية الحرب الأهلية في الهيكل، دار مكتبة الهلال، ط 1، 1999، ص 59.
[2]- ماجد الحاج، مرجع سابق، ص 57.

الفئة الطاقة الاحتياطية في السنوات القادمة عند حدوث طارئ قد تكون مقاومة أو ثورة، وهو ما تتخوف منه إسرائيل، وتصطلح عليه القنبلة الديمغرافية.

ويقدم الديمغرافيين الإسرائيليين توقعات مستقبلية لما سيصبح عليه الميزان الديمغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الداخل، إذ يقدر الفلسطينيين في عام 2010 ما بين 1 مليون و535 ألف فلسطيني إلى1مليون و574 ألف فلسطيني ، أما في عام 2020 فيصبح عدد الفلسطينيين بنحو 2 مليون و91 ألف فلسطيني كحد أعلى، فيما يبلغ عدد السكان اليهود نحو 6 ملايين و 65 ألف فلسطيني[1]، وليس من الواضح في هذه السنوات مقدار إسهام الهجرة اليهودية في الزيادة المقدرة، طبعا هذه الزيادة لن تكون نابعة من جراء الزيادة الطبيعية لليهود.

ومما يزيد من أهمية المسألة السكانية في الدولة الإسرائيلية، هو تمركز السكان الفلسطينيين في شمال إسرائيل، وهي منطقة ذات حدود طويلة مشتركة مع لبنان وكذلك مع منطقة المثلث شمال الضفة الغربية.ويخضع العرب في إسرائيل لتميز عنصري من قبل الأغلبية اليهودية ذلك أن الصهيونية لا تعترف بوجود العرب في فلسطين كأمة وكشعب، حيث أن الدولة لم تنشأ كدولة لكل المقيمين في فلسطين، وإنما كدولة لليهود أينما كانوا، ولهذا فالفلسطينيين غير متساوين في المواطنة مع اليهود[2].والجدول التالي يبين تطور عدد السكان الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل منذ 1948.

4- جدول يبين أعداد السكان الفلسطينيين في إسرائيل منذ 1948:

السنة	العدد	النسبة %
1948	160.000	% 17.9
1950	167.000	% 12.2
1955	198.000	% 11.1
1960	239.000	% 11.1
1965	299.000	% 11.5
1970	440.000	% 14.6
1975	533.800	% 15.3
1980	639.000	% 16.3
1985	749.000	% 17.6
1990	875.000	% 18.1
1995	970.000	% 19.7
2000	1.100.000	% 20.1
2005	1.300.000	% 20.7
2007	1.425.000	% 21.7

[1]- سميح فرسون، مرجع سابق، ص 271.
[2]- عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1999، ص20.

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، في : http:// www.Pnic.Gov.Ps/_Arabic. Html
15.12.2007

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الفلسطينيين الموجودين داخل إسرائيل، شهدت تزايد من سنة إلى أخرى، وهذه النسبة مازالت تستمر في الارتفاع، حيث أنها كانت تمثل ما نسبته 17.9 %سنة 1948 وارتفعت سنة 2007إلى ما نسبته 21.7 % ، وعرفت تقهقرا في سنوات 1950، 1955، 1965 ... و يرجع أن ترتفع هذه النسبة إلى مستوى نسبة40 % في السنوات المقبلة، وهدا ما يثير قلقا متزايدا لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهذه الزيادة دائما ناتجة عن الزيادة الطبيعية للفلسطينيين. ومعدل الخصوبة الذي يصل إلى 3.99 مولود لكل امرأة في سن الإنجاب، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا نسبيا قياسا بمعدلات الخصوبة في إسرائيل.

سوف نقوم بتمثيل هذه الأرقام بمنحنى بياني حتى تتضح الرؤية:

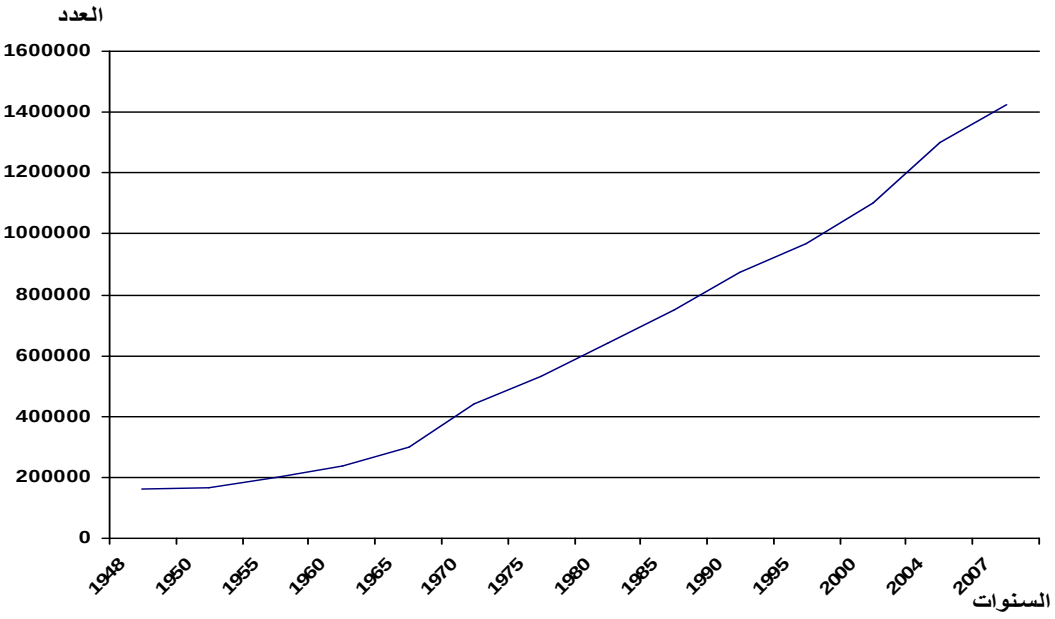

شكل رقم03:رسم بياني يبين تطور أعداد السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل (1948- 2007)

أما فيما يخص التوزيع النسبي للفلسطينيين في إسرائيل حسب فئات العمر والجنس نهاية 2004 فنلاحظه من خلال الجدول التالي:

5–جدول يبين التوزيع النسبي للفلسطينيين في إسرائيل حسب فئات العمر والجنس نهاية 2004.

فئات العمر	ذكور%	إناث%
4 –0	15.4	15.2
14 –5	25.9	24.4
19 –15	9.6	9.6
24 –20	8.5	8.5
34 –25	15.7	15.6
44 –35	11.5	11.4
54 –45	6.7	6.9
65 –55	3.8	4.0
74 –65	2.0	2.3
75 +	0.9	1.1
المجموع	100	100

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب فلسطين للإحصاء السنوي، نوفمبر 2005.في:
http:// www. Pnic. Gov. Ps/ Arabic. Html. 12.10.2007

* عرب إسرائيل والصراع الديمغرافي:

مع التزايد المستمر للفلسطينيين في إسرائيل تدق الحكومات الإسرائيلية ناقوس الخطر، لأن هذه الزيادة سوف تحدث خللا ديمغرافيا ومنه عدم التوازن الداخلي، وحدوث نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها من طرف إسرائيل، مما يستدعي تحري التقديرات الإسرائيلية الراهنة لهذا التزايد على خلفية ارتباط تلك التقديرات بالأوضاع التراعية مع الطرف الفلسطيني.

ففي البداية طبق زعماء إسرائيل مختلف صور التمييز العنصري ضد الفلسطينيين ، معتبرين إسرائيل دولة للشعب اليهودي فقط، هذا التميز نظر إليه قادة الدولة على أنه فارق بين الفلسطينيين واليهود سببه الرئيسي هو عدم المساواة في الواجبات، وكان على رأس هذا التميز قانونا العودة والجنسية[1]، لكن السبب الحقي وراء هذا التميز هو ادعاء الحفاظ على هوية إسرائيل

[1]- نفس المرجع السابق، ص 65.

اليهودية، واعتبار الفلسطينيين طابور خامس ليس له حقوق بل يعامل كأقلية قومية لها حقوق دينية ومدنية، وقد عانى الفلسطينيين على هذين المستويين، فعلى المستوى القومي فإن هوية إسرائيل تضع " الفلسطينيين " في مأزق الانتماء إلى الدولة، أما على المستوى المدني فهو انعدام المساواة في تخصص الموارد واحتكار المناصب العليا، وبتأثير المخاوف الديمغرافية في السياسة الإسرائيلية لصورة المستقبل فإنها وضعت عدة خطط لصراعها ضد الفلسطينيين هي[1]:

1- تدعيم تيار الترحيل قبل أن تصبح هناك زيادة ديمغرافية غير متحكم فيها.

2- الدعوة إلى نظام طوارئ والاعتراف بوجود الخطر الوجودي، واتخاذ خطوات تمنع زيارة الفلسطينيين، في إسرائيل بتوظيف مجهود إعلامي وتربوي يدعو يهود العالم لأن يكونوا حاضرين بأجسادهم في إسرائيل بهدف مواجهة النمو السكاني الفلسطيني.

3- استكمال تهويد الجليل، لأنه القطاع الشمالي الذي يضم ما نسبته 45 % من مجموع الفلسطينيين، في البلاد ومن المتوقع أن تصل النسبة فيه إلى 33 % في حدود عام 2020 ولهذا يجب أن تستبق إسرائيل الحدث.

ومن الجانب السياسي فبعد أن كان عدد الفلسطينيين ،من حاملي الجنسية يبلغ ما نسبته 11 % سنة 1950 فإنهم اليوم حوالي 18 % ،مما يعني أن هدا العدد له دور في انتخابات الكنيست الإسرائيلي[2]. فالفلسطينيين يمثلون نسبة 20 % من سكان إسرائيل، فلو صوت كل عربي لصالح قائمة واحدة في الكنيست لكانت لهم قدرة اقتراعية لـــ 21 عضو في الكنيست الإسرائيلي، وهي قوة ذات تأثير داخل إسرائيل مثلما حدث مع تدعيم كتلة إسحاق رابين لتمرير اتفاق أسلو.

وتدعي أوساط أكاديمية وسياسية في إسرائيل إن استمرار التزايد الديمغرافي لهذه المجموعة سوف يؤدي إلى غياب الهدوء الاجتماعي، وهذا الوضع لن يتقبله اليهود الذين لهم ثقافة تشبه الثقافة الغربية، لهذا فهم يسعون إلى تخريب البنية الديمغرافية للفلسطينيين ،بكل الأساليب

[1]- إبراهيم عبد الكريم، خطر عرب 1948 في التقديرات الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد 110،السنة 2003، ص 169.
[2]- مأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط الخروج الأخير من الجيتو الجديد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 1996، ص 167.

المبحث الثاني: الواقع الديمغرافي للطرف الإســـــــرائيلي:

المطلب الأول: حجم السكان اليهود داخليا وخارجيا:

دخلت إسرائيل سنة 2005 وهي لا تزال تقيم كيانها رسميا على 20.770 كلم^2 أي ما نسبته76.9 % من ارض فلسطين التاريخية، فضلا عن ضمها للجولان السوري 1154 كلم^2 واحتلالها للضفة الغربية 5876 كلم^2 وقطاع غزة 368 كلم^2.

وحسب الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية فقد بلغ عدد سكان إســـرائيل في نهاية 2005 نحو 6 ملايين و 988 ألف يهودي، فيهم خمسة ملايين و 309 آلاف يهودي أي نحو 79 % من السكان، أما عدد السكان الفلسطينيين فقد بلغ 1مليون و 376 ألف فلسطيني، بما فيهم سكان القدس الشرقية[1].

وقد عرفت أعداد السكان اليهود زيادة مستمرة منذ قيام الدولة الإسرائيلية، بحيث ازداد ثمانية أضعاف حيث كان العدد يقارب 806 آلاف يهودي فقط سنة 1948. وهي نسبة تعتبر ضعيفة ثلثهم اليوم مازالوا يسكنون إسرائيل الحالية.

يشكل اليهود اليوم ما نسبته 80 % من حجم السكان حيث يمثلون 5 ملاين و725 ألف يهودي، منهم 310 آلاف مهاجر يهودي غير مسجلين كيهود في وزارة الداخلية، ويعيش داخل "الكيبوتسات"[2] حوالي 120 ألف يهودي أي أقل من 2 % من السكان في إسرائيل مقابل 6 % عند قيام الدولة، وتوجد في إسرائيل اليوم خمس مدن كبرى، يتجاوز عدد سكان كل واحدة منها 200 ألف نسمة، وربع السكان في إسرائيل أي 1مليون و81 ألف يهودي ، يسكنون في تل أبيب، القدس، حيفا، رشيون ليشون وأسدود[3].

فإذا رجعنا إلى هذه الزيادة نلاحظ أنها عرفت ارتفاعا محسوسا وصولا إلى يومنا هذا، حيث كان العدد في سنة 1948 ما بين 758 ألف يهودي حتى 806 آلاف ألف يهودي.

وقد بلغ عدد السكان اليهود حوالي 2 مليون و 150 ألف يهودي سنة 1960 ثم 3 ملايين و 22 ألف يهودي في سنة 1970، ليرتفع العدد إلى 5ملايين و759 ألف يهودي ثم

---

[1]- محسن محمد صالح، المشهد الفلسطيني- الإسرائيلي: بدء الرحلة تجاه الخط الأخضر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ، مـــرجع سابق، ص 47.

[2]- الكيبوتس: كلمة عبرية تعني الجماعة أو التجمع وقد تطور هذا المعنى فأصبح يشير إلى مجموعة من الناس يعيشون بشكل مشترك في مزرعة تعاونية زراعية، وارتبط وجوده بنشوء الحركة الصهيونية.

[3]- معاريف عن: http// : www. Tlaxcala, es/ pp, asp, 23- 04- 2007

بلغ العدد 6 ملايين و 991 ألف يهودي[1] ، والجدول التالي يبين الارتفاع المستمر للسكان اليهود من حيث العدد، التركيبة ومكان الولادة.

6- جدول يوضح أعداد اليهود بين سنوات مختارة (1960- 2006) ونسبهم حسب الانتماء الديني والمولد:

العام	1960	1970	1980	1990	1995	1996	1999	2006
مجموع السكان العام	2.150.400	3.022.100	3.221.700	4.821.700	5.619.000	5.691.700	6.200.000	6.991.000
اليهود	% 88.90	% 85.70	% 83.09	% 81.00	% 81.50	% 80	% 79.00	% 76.00
مسلمين	% 7.70	% 10.95	% 12.70	% 14.10	% 14.50	% 14.60	% 15.10	% 16.35
مسيحيين	% 02.03	% 02.50	% 02.31	% 02.40	% 02.91	% 03.20	% 02.11	% 02.10
دروز	% 01.10	% 01.20	% 01.30	% 01.70	% 01.70	% 01.70	% 01.60	% 01.60
مجموع اليهود	1.911.200	2.582.000	3.282.700	3.946.700	4.549.500	4.637.400	4.900.000	5.314.000
مواليد إسرائيل	% 37.40	% 45.80	% 55.09	% 61.90	% 61.20	% 61.60	/	/
مواليد آسيا وإفريقيا	% 27.60	% 26.30	% 19.50	% 15.00	% 12.80	% 12.50	/	/
مواليد أوروبا وأمريكا	/	% 20.00	% 25.00	% 30.00	% 34.90	% 35.70	% 36.00	% 40.20

المصدر: مكتب الإحصاءات الإسرائيلية لسنة 2006.في:

http:// www, Jewish virtual library, org/J source/ society- culture. Html, 17.05.2007.

إذا لاحظنا هذا الجدول يتضح أن النسبة العالية كانت لليهود مقارنة مع المجموعات الأخرى، حيث ومنذ بداية الستينات كانت نسبة اليهود دوما متبوعة بالمسلمين مما يعني عمق الصراع الدائر بين اليهود والمسلمين، حيث أن الأرقام تشير إلى أنه في سنة 1960 كانت نسبة اليهود 88.90% .

[1]- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، ط 1، 1981، ص 72.

مقابل 07.70 % للمسلمين ، أي أن الميزان الديمغرافي لصالح إسرائيل، لكن مع مرور السنوات أصبح الأمر بشكل عكسي حيث أن اليهود ورغم استمرار تفوقهم العددي فان نسبتهم تعرف انخفاضا ، مقارنة بالديمغرافية الفلسطينية تعرف ارتفاعا. فمن نسبة 11.1 % (مسلمين، مسيحيين، دروز) من مجموع السكان عام 1960،ثـم ارتفـــعت نسبتهم الى20 % سنة 2006.بينما اليهود في نفس الفترة كانوا يمثلون ما نسبته 88.90 % ثم انخفضت نسبتهم إلى 76 %، وهنا يتضح مدى القلق الذي يبديه الساسة الإسرائيليين أمام مستقبل الدولة اليهودية، خاصة وأن الخصوبة والزيادة الطبيعية داخلها منخفضة جدا إلى حد أنها منعدمة أحيانا، على العكس تماما خصوبة الفلسطينيين مرتفعة جدا، وهو ما يرشح تغير الميزان الديمغرافي في السنوات القادمة بين الطرفان، مما يعطي منحى جديد للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل إسرائيل.

وسوف نمثل أعداد السكان اليهود بمنحنى بياني توضيحي:

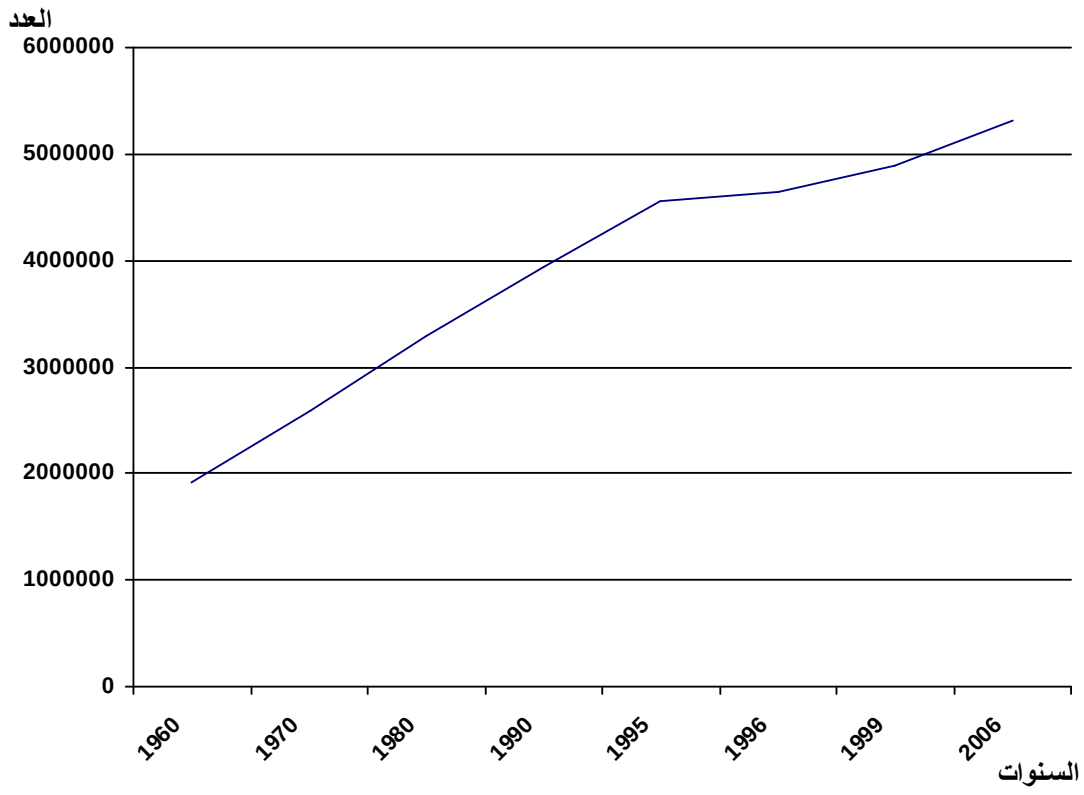

شكل رقم 4 0 :رسم بياني يبين أعداد السكان اليهود لسنوات مختارة (1960- 2006)

فكما بينا سابقا فإن أعداد اليهود عرفت ارتفاعا مستمرا منذ قيام الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين، معتمدة في ذلك على الهجرة اليهودية من مختلف أقطار العالم خاصة العالم الغربي.

وإذا نظرنا إلى حجم اليهود الموجودين في الخارج فإن عددهم له أهمية في الحسابات السياسية داخل إسرائيل. فقد بلغ حجم السكان اليهود في العالم 13 مليون و 296 ألف يهودي عام 2002، فهي نسبة تمثل 0.21 % من سكان العالم، أي أنه 1 من 457 شخص هو يهودي،[1].

ويتمركز اليهود بشكل كبير في الأمريكيتين فحوالي 6.5 مليون يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أي يمثلون ما نسبته 93 % ،وأقل من 1 % يعيشون في أمريكا الوسطى بما فيها المكسيك، وحـــوالي 6 % يعيشون في أمريكا الجنوبية.

أما اليهود الموجودين في وسط وشرق أوروبا بما في ذلك بلدان البلقان (باستثناء تركيا) فيمثلون مجموعة صغيرة قوامها نحو96 ألف يهودي بقيت من أصل خمسة ملايين كانت في تلك المنطقة.

هناك 66 ألف يهودي تقريبا يعيشون اليوم في آسيا وإفريقيا، ويمكن أن نقسم هذا الكل غير المتجانس من التجمعات اليهودية إلى ثلاث مجموعات:

- أولئك الذين يعيشون في بلدان إسلامية.
- جاليات قديمة تعيش في بلدان نامية غير إسلامية.
- يهود وصلوا خلال القرن العشرين إلى الشرق الأقصى أو إلى إفريقيا السوداء.

ويشكل يهود البلدان الإسلامية ما نسبته 81 % من مجموع يهود آسيا وإفريقيا، وهم اليوم حوالي 54 ألف يهودي مع أن عددهم كان 723 ألف يهودي، وبقي نحو 7.5 % منهم فقط اليوم في البلدان الإسلامية، وهذه الحقيقة ذات دلالة خاصة إزاء التكاثر الطبيعي العالي لليهود في هذه البلدان [2]. وهناك يهود الاتحاد السوفياتي سابقا والذين بلغ عددهم عام 1991 نحو 870 ألف يهودي، أكثـــر من 80 % منهم قد انفصل عن المجـــتمع اليهودي قبل 80 عـــام.وكانوا

---

[1] - Sergio Della Pergola, Population of Israel,IN: http:// www, Jewish virtual library, org/J source/ society-culture. Hml , 17.05.2007.

[2]- ستيفن كوهين وتشارلز ليبمان، قيم إسرائيل ويهود أمريكا في القرن الحادي والعشرين البحث عن علاقة جديدة، في كتاب: إسرائيل 2020 إسرائيل والشعب اليهودي ج 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان ،ط 1، 2005، ص 340.

بين الجاليات المؤمنة جدا بالمشروع الصهيوني والمفعمة دينيا وسياسيا، وترى أن العودة إلى أحضان اليهودية من خلال تأسيس وجود فقد منذ القدم[1].

وإذا نظرنا للديمغرافية اليهودية في القرن الحالي فقد أصبح عدد اليهود أكثر من 13 مليون يتمركزون في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بنسبة تقارب 80 %، أما روسيا فلم يبقى بها سوى نصف مليون، ويتوزع الباقي بين فرنسا 500 ألف يهودي وكندا 360 ألف يهودي ، وبريطانيا حوالي 280 ألف يهودي ، الأرجنتين 200 ألف يهودي ، البرازيل، أستراليا كل منهما 100 ألف يهودي ، ثم جنوب إفريقيا 80 ألف يهودي[2]، وقد كان عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية عند قيام الدولة الإسرائيلية 5 ملايين يهودي[3]. والجدول التالي يبين عدد السكان اليهود في إسرائيل بالنسبة للسكان اليهود في العالم، خاصة وأنهم يشهدون انتشارا عالميا واسعا، جعل منهم مركز قوة في العديد من الدول.

7-جدول يبين نسب وأعداد السكان اليهود في إسرائيل بالنسبة ليهود العالم:

السنة	إسرائيل	العالم	النسبة %
1882	24.000	7.800.000	0
1900	50.000	10.600.000	1
1914	85.000	13.500.000	1
1922	84.000	14.400.000	1
1925	126.000	14.800.000	1
1939	449.000	16.782.000	3
1948	650.000	11.500.000	6
1955	1.590.000	11.800.000	13
1970	2.582.000	12.630.000	20
1980	3.283.000	12.840.000	25
1990	3.947.000	12.870.000	30
2003	5.143.000	13.296.000	39
2006*	6.991.000	13.541.100	41

المصدر : مركز الإحصاءات لسكان إسرائيل،2006.في
http:// www, Jewish virtual library, org/ jew source/ history pop. Hml,10052007

[1]- **نفس المرجع، ص 338.**

[2]- **مصطفى عبد العزيز مرسي، البعد الديمغرافي في النزاع العربي- الإسرائيلي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، شؤون عربية، العدد 121،السنة 2005، ص 198.**

[3]- **مصطفى عبد العزيز، الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت: مركز الأبحاث،، منظمة التحرير الفلسطينية، ط 1، 1968، ص 35.**

يتضح من خلال هذا الجدول أن عدد السكان اليهود في الداخل قد تزايد من سنة إلى أخرى إذا قارناه بعدد اليهود الموجودين في الخارج، حيث كانت النسبة في الداخل إلى السكان في الخارج سنة 1882، 0 % فمن بين 7 ملايين يهودي في العالم لم يكن سوى 24 ألف يهودي داخل إسرائيل، لكن مع مرور الوقت بدأت النسبة في الارتفاع حتى تعدت 10% سنة 1955، وهي إحدى سنوات الهجرة المزدهرة بالنسبة لإسرائيل ثم إلى نسبة 20% سنة 1970 ثم ارتفعت إلى ما نسبته 25 % سنة 1980 و إلى نسـبة 39% سنة 2003 وهي نسبة مرتفعة، فاليوم من أصل 13 مليون يهودي في العالم يوجد تقريبا 7 ملايين داخل إسرائيل.

طبعا إذا أردنا أن نحلل هذا التزايد فهو ناتج عن السياسة التي اتبعتها إسرائيل بعد عام 1948 وهي السنة التي بدأ فيها المؤشر بالارتفاع لسببين:

- الهجرة المشروعة وغير المشروعة * التي دعمتها السلطات الإسرائيلية مباشرة بعد إعلان قيام الدولة وهذا عبر تهيئة إيديولوجية لليهود عبر العالم من أجل إقامة وطن يهودي ، ودللك بتقديم تحفيزات لهم.
- الزيادة الطبيعية وإن كانت ضعيفة مقارنة مع الهجرة التي توافدت على أرض فلسطين بعد عام1948.

كل هذا قامت به إسرائيل من أجل خلق حقائق ديمغرافية على الأرض بالدرجة الأولى بحيث يصبح اليهود هم النسبة الأعلى فوق أرض فلسطين، ومنه القضاء على السكان الفلسطينين في البلاد، وهذا ناتج عن طبيعة شكل الاستعمار اليهودي الذي هو استعمار استيطاني إحلالي ،يقوم على اقتلاع جنس بشري وتعويضه بجنس آخر. والرسم البياني الموالي يبين حجم اليهود في الداخل بالنسبة لليهود الموجودين في الخارج.

***- لقد كانت الصهيونية تسعى إلى جلب اليهود إلى فلسطين بشتى الطرق ومنها الهجرة غير الشرعية، وتبين الوثائق إلى أن أول دفعة من المهاجرين غير الشرعيين كانت عام 1933 عندما وصل 350 من يهوديبولونيا، وبدأت الهجرة غير المشروعة في التوسع عندما مارست الحكومة البريطانية سياسة الحد من الهجرة وقد وصل عددهم سنة 1948 إلى 12329 مهاجر يهودي: لمزيد من المعلومات أنظر كتاب:عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية 2 (1939-1945)، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 184، ص 89.**

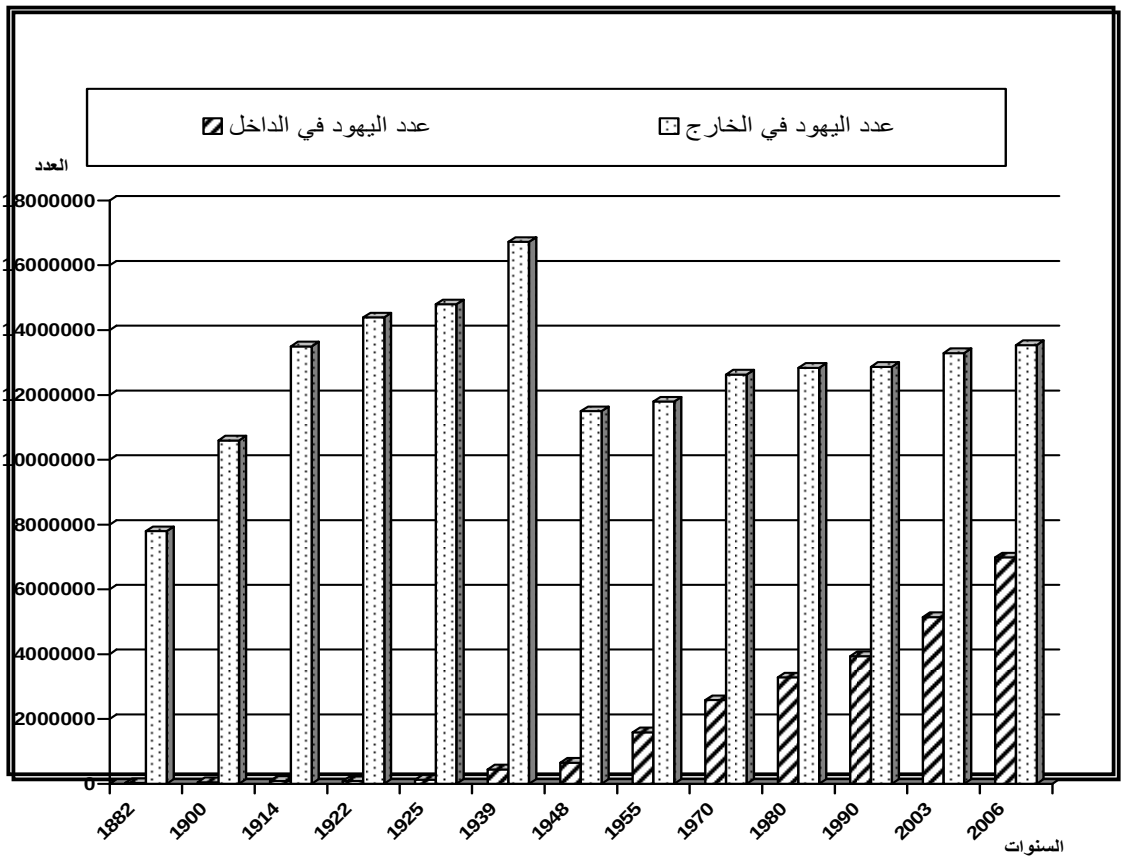

شكل رقم 05 :رسم بياني يوضح أعداد اليهود في إسرائيل بالنسبة إلى يهود العالم

وقد أظهرت الدراسات أنه هناك تباطؤ في نمو السكان اليهود في إسرائيل، فقد ازداد المجموع الكلي للسكان اليهود بنحو 800 ألف يهودي بين عامي 1945-1955 وبنحو 700 ألف يهودي بين 1955 و1965، وبنحو 124 ألف يهودي بين عامي 1975 و 1985و هدا الانخفاض كان سببه الحرب العربية الإسرائيلية،أين أصبح اليهود يعرضون عن القدوم إلى فلسطين وبنحو 92 ألف يهودي بين سنة 1985 و1993، وسجلت نسبة النمو الأعلى في الفترة كلها في الأعوام 1950-1955 حيث قدرت بـــ7,4 لكل 1000 يهودي في العالم، وأخذت نسبة النمو في التقلص باستمرار واقتربت من الصفر في الثمانينات، وبدأت في الارتفاع من جديد في سنوات التسعينات ولكن بنسبة متواضعة بلغت 2,4 لكل 1000 يهودي، والسبب يعود في هذا إلى تحسن مؤقت في أعمار سكان اليهود، وثانيا إلى انتعاش الهجرة اليهودية من الإتحاد السوفياتي سابقا.

أما فيما يتعلق بكثافة السكان في إسرائيل فقد بلغت نحو 200 نسمة/كم^2 ، وهي كثافة مرتفعة في المنطقة إذا قارناها بنظيرتها في الدول المجاورة، ويعد اليهود المجموعة السكانية الأكثر بلوغا من المجموعات السكانية الأخرى في إسرائيل حيث أن 12% منهم أعمارهم تزيد عن 65

سنة فما فوق، ويشكل من هم فوق 75 عاما ما نسبته 4.6% من مجموع السكان، يعتبر الفلسطينيون أكثر شبابا حيث يشكل من هم فوق 65 سنة أقل من 3% من مجموع السكان الفلسطينيين ، وحوالي 28% من السكان هم أطفال تحت سن 14 عام،و تصل هذه النسبة بين اليهود إلى 25.5%، بينما عند الفلسطينيين تصل إلى 43.2%[1].

هذا الأمر من شأنه أن يضع الفلسطينيين في وضع مريح تجاه الصراع الديمغرافي، فباعتبارهم مجتمع شاب يمكنهم كسر التوازن الديمغرافي وتحويله لصالحهم، لأن نسبة الشباب فيهم تتجاوز نسبة 53.50% وهي أحد ركائز القوة بالنسبة للفلسطينيين، خاصة إذا كان هناك حسن استغلال لهده الفئة في مواجهه الطرف الإسرائيلي[2] ، فهي تشكل المخزون والاحتياط البشري لأي مواجهة عسكرية بين الطرفين، وتعويض النقص النوعي الذي هو في صالح الإسرائيليين، كما أنهم يشكلون القوة الاقتصادية العاملة في فلسطين،والقوة لأي تعبئة جماهيرية لمواجهة السياسات العدوانية الإسرائيلية وبالنسبة إلى المستوطنين اليهود الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نسبتهم تعتبر مهمة بالنسبة لإسرائيل، لأن وجودهم هو أحد إستراتجيتها المهمة، والجدول التالي يوضح أعدادهم وهم بشكل جلي.

8-جدول يبين عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما بين (1970-2006) :

السنة	عدد السكان
1970	1.514
1977	5.023
1980	12.424
1990	76.000
1995	146.00
2000	203.070
2002	226.028
2003	243.000
2005	253.748
2006	268.379

المصدر: مركز الإحصاءات لسكان إسرائيل،2006.في:

http:// www, Jewish virtual library, org/J source/ history jew pop. Hml , 10.05.2007

[1]- جمال البابا، مرجع سابق، نعس الموقع.

[2]- أكرم عطا الله، أزمة الديمغرافية إسرائيل أمام التحدي الاستراتيجي الأكبر عن: 07 http:// www.sis.gov.ps/arabic/Raya,11.05.20

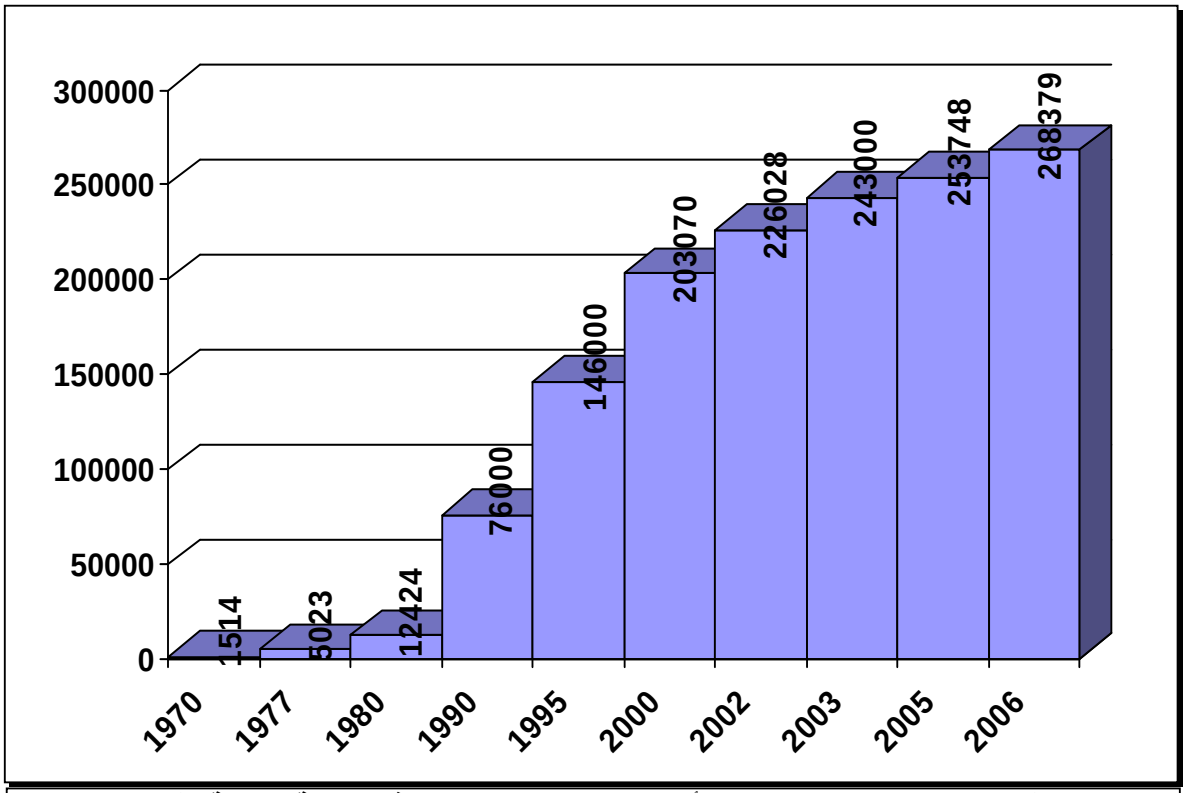

شكل رقم 0 6 :رسم بياني توضيحي لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة (2006-1970)

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين، نلاحظ أن عدد المستوطنين الإسرائيليين قد تضاعف عدة مرات داخل قطاع غزة، والضفة الغربية، فعددهم لم يكن سوى 1514 مستوطن يهودي في سنة 1970، ليعرف في سنوات التسعينات ارتفاعا ، ليصل العدد في سنة 1995 إلى 146 ألف مستوطن يهودي، وهذا ناتج عن السياسة الديمغرافية التي تتبعها إسرائيل، حيث تجعل من هؤلاء المستوطنين الخط الأول لمواجهة الفلسطينيين وإبقاء هؤلاء المستوطنين كمبرر لاستمرار التدخل في الأراضي الفلسطينية، وهذا العدد ازداد كذلك نتيجة زيادة والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي في فترة التسعينات، ليصل في السنوات (2000-2006) حوالي 268 ألف مستوطن يهودي وهو رقم كبير، تحاول إسرائيل من خلاله زعزعة البنية الاجتماعية والديمغرافية للفلسطين، في محاولة منها لتفادي الفجوة الديمغرافية التي تعاني منها نتيجة تراجع التكاثر الطبيعي داخلها،وزيادته بصورة عكسية لدى الفلسطينيين مما سيعطي الفلسطينيين أفضلية في السنوات العشر القادمة، ولتعويض النقص الفادح في أعداد المهاجرين الذي تعرفه إسرائيل نتيجة تراجع مخزون الهجرة اليهودية السابق من الدول الغربية، وثانيا نتيجة إحجام الكثير من اليهود عن القدوم إلى إسرائيل نتيجة المستوى المعيشي المرتفع في الدول التي يعيشون فيها.

وبسبب أيضا التكاليف التي يقدمها اليهود في فلسطين في ظل انعدام الأمن، ضف إلى ذلك الهجرة المعاكسة التي تشهدها إسرائيل نتيجة السبب الأخير.

المطلب الثاني: البنية الإثنية والعرقية لدولة إسرائيل:

يعتبر التركيب الإثني والعرقي أحد أهم الأسس التي تبنى عليها الدول، فما من دولة في العالم اليوم إلا وتعطي اهتماما بالغا لهذا العنصر، لأن التركيب الاثني في كثير من الأحيان يعتبر الباعث على الانشقاق سواء بسبب الدين، أو العرق، أو اللغة، ضف إلى ذلك حدوث اضطرابات داخلية ناجمة عن اللاتوازن داخل المجتمع والدولة، فنجد أن عرقية معينة تستأثر بالسلطة على حساب عرقية معينة مما ينجم عنه مشاكل سياسية، تضعف من الدولة داخليا وخارجيا.

والمجتمع الإسرائيلي هو أحد النماذج لأنه خليط عرقي من مختلف مناطق العالم ، فالنقاء الذي يتكلم عنه الإسرائيليون ما هو إلا غطاء للتميز السائد داخل دولة إسرائيل ، وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول سوف تتطرق فيه إلى دور النظرية الإثنية والعرقية في تأسيس الدولة اليهودية (النقاء العرقي)، والفرع الثاني التركيب الإثني والعرقي لسكان إسرائيل.

الفرع الأول: الأساس الإثني والعرقي في تأسيس الدولة اليهودية:

هناك اتجاه صهيوني يؤمن بأن ثمة عرقا يهوديا مستقلا، وأن أساس الهوية اليهودية هو الانتماء العرقي[1]. ويعتبر المفكر الصهيوني **موسى هس** (1812-1875) مؤسس الفكرة الصهيونية، أن العرق اليهودي من الأعراق الرئيسية في الجنس البشري، وأن هذا العرق حافظ على وحدته، فحافظت اليهودية على نقاوتها عبر العصور وقد تنبأ هذا المفكر بأن الصراع بين الأجناس سيكون أهم الصراعات، ويعتقد المفكرون الصهاينة أن اليهودية ليست مسألة دين وإنما هي مسألة عرق وحسب.[2]

وما يلاحظ على دولة إسرائيل أنها ليست لها نواة قديمة، فعدد اليهود الذين كانوا يعيشون على أرض فلسطين قبل بدايات الاستيطان لم يكن بالعدد الكبير، وكانت لهم عادات خاصة بهم لكن الغالبية منهم كانت مندمجة في الحياة العربية، ولهذا فإن الوافدين من الشتات هم الغالبية ومنه فهذا طرح قضية الهوية اليهودية والتمسك بها.

---

[1]- العرق هو جملة من السمات البيولوجية مثل حجم الجمجمة ولون الجلد أو العيون ... التي يفترض وجودها في جماعة بشرية، تميزها بشكل حتمي (بيولوجي) عن غيرها من الجماعات، وكلمة عرق ترادف حيانا كلمة "سلالة"، "جنس" أو "دم" وقد شغلت تيودور هرتزل فكرة الهوية العرقية فترة من الزمن.

[2]- عبد الوهاب الميسري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، ط1، 2001، ص 35.

لهدا فالتحدي كان في كيفية تطوير أشكال الهوية اليهودية والتعددية لدولة إسرائيل، وكيفية الحفاظ على تميزها الثقافي والديني والأثني إزاء عمليات التطبيع السارية على المجتمع الإسرائيلي.[1]

ولقد حددت الصهيونية ثلاث ركائز أساسية لتحقيق هذا الأساس، **فأولا**: اعتمدت اليهودية على الكيان القومي، دور الخصوصية الاجتماعية والثقافية والروحية، التي تبلورت عبر عملية تاريخية، وبهذا تكون الصهيونية قد حصرت الهوية اليهودية في مجال التعريف الديني المطلق، ووضعت الدين كأساس ثقافي وروحي وليس كمعتقد تتحدد القومية على طرفيه.

وافترضت الصهيونية أن التكتل القومي للشعب اليهودي المبعثر والمجزأ سوف يتحقق عبر عملية تدريجية طويلة، وربما لا نهاية لها تتمثل في استيطان أرض فلسطين ، وأولت الصهيونية أهمية عليا للتربية القومية كقائد للثقافة اليهودية للفرد كسد أمامي لاندماج الكثيرين منهم في المجتمعات التي يوجدون بها .[2]

ويذهب بعض المفكرين اليهود إلى أن أزلية الأجيال كجماعة يربطها الدم، فالدم قوة متجددة في الفرد تغذيه، والدم هو الذي يحدد المستويات العميقة لوجودنا، ونظرا لأن الدم الذي يجري في عروق اليهود يربطهم بالتربة، فقد كان **بوبر مارتن** (1878-1965) يشير إلى أن اليهود أسيويين، لأنهم إذا كانوا قد طردوا من فلسطين فإن فلسطين لم تطرد منهم.[3]

ويذهب الصهاينة إلى أن اليهود يتسمون بالنقاء العرقي ومن ثم فهم يتحدثون عن الخصوصية اليهودية، أو التراث اليهودي أو الثقافة اليهودية، وعن التاريخ اليهودي، وكأن هناك بنية تاريخية مستقلة يدور اليهود في إطارها بمعزل عن الغير، وذلك برغم انتشارهم في كل أنحاء العالم بل ويتحدثون عن النظام السياسي اليهودي، الاقتصاد اليهودي، وكل هذا ناتج عن فكرة النقاء العرقي لليهود، باعتبارها الإطار الذي احتفظ اليهود بانتمائهم من خلالها ، ولهذا يعتقد

الأصوليين اليهود أن إسرائيل ليست دولة يجتمع فيها اليهود في شتى أنحاء العالم، ولكنها دولة يهودية، وهذا يعنى أنه عليها أن تلتزم بالتوراة نصا وروحا.

---

[1]- لينية كوهين، معالم واتجاهات، فحص ماهية واتصالها بالواقع والرسائل الحديثة لتأريخ الصهيونية، في كتاب: إسرائيل والشعب اليهودي، ج6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ط 1، 2005، ص 401.

[2]- نفسالمرجع ، ص 356.

[3]- عبد الوهاب الميسري، مرجع سابق، ص 36.

وهذا الالتزام يفرض على الأصوليين رفض أي تسوية مع الفلسطينيين فهم يدعون إلى تطهير أرض إسرائيل من الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين)، وبالتالي إلى عزل اليهود عن الآخرين للمحافظة على نقاوة الجنس اليهودي، وما ضآلة عدد اليهود في العالم إلا لأنهم ذابوا في المجتمعات التي عاشوا فيها. واليوم فإن مهمة إسرائيل هي تجميع اليهود، ومنع دوابنهم وتكوين المجتمع اليهودي المثالي[1].

ولهذا يتفق الإسرائيليون على أن دولتهم قامت كي تحل "المشكلة اليهودية"، ولتكون وطنا لكل يهودي يرغب في الهجرة إليها، وبحسب الباحثين فإن الهدف الذي حددته الصهيونية يتجلى في بلورة مجتمع يهودي جديد له إسقاطاته الثقافية إلى جانب الإسقاطات السياسية والاجتماعية والدينية، وأن الثقافة الإسرائيلية موجهة سياسيا وإيديولوجيا وتقوم على ثلاث أنواع من القيم هي: الصهيونية، اليهودية،و القيم الغربية.[2]

الفرع الثاني: التركيب الإثني والعرقي لإسرائيل:

ينقسم المجتمع الإسرائيلي إلى يهود وغير اليهود ، وينقسم اليهود أنفسهم بشكل عام إلى الإشكناز وسفارديم وإلى متدينين وعلمانيين، وغير اليهود وهم الفلسطينيون وبعض الأقليات الهامشية في إسرائيل.[3]

يضم المجتمع الإسرائيلي خليطا من الأجناس قلما نجد له نظير في دولة أخرى في العالم المعاصر، فهو يحتوي على العديد من الطوائف والجماعات اليهودية المختلفة في الأصول العرقية واللغوية، والتي لا يجمع بينها سوى الدين اليهودي وذلك بجانب أقلية عربية تمثل من تبقي من سكان فلسطين، وبعد عمليات القتل والطرد التي تعرضوا لها من طرف إسرائيل ، وزرع المستعمرات اليهودية وقيام دولة للجماعات اليهودية فيها.

أولا: اليهود الغربيون (الأوروبيون والأمريكيون):

يقصد باليهود الغربيون اليهود الذين هاجروا من أوروبا وأمريكا،[4] والذين ترجع أصولهم

إلى اليهود الإشكناز (الأشكناريم)[1]و يشكل الاشكناز على الصعيد الإثني المجموعة اليهودية التي انتمت إلى الغرب، وبخاصة إلى أوروبا الشرقية وألمانيا وروسيا، ولكنها تضم الآن مجموعات

---

[1]- محمد السماك، الاستغلال الديني في الصراع السياسي، بيروت: دار النفائس، د ط، 2000، ص 36.
[2]- إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص 148.
[3]- إبراهيم الدقاق، إسرائيل في العا م 2000 الخلفية والأداء، المستقبل العربي، العدد 264،السنة 2001، ص 24.
[4]- عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 20.

أخرى من أستراليا، ونيوزيلندا، ومن مجتمعات البيض في إفريقيا، وزادت الهجرة الكثيفة من الإتحاد السوفياتي سابقا في فترة التسعينيات من حجم المجتمع الاشكناز.

ويقبض الإشكنازيون على زمام القيادة في الحياة السياسية، وفي فرض المعايير الاجتماعية، وفي تولي المسؤوليات الأساسية في إدارة الدولة والمجتمع اليهودي، فقد دأبت النخبة الاشكنازية على تعميم القيم الغربية، وعملت على تسيد اللغة العبرية كما صاغها اللسان الغربي والثقافة الغربية. على حساب اللهجة الشرقية، والثقافة التي حملها اليهود الآخرون معهم إلى إسرائيل[2].

وقد شكل اليهود الإشكناز خلال السنوات الممتدة من 1919 إلى 1948 حوالي 89.03% من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين . وخلال سنوات 1948 حتى 1962 بلغت نسبتهم ما يقرب 45.4% في عام 1967 شكلت نسبتهم أقل من 30% من المهاجرين اليهود.

وفي بداية التسعينات و مع الهجرة المكثفة لليهود من الإتحاد السوفياتي، ارتفعت نسبة اليهود الإشكناز إلى ما يزيد عن 97% ،وهذا يدل على أن هذه المجموعة تسكن الإتحاد السوفياتي منذ القديم، ولذلك في فترة الهجرة الواسعة نلاحظ خلالها زيادة أعداد اليهود الإشكناز، وترتفع الخصوبة لدى هذه المجموعة فتصل حتى 2.8 ولادة لكل امرأة، فعبارة اليهود الغربيين تطلق اليوم في إسرائيل على كل أفراد الجماعات اليهودية الذين هاجروا من أوروبا وأمريكا بما فيهم هؤلاء الذين يرتدون إلى أصول سفاردية[3]*.

ثانيا: اليهود الشرقيون:

يتشكل اليهود الشرقيون من يهود فلسطين من جهة، ومن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من آسيا وإفريقيا من جهة أخرى، فقد كان تعداد يهود فلسطين قبل موجات هجرة

---

[1]- ترتد لفظة "أشكناز" إلى التسمية العبرية لألمانيا ومن هنا فالأشكنازي هو اليهودي الألماني في الأساس إلا أنه تم التوسع في استعمال هذه اللفظة لتطلق على كل اليهود القادمين من أوروبا وأمريكا عموما بمن فيهم من ترتد أصولهم إلى السفارديم، ولغة اليهود الإشكناز هي خليط من العبرية والألمانية وتسمى "اليدشية" ومن الباحثين من يرد أصول الأشكنازيم إلى قبائل الخزر التركمانية التي دخلت اليهودية قي القرن الثاني ميلادي، مع سقوط كيانهم السياسي على يد الروس في القرن العاشر، انتشر هؤلاء اليهود في روسيا وبلغاريا، وشكلوا أغلبية يهود العالم، ولقد عاش الإشكناز أينما وجدوا في أوروبا في مناطق خاصة بهم سميت الجيتو وبعد الحرب الصليبية هاجروا إلى وسط وشرق أوروبا.

[2]- إبراهيم الدقاق، مرجع سابق، ص25.

***- تعني لفظة 'سفاردا" اسبانيا في العبرية. وقد أطلقت اسم سفاريين على اليهود المطرودين من أسبانيا والبرتغال عقب سقوط الحكم الإسلامي فيها عام (1492) وقد هاجر معظم هؤلاء اليهود إلى جنوب أوروبا وشمال إفريقيا. وقد كانوا أكثر ثقافة عن الاشكنازيم بحكم اختلاطهم مع الشعوب التي عاشوا فيها. وكانوا يتحدثون لغة البلاد التي يعيشون فيها، كما كانت لهم لغة خاصة بهم تسمى " اللادينو" وجدير بالذكر هنا أن العبرية المستخدمة اليوم في إسرائيل هي العبرية السفاردية وليست العبرية الاشكنازية. ولعل سر ذلك أن السفارديم هاجروا قبل الاشكنازي واختلطوا بيهود فلسطين.**

الجماعات اليهودية في نهاية القرن 19 حوالي 10 ألاف يهودي[1]، أما يهود أسيا الشرقيون ويهود شمال إفريقيا، ذو الأصول السفاردية فقد هاجر معظمهم بعد قيام الدولة خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وهكذا فإن عبارة "اليهود الشرقيون " تطلق اليوم في إسرائيل على كل من يهود فلسطين واليهود السفا ردين الذين عاش بعضهم في شمال إفريقيا ودول المشرق منذ هروبهم من أسبانيا عام 1492، و أيضا اليهود الشرقيون الذين عاشوا منذ أكثر من ألفي عام في العراق، واليمن وسوريا. وكردستان وإيران والهند، ومصر.

وقد شكل اليهود الشرقيين خلال الفترة الممتدة بين عام 1919 إلى عام 1948 ما نسبته 10.8% من مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين، ونظرا للزيادة المطردة في هجرات اليهود الشرقيون بعد قيام الدولة، ونظرا لارتفاع نسبة المواليد بينهم فقد ارتفعت نستهم إلى إجمالي سكان إسرائيل من 22% في نهاية الانتداب البريطاني إلى نسبة 52% في نهاية عام 1980، وتتسم هذه المجموعة بارتفاع نسبة المواليد كما أن العمر المتوقع لأفرادها أقل بقليل من العمر المتوقع للمجموعات اليهودية الأخرى .

وتتسم هذه المجموعة بانخفاض المستوى الثقافي والحضاري والاقتصادي من جهة، وبالطابع الديني المحافظ من جهة أخرى، ولأن هذه المجموعة لم تعاني من الاضطهاد والتمييز العنصري و لم تناصر الصهيونية حال قيامها. فقد خضعت لمختلف أنواع التمييز العنصري.

ثالثا: يهود الصابرا (الصباريم):

يشكل يهود الصابرا[2]* كل اليهود الذين ولدوا على أرض فلسطين ورغم هذا فإن أبناء اليهود الشرقيون الذين ولدوا في فلسطين ليسوا من الناحية العملية في عداد يهود الصابرا.

إن يهود الصابرا كما يعرفهم د. قدري حنفي هم " ليسوا مواليد فلسطين بشكل عام وإنما هم بالتحديد الشباب الإسرائيلي أصحاب الحضارة الأرقى و المكانة الأرفع والبشرة البيضاء، إنهم أبناء الصفوة الإسرائيلية وهم بالتالي صفوة أبناء إسرائيل. إن الصابرا في النهاية ليسو سوى أبناء الاشكنازين. أما أبناء اليهود الشرقيون فتطلق علىهم في المدارس تعابير " السود" الذين يتعرضون للإهانات والمضايقات والشتم".

---

[1]- عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص22.

*- يرجع ظهور لفظ "الصابرا" لنعت اليهود المولودين في فلسطين إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وقد انبثقت للمرة الأولى، عن مدرسة "هرتزليا" الثانوية في تل أبيب فإزاء تفوق اليهود الأوروبيين، وهم اللذين قدموا من البلاد المتقدمة حضريا. على زملائهم من مواليد فلسطين أبناء الحضارة الأقل تقدما. كان مواليد فلسطين يلجأ ون كتعويض عن شعورهم بالنقص إلى تحدي أولئك الأقران المتفوقين بنوع من النشاط يرد لهم اعتبارهم الأول و هو الإمساك بثمرات التين الشوكي (الصابرا) وتقشيرها باليد ومن هنا التصقت لفظة "الصابرا" بأولئك اليهود ثم انتقلت لتغطي ما يسمى اليوم "بجيل الصابرا".

ويتسم جيل الصابرا بارتفاع عنصر الشباب فيه وارتفاع العمر المتوقع للحياة عن جيل آبائهم كما أن نسبة المواليد دون نظيراتها في جيل الآباء، ويتمتع يهود الصابرا بمستويات تعليمية عالية ،ويتولى الكثير منهم مراكز هامة في الاقتصاد، والصناعة والجيش وفي الجامعات، أما أبناء اليهود الشرقيون فهم دون مستوى التعلم.

وقد شكل يهود الصابرا ما نسبته 35 % من إجمالي عدد السكان اليهود في إسرائيل عام 1948 وفي عام 1964 زادت نسبتهم إلى 39% ثم إلى نسبة50% عام 1973 ثم ارتفعت النسبة إلى 64% عام 1989 ثم إلى 60.9% عام 1993[1]

رابعا: الفلسطينيين العرب:

يمثل الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل المجموعة الرابعة من حيث العدد في إسرائيل ، ويمثلون ما تبقى من السكان الأصليين بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، وهم يشكلون خمس سكان[2]الدولة، وقد سعت الصهيونية لفصلهم عن محيطهم الحضاري القومي العربي منذ تأسيس دولة إسرائيل ، فبعد أن كان عدد سكان فلسطين 750 ألف فلسطيني ، وبعد قيام دولة إسرائيل بقي منهم ما يقرب من 156 ألف فلسطيني، ثم ارتفع عددهم ليصل إلى 900 ألف فلسطيني عام 1991، ينقسمون إلى 695 ألف مسلم ، و116 ألف مسيحي و 85 ألف درزي، و4 ألاف أرميني وذلك من المجموع الكلي لسكان إسرائيل الذين بلغوا ستة ملايين نسمة.

وتتميز هذه المجموعة بارتفاع نسبة المواليد كما أن العمر المتوقع لأفرادها في حدود 72 سنة، وتعاني هي الأخرى تميزا عنصريا كبيرا، لما للصراع من خصائص.

خامسا: يهود الفلاشا:

يوجد في الكيان الإسرائيلي حوالي 150 ألف من يهود إثيوبيا (الفلاشا)، وقد كان الصهاينة في السابق يرفضون تهجير هؤلاء اليهود أو الاعتراف بيهوديتهم، إلا أنه مع نضوب المصادر التقليدية للهجرة اليهودية ، أصبحوا يفكرون في التوجه لتهجير هؤلاء اليهود إلى إسرائيل لإظهار أن الهجرة اليهودية ما تزال تتمتع بالحيوية واستغلال هؤلاء المهاجرين[3].

وقد بدأت عملية تهجير يهود إثيوبيا في عام 1980 بمئات المهاجرين فقط، ثم وصل سنة 1984 إلى إسرائيل 6500 من يهود الفلاشا ، وقد كانوا يأتون عن طريق السودان بتواطؤ من

---

[1]-نفس المرجع ، ص24.

[2]- محمد خالد الأزعر، السياسة الفلسطينية ورهان الداخل الإسرائيلي: النظرية والتطبيق، شؤون عربية، العدد 116 ، 2003، ص 48.

[3]- مأمون كيوان، مرجع سابق ، ص 156.

نظام جعفر النميري.وقد لقي يهود الفلاشا رفضا وموقفا عنصريا داخل إسرائيل ،تجلى في حديث الصحافة الإسرائيلية عن تخلفهم فرونا عن الحياة، وقد أدت هذه الممارسة والمواقف العنصرية ليهود إثيوبيا إلى التهديد بالانتحار الجماعي، وأنشأ هؤلاء اليهود منطقة يهود الفلاشا، لتسهيل خروجهم من إسرائيل بعد عدم الاعتراف بيهوديتهم.

نلاحظ من خلال ما سبق أن المجتمع والدولة في إسرائيل عبارة عن خليط من الأجناس من مختلف مناطق العالم، مما يوحي بأن فريضة الانسجام والتلاحم لن نستطيع الصمود أمام التميز الممارس في الداخل على حساب أجناس تدين باليهودية هي أيضا، وحتى أقليات أخرى التي لها الحق في العيش داخل إسرائيل، ، مثلما هو الحال مع الفلسطينيين أصحاب الأرض.

المبحث الثالث: السياسات الإسرائيلية لمواجهة التزايد الديمغرافي الفلسطيني.

المطلب الأول: الاعتماد على الهجرة اليهودية والاستيطان.

الفرع الأول: الهجرة اليهودية كمخزون ديمغرافي:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تأثير الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومدى التأثير الذي أحدثه ديمغرافيا، فالحديث عن موجات الهجرة إلى فلسطين ليس بهدف رصد أعداد هؤلاء المهاجرين فقط، وإنما من أجل تسليط الضوء على أثر هذه الهجرة في الواقع الديمغرافي في فلسطين منذ قيام دولة اليهود في عام 1948 وهل كانت هذه الهجرة عشوائية؟ أم أنها كانت هـــجرة نوعية مقصـــــــــــــــودة ؟

فقد وجدت إسرائيل بأنها من الناحية البشرية ضعيفة،و نظرا لما للعامل البشري من أهمية في قوة الدولة، لهدا ربطت صيانة أمنها بضرورة توسيع قاعدتها البشرية ليس عن طريق التزايد الطبيعي في الداخل، ولكن بأسلوب تنفرد به عن باقي الدول، والمتمثل في تشجيع هجرة يهود العالم إليها، وإذا كانت تستخدم في ذلك المبرر التاريخي والديني القاضي بعودة اليهود الى ارض فلسطين، فإن الهدف هو إيجاد قاعدة بشرية واسعة ونشطة تدعم بها هياكلها الاجتماعية، والاقتصادية والعسكرية وخاصة لمواجهة التفوق الفلسطيني بشريا، والذي لا تستطيع الزيادة الطبيعية لليهود تحقيقه[1].

---

[1]- حسين قادري، ***دور القوى الاقليمية (إسرائيل، سوريا، م ت ف) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين، 1975-1982***، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص 60.

لقد بدأت هجرة اليهود إلى فلسطين عام 1882 ورغم أن المعلومات كانت غير متوفرة حول أعداد المهاجرين اليهود في هذه الفترة، إلا أن أكثرية المهاجرين اليهود كانوا قد قدموا من روسيا وبولندا[1].

وتعتبر الهجرة اليهودية في الإستراتيجية الإسرائيلية ، خط الدفاع الإسرائيلي الأول لمواجهة التزايد الديمغرافي الفلسطيني[2]، حيث تقوم على إبقاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين عنصرا فاعلا، في إحداث زيادة سكانية مستمرة تقابل التكاثر السكاني الفلسطيني، و بفتح الباب لاعتناق اليهودية.

عرفت الهجرة اليهودية العديد من المراحل بداية من عام 1880 حتى1903 وهي المرحلة الأولى،وكان اليهود يأتون من روسيا، ودول شرق أوروبا و تمت برعاية **البارون روتشيلد** *.

وعرفت دعما من الحركة الصهيونية وخاصة بعد نشر "تيودور هرتزل" كتابة الدولة اليهودية، ومع حلول عام 1903 وصل إلى فلسطين حوالي 10 ألاف يهودي [3].

ثم الهجرة ما بين عام 1904 حتى 1918، فقد تزامنت مع الحرب العالمية الأولى، حيث هاجر أكثر من مليون يهودي من روسيا[4]، وبسبب نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914، ووصل عدد اليهود في فلسطين إلى 85 ألف يهودي وقدرت مساحة الأراضي التي يمتلكونها إلى 418 ألف دونم، ونحو 44 مستعمرة زراعية.

أما المرحلة الثالثة فكانت بين عام 1919-1923 وتعتبر امتداد المرحلة الثانية، واتسمت بزيادة أعداد المهاجرين اليهود، حيث بلغ عددهم 35 ألف يهودي بمعدل 8 ألاف مهاجر يهودي سنويا، كان بعضهم من روسيا، رومانيا، وبولندا ، وإعداد صغيرة من ألمانيا وأمريكا[5].

أما المرحلة الرابعة فكانت بين سنوات 1924-1932 أين بلغ عدد المهاجرين اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين حوالي 94 ألف مهاجر يهودي بمعدل سنوي قدره 10 آلاف مهاجر يهودي[6].

المرحلة الخامسة كانت بين سنوات 1933-1939 وفيها ارتفع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين إلى 215 ألف مهاجر يهودي ، جاء معظمهم من أقطار وسط أوروبا التي تأثرت

---

[1]-الياس سعد، إسرائيل والبطالة، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1968،

[2]-مجموعة باحثين ، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل ج2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان،ط1، 2001 ،ص 200.

*- روتشيلد : أشهر العائلات اليهودية المصرفية في العالم نشأت في فرانكفورت في القرن السادس عشر، إثري عميدها ماير روتشيلد من إشغاله بالعملة أثناء حروب الثورة الفرنسية، تفرق أبناءه الخمسة وأسسوا أعمالهم في خمسة بلاد أوروبية مختلفة وأصبحوا شخصيات مهمة في عالم المال والسياسة وقد لعب أفرادها دورا في مؤتمر المليونيرين اليهود الذي عقد في السبعينات لدعم إسرائيل.

[3]- عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سابق، ص 47.

[4]- إلياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، د ط، 1969، ص 17.

[5]- الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني وبداية الهجرة عن: http :www.Pnic.gov.ps/arabic/html , 14.07.2007

[6]-عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سابق، ص 53.

بالنازية فهاجر منها وحدها خلال هذه الفترة 45 ألف مهاجر يهودي ، وقد بلغت نسبة المهاجرين اليهود من ألمانيا إلى فلسطين سنة 1938 ما نسبته 52 % من المجموع العام لليهود المهاجرين، وفي سنة 1933 صدر الكتاب الأبيض الذي بموجبه قامت بريطانيا بتحديد الهجرة اليهودية بـــ75 ألف مهاجر يهودي خلال خمس سنوات التالية، وترجع أسباب تدفق هذا العدد إلى :

- ظهور النازية وتزايد اضطهاد اليهود، وتؤكد الكثير من الدراسات أن الصهاينة شجعوا النازية على ارتكاب الجرائم حتى يضطر اليهود للهجرة إلى فلسطين.
- أثرت الأزمات الاقتصادية في أوروبا على هجرة كثير من اليهود إلى فلسطين وكان 90% من المهاجرين اليهود من أوروبا بينهم حوالي 1000 طبيب، و500 مهندس.

أما المرحلة الواقعة بين 1939-1948 فقد تزايدت أعداد المهاجرين خلالها نتيجة قوة الحركة الصهيونية وبدأت في تهجير اليهود النازيين من غرب أوروبا بمعدل شهري قارب ب750 مهاجر يهودي ، وهكذا بحلول عام 1948 بلغ عدد اليهود في فلسطين حوالي 650 ألف مهاجر يهودي، هذا الشيء أدى إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم حتى يمكن توطين هذا العدد من المهاجرين اليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم[1]. ويمكن ملاحظة هذه الأعداد جيدا من خلال الجدول التالي:

9- جدول يبين أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا، وأمريكا، وآسيا، وإفريقيا قبل عام 1948.

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	مهاجرين من		نسبتهم إلى مجموع المهاجرين	مهاجرون من		نسبتهم إلى مجموع المهاجرين
		آسيا	إفريقيا		أوروبا	أمريكا	
1923-1919	35183	1181	230	%4	27872	678	%81
1931-1923	81613	9182	261	%12	66917	2241	%84.9
1938-1932	197.235	16272	1212	%8.8	171.173	4589	%89.1
1945-1939	81808	13116	1072	%17.3	62968	108	%77
1948-1946[1]	564667	1144	906	%3.6	48451	138	%86

من خلال الجدول يتضح أن نسبة المهاجرين اليهود من أوروبا وأمريكا كانت عالية جدا إذا قارناها بنسبة المهاجرين اليهود من آسيا وإفريقيا، مما أعطى القوة لهذه الفئة لكي تحدد الكثير من المراكز داخل إسرائيل وحتى طابع الدولة الإسرائيلية.

[1]- عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص ص 37 36.
[2]- نفس المرجع، ص ،40 .

وباغتصاب فلسطين عام 1948، بذلت الصهيونية جهودا كبيرة لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين و أصدرت قانون العودة عام 1950 والذي نص على أن لكل يهودي الحق في العودة إلى البلاد كيهودي عائد، والجدول التالي يبين أعداد المهاجرين بين سنوات 1948-1967:

10 جدول يبين أعداد المهاجرين بين سنوات 1948-1967.

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1948	101.828	1958	27.082
1950	175.095	1960	24.510
1952	24.369	1962	61.328
1954	18.370	1964	54.716
1956	56.234	1967	14.327

المصدر : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ,و http :www.Pnic.gov.ps/arabic/html 14.07.2007

يلاحظ من الجدول السابق:

1- ارتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات الأولى حيث تم دخول حوالي 700 ألف مهاجر يهودي خلال هذه الفترة ويرجع بسبب تزايد الهجرة اليهودية إلى:

- قيام المنظمات الصهيونية بنقل ما تبقى من اليهود في مخيمات اللاجئين في أوروبا الغربية.
- المفاوضات التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية مع حكومة رومانيا عام 1948 أدت إلى وصول حوالي 118 ألف مهاجر يهودي.
- استخدام الصهيونية أساليب ملتوية لتحقيق أهدافها بالنسبة للهجرة اليهودية.

2- انخفاض عدد المهاجرين اليهود خلال السنوات التالية 1952-1954 بسبب الأزمة الاقتصادية.

3- استمرار الهجرة بشكل متضاعف عن الفترة السابقة خلال السنوات الثلاث 55-57.

4- ارتفاع عدد المهاجرين بعد عام 1962 حيث وصل المعدل 50 ألف مهاجر يهودي.

أما المرحلة الواقعة بين سنتي 1968-1973 فقد بدأت بعد أن امتدت الدولة اليهودية لتشمل كل فلسطين وشبه صحراء سيناء، وكان من المفترض أن تعرف أعداد المهاجرين اليهود زيادة ،وذلك بسبب تزايد قدرة اليهود على الهجرة من الاتحاد السوفياتي، بعد ضغط من الحركة الصهيونية، والولايات المتحدة الأمريكية، على فتح أبواب الهجرة[1].

[1]- نفس المرجع، ص 44.

وعرفت المرحلة الممتدة بين 1974-1980، وبسبب حرب أكتوبر تأثيرا واضحا على الهجرة حيث انخفض المعدل السنوي بنسبة 45% خلال السنوات الخمس التالية للحرب وأصبحت الكفة لصالح الهجرة المعاكسة، فقد عرفت هجرة ما بين 39 ألف يهودي إلى 37 ألف يهودي سنوات 1974-1975 ،وعرفت هذه المرحلة هجرة يهود إيران إثر سقوط نظام الشاه و مثلت ما نسبته 19 % من المهاجرين اليهود في هذه الفترة، وانخفض كذلك عدد اليهود الروس الذين تركوا الإتحاد السوفياتي حيث وصل المعدل الشهري إلى 735 يهودي[1].

أما المرحلة الأخيرة فبدأت عام 1980 وقد عرفت انخفاضا في عدد المهاجرين اليهود خلال الأعوام الأولى، نتيجة للتكاليف الباهضة لعمليات الاستيطان، فاتجهت أنظار الساسة الإسرائيليين إلى مصادر جديدة كانت أغلبيتها من يهود الفلاشا*، ورحلت ما يربوا عن 12 ألف يهودي من إثيوبيا، وفي جوان 1991 تم تهجير نحو 15 ألف يهودي[2].

وفيما يخص هجرة الجماعات اليهودية من الإتحاد السوفياتي، فقد اكتسبت أهمية كبيرة لأن الإتحاد السوفياتي ضم ثاني أكبر جالية يهودية في العالم بعد الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي عام 1986 حوالي 2 مليون يهودي، وكان اهتمام الحركة الصهيونية تهجير هؤلاء اليهود بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم قبول غالبيتهم بالهجرة إلى إسرائيل، لكن حين تدهورت الأوضاع في الإتحاد السوفياتي كان التعاون الإسرائيلي – الأمريكي السوفياتي بقصد تهجير الجماعات اليهودية من الاتحاد السوفياتي.*

وتضاربت الأرقام حول أعداد المهاجرين اليهود السوفيات، وقامت الدعاية الصهيونية بتضخيم هذه الأعداد بهدف تأكيد أن موطن اليهود هو إسرائيل وتقزيم انتفاضة الشعب الفلسطيني، وقدرت المصادر الإسرائيلية الرقم ب263 ألف و700 يهودي في الفترة (1948-1990)، و شهد عام 1990 قدوم 13 ألف مهاجر يهودي سوفياتي، كما وصل ما يربوا على 39 ألف مهاجر يهودي ، إلى إسرائيل في النصف الأول من عام 1990.

---

[1]- عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سابق، ص 68.

***- يجب التذكير بأنه هناك اختلافات حول أصول اليهود الفلاشا. وعقيدتهم ذلك أنهم لا يؤمنون إلا بالتوراة ويمارسون طقوسا تختلف عن طقوس عامة اليهود، الأمر الذي جعلهم عرضة للتميز بمجرد وصولهم إلى إسرائيل حيث تجاهلت الوكالة اليهودية أمرهم، حيث كان العدد في التسعينات 25 ألف يهودي إثيوبي موزعين على 490 قرية.**

[2]- عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص45.

***- تمثل هذا التعاون فيما تم الاتفاق عليه في جنيف وموسكو عام 1988 حيث تم فتح الحدود السوفياتية أمام الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل وتسهيل العمل للمنظمات التي تشرف على الهجرة وخفض عدد كبير للهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية ومنح إسرائيل قروض ومساعدات إضافية من أجل إقامة المهاجرين السوفيات في إسرائيل.**

وحسب الأرقام التي أوردتها وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية، فإن عدد المهاجرين السوفيات اليهود في أعوام 1994-1995-1996 وهي على التوالي :67 ألف مهاجر يهودي ،

65 ألف مهاجر يهودي ، 59 ألف مهاجر يهودي ، أما في النصف الثاني من عام 1997 فكان الرقم 17 ألف مهاجر يهودي[1].

واستمرت الهجرة اليهودية لكن بوتيرة منخفضة وذلك ناتج عن نضوب مصادر الهجرة اليهودية التقليدية حيث عرفت سنة 2000 عددا قدر بـــ61 ألف مهاجر يهودي ، لينخفض سنة 2001 إلى 44 ألف مهاجر يهودي ، وفي 2004 وصل العدد إلى 22 ألف مهاجر يهودي ليرتفع قليلا إلى 22818 مهاجر يهودي خلال سنة2005، وهذا يدل على أن المؤشر منخفض نسبيا مقارنة بسنوات 1990-1999 حيث شهدت هده الفترة هجرة نحو 825 ألف يهودي[2].

ولعل ذلك يعود إلى نضوب مصادر الهجرة اليهودية من روسيا، ودول الاتحاد السوفياتي سابقا، والانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية، بينما سنة 2006 سجلت عدد قدر بـــ19.200 مهاجر يهودي ، وهذا الانخفاض ناتج عن حرب لبنان حيث انخفضت النسبة حوالي 9%، وشكل المهاجرينا ليهود من أمريكا الشمالية وكندا حوالي 16% من عدد المهاجرين، ويهود بريطانيا حوالي 25% .[3] وحتى تتضح الرؤية سوف نقوم بتقديم هذه الأرقام في جدول يتضمن أعداد المهاجرين لسنوات مختلفة.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 47.

[2]- سلمان ابوستة، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، مرجع سابق، ص 49.

[3]- معطيات عن الهجرة إلى إسرائيل في: http:// www. alquds,com/inside, php. Html, 22-05-2007

11- جدول يبين أعداد المهاجرين اليهود بين سنوات (1900-2006):

السنة	أعداد المهاجرين
1900	10.000
1920	5514
1930	4933
1940	10.445
1950	166.492
1960	228.793
1970	142.755
1980	83.637
1990	199.516
2000	61.542
2005	22818
2006	19.200

المصدر : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني في : http :www.Pnic.gov.ps/arabica/html, 14.07.2007

سوف نقوم بتمثيل هذه الأرقام بمنحنى بياني من أجل ملاحظة التذبذب الحاصل في أعداد المهاجرين اليهود من سنة إلى أخرى.

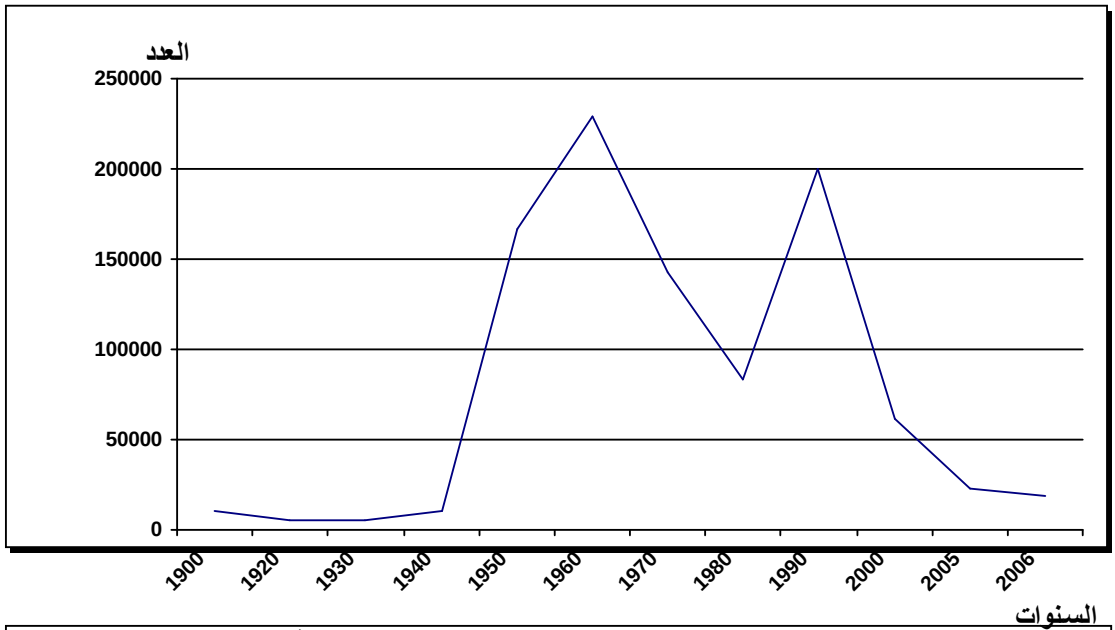

شكل رقم7 0 :رسم بياني يوضح اتجاه تزايد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل

ل
فلسطين في تدعيم البنية الديموغرافية لدولة إسرائيل. حيث جندت كل الطاقات والإمكانيات لجلب أكبر عدد من المهاجرين اليهود إليها، خاصة الجهود التي قامت بها الصهيونية. فقد أدركت منذ البداية أنه لا يمكن بناء دولة ذات طابع يهودي إلا بجلب يهود العالم إلى أرض فلسطين. وهذا

لن يتم إلا على حساب الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه. فالقلق الإسرائيلي على مصير الدولة يعتبر سببا مباشرا لجلب كل هده الأعداد من المهاجرين اليهود وطبعا هده الأعداد لن تجد مستقرا إلا إذا تم قهر الشعب الفلسطيني صاحب الأرض بكل الوسائل غير المشروعة.

وقد اعتبرت الصهيونية أن الهجرة هي الحل لأنها أدركت أن التزايد الطبيعي في غير صالحها وإنما في صالح الطرف الفلسطيني الذي يتمتع بخصوبة عالية. ومنه فإن السنوات القادمة لن تكون سلاما على الإسرائيليين. خاصة وأن أعداد المهاجرين اليهود عرفت في السنوات الأخيرة تراجعا. كما هو مبين في المنحنى البياني حيث نلاحظ أن المستوى كان في السنوات الأولى مستقرا ليعرف في سنوات الخمسينيات ارتفاعا وهذا طبعا لأنه في فترة تأسيس الدولة، لكنه عرف هبوطا في سنوات الثمانينيات والسبعينات نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي والحروب المتوالية، وما انفك حتى عاد للصعود في بداية التسعينات. ليعرف مرة أخرى هبوطا حادا وهذا ليس بالغريب لأنه ناتج عن المخاوف التي تصاحب اليهود من القدوم إلى إسرائيل. وهي نقطة في صالح الطرف الفلسطيني ليستغلها ويرهن زيف الادعاء القائل بأن فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

أما النقطة الثانية التي تعتبر نقطة في صالح الطرف الفلسطيني فهي الهجرة المعاكسة التي تعرفها إسرائيل كل سنة خاصة الهجرة النوعية. والفئات التي تهاجر إلى الخارج[1].

ففي دراسة قام بها حزب المابام عن ا الهجرة المعاكسة و التي نشرت عام 1984 أن 22% من النازحين هم من مواليد فلسطين وما نسبته 27% هم من الذين عاشوا ربع قرن في البلاد. و34% هم من الذين عاشوا بين 10 أعوام و25 عام وأن 60% هم شباب تتراوح أعمارهم بين 12 و44 عام.

ومن العناصر التي تثير القلق بين الاسرائيلين أن هناك اتجاها لهجرة الأكاديميين والمتخصصين علميا إلى جانب هجرة الأجيال المولودة في إسرائيل حيث بلغت نسبتهم 67% من خرجي كليات الطب في الجامعة العبرية، ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 32 ألف أكاديمي منهم 8 آلاف مهندس.

ومن بين النازحين أيضا الضباط وكبار الموظفين، ففي بحث في جامعة حيفا تبين أنه بين عام 1948-1985 هاجر 402 من موظفي الدولة الكبار في إسرائيل.

---

[1]- توفيق أبو بكر، النزوح اليهودي في الكيان الإسرائيلي (الهجرة المعاكسة) في كتاب: القضية الفلسطينية في أربعين عام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ، 1989، ص250.

الفرع الثاني: الاستيطان الصهيوني كدعامة ديمغرافية:

الأرض باعتبارها القاعدة الأساسية للاستيطان، فقد كانت الهدف الأول للحركة الصهيونية، لأن امتلاك الأرض يمكنها من تنفيذ "المخطط الديمغرافي" المتمثل في طرد الفلسطينيين وتوطين اليهود، وأشاع اليهود العبارة الشهيرة " فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[1]، فمع وصول موجات الهجرة الأولى كان لزاما على القادة الصهاينة التفكير في تعمير الأرض وربط المهاجرين الجدد بالأرض من خلال إقامة المستوطنات التي تتوفر على جميع مغريات الحياة.

وما يمكن ملاحظته للوهلة الأولى النموذج الذي قام عليه الاستيطان الصهيوني لأرض فلسطين، حيث نجد أن أساسه هم المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم، مما يجعلنا نصنفه في خانة الهجرات الاستيطانية. أي حالات الهجرة البشرية، الفردية والجماعية، الإجبارية والاختيارية التي تهدف إلى تغيير الوطن الأساس والاستقرار بشكل دائم نسبيا في موطن آخر جديد[2].

لم تكن يوما الأراضي الفلسطينية فارغة كما أشاع ذلك الصهاينة، ورغم ذلك فقد طالب البرنامج الصهيوني الذي تمت صياغته عام 1897 في مدينة " بال " بسويسرا بضرورة إعادة تهجير اليهود إلى فلسطين للاستيطان وطرد سكانها الأصليين[3].

يتضح من البرنامج المذكور أن الهدف منه هو اضطهاد الشعب الفلسطيني واستبعاده، أو طرده من أرضه، وهي سمة الاستعمار الاستيطاني في أي بلاد، وهو يقوم على دعامتين. **الدعامة الأولى** هي تعمير الأرض بعنصر بشري جديد يختلف عن العنصر الأصلي، وهو ما يؤدي إلى وقوع صدمات عنيفة وتوترات. ويحاول المستعمر إيجاد حلول للدمج بين العنصر الأصلي و العنصر الجديد لكنها كثيرا ما تفشل. **والدعامة الثانية** هي إبادة الشعب الأصلي من أرضه إذا لم يكن هناك اندماج، وهذا كذلك يستحيل الحدوث في كثير من الأحيان.

وتركزت الجهود الصهيونية على إحلال الكتلة البشرية اليهودية الوافدة محل السكان الأصليين، أي أن الترانسفير الذي بدأ في أوروبا بتهجير اليهود إلى فلسطين ينتهي ويتحقق من خلال طرد الفلسطينيين من ديارهم ثم استيطان بلادهم.

---

[1]- عبد الرحمان أبو عرفة، مرجع سابق، ص 07.

[2]- مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ط1، 1981، ص22.

[3]- آل.غ.زبينا، الشعب الفلسطيني من منظور الساسة الإسرائيلية في كتاب: الصهيونية العالمية الإيديولوجية والممارسة،الدار الوطنية للنشر، ط1، 1985، ص139.

إن محاولات الاستيطان الصهيوني لم تأخذ شكلا متبلورا إلا في بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920، حيث رفع اليهود ملكيتهم من الأراضي خلال تلك الفترة من 418 ألف دونم إلى مليون و 425 ألف دونم، حتى صدور قرار التقسيم عام 1948.

ومع قيام دولة إسرائيل عام 1948 حقق المشروع الصهيوني إنجازه الكبير في الاستيطان، حيث قامت الدولة الإسرائيلية على حوالي 78% من أرض فلسطين بعد سياسة الطرد الجماعي التي تعرض لها السكان الفلسطينيين، وحتى ذلك الوقت كانت هناك 291 مستوطنة وثم إضافة 119 مستوطنة أخرى من نوعي "اليوشاف"*، و"الكيبوتس" بين الأعوام (1948-1967)[1].

وبعد عدوان عام1967 توجه الاستيطان إلى المناطق المحتلة الجديدة حيث أقام حزب العمل الإسرائيلي 58 مستوطنة في الضفة وقطاع غزة المحتلين استوعبت أكثر من 82 ألف مستوطن يهودي منهم 75 ألف مستوطن يهودي في القدس الشرقية، و 6500 مستوطن يهودي في الضفة الغربية، و 500 مستوطن يهودي في قطاع غزة، وارتفع عدد المستوطنات إلى 179 مستوطنة بعد وصول الليكود إلى الحكم سنة 1977، وازداد عدد المستوطنين اليهود عن 127 ألف مستوطن يهودي منهم 85 ألف مستوطن يهودي في القدس، و45 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية.وخلال فترة الحكومة الائتلافية من (1984-1990) ارتفع عدد المستوطنات إلى 200 مستوطنة تضم أكثر من 160 ألف مستوطن يهودي، منهم 90 ألف مستوطن يهودي في القدس الشرقية و80 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية.

و يتضح اهتمام إسرائيل بالاستيطان من خلال المشاريع التي قام بها الزعماء الإسرائيليون على المستوى العملي، فمثلا حكومة الليكود خصصت خلال الثمانينات نحو 300 مليون دولار سنويا لتطوير الاستيطان الصهيوني وتوسيعه في الضفة الغربية، حيث تراوح معدل البناء ما بين 1000-2000 وحدة سكنية خلال عام.

وفي الفترة ما بين سنتي 1990- 1995 ارتفع عدد المستوطنين اليهود، من 85ألف إلى 141 ألف مستوطن يهودي[2]،، وكان الهدف هو خلق حقائق ديمغرافية تجعل من أي تقسيم إقليمي للضفة الغربية أمرا مستحيلا. وأن ما نسبته 33.2% من المستوطنين الجدد تجمعوا في ست

---

*- اليوشاف: عبارة عن قرية عادية يعيش أفرادها بصورة انفرادية دون وجود أي روابط تعاونية، وهذا النوع من الاستيطان أخذ بالتراجع، نظرا لتحول هذه القرى إلى مراكز مدنية مع مرور الزمن.

1- قصي عدنان عباسي، إسرائيل خمسون عاما من العدوان،دمشق: ط1، 1998، ص 111.

2- جيفري أرنسون،مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 1997، ص04.

مستوطنات قريبة من الخط الأخضر.كما ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ توقيع اتفاق أسلو بـــ40 ألف مستوطن

وهدفت الخطط إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود إلى 500 ألف مستوطن يهودي عام 2000.والرسم البياني التالي يوضح عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة :

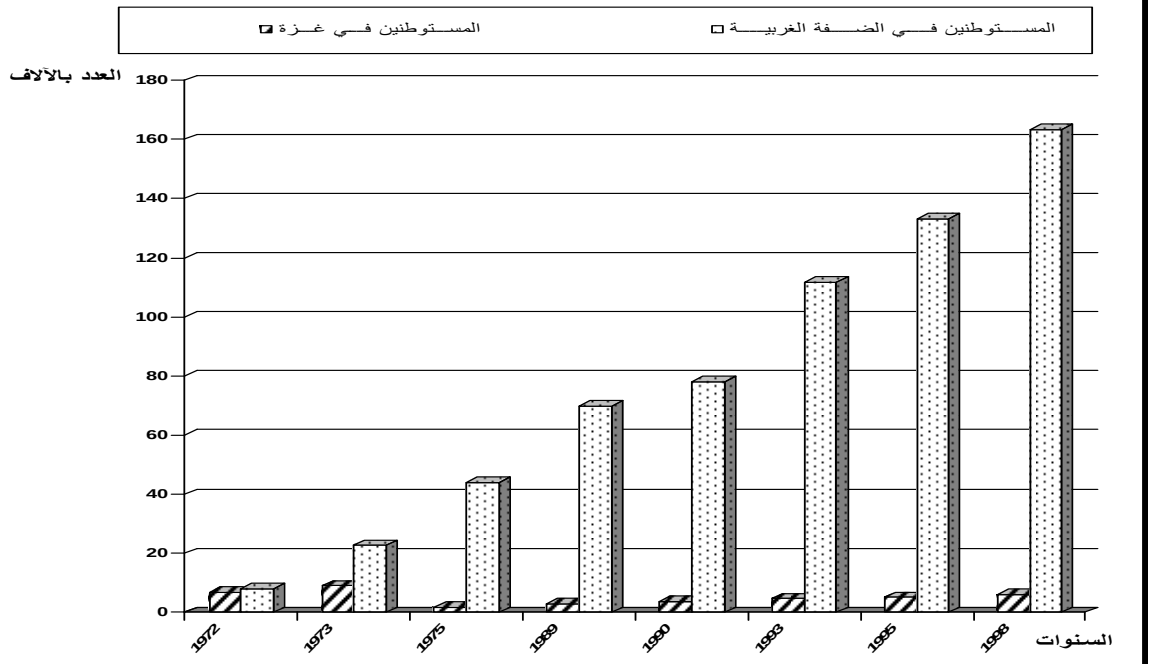

شكل رقم 08 :رسم بياني يوضح عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختلفة

المصدر: المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة ،في :التقرير السنوي أسكوا، نيويورك، 2002، ص52

وتؤكد معطيات إحصائية عام 1996 أن ثمة ارتفاعا في عدد المستوطنين اليهود في كل مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة*.

ويتسم الاستيطان الصهيوني بأنه استيطان جماعي عسكري بسبب الهاجس الأمني (استجابة لمقاومة السكان)، ولأن جماعة المستوطنين ترفض الاندماج في المحيط الحضاري الجديد الذي انتقلت إليه.

وقد تغيرت أهداف الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة بعد عام 1967. وإن كان هذا التغيير ليس جوهريا[1]، ومن هذه الأهداف:

* تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي سواء من خلال قوات الجيش، أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات أو باستخدام وحدات جيش الاحتلال يتم نشرها.

* أن تكون المستوطنات سبب لكسب مزيد من الأرض من خلال نزع الملكية أو سبل أخرى أكثر وحشية مثل إزالة المزروعات، واقتلاع الأشجار ورفض التصريح بإقامة مباني جديدة.

* خلق الحقائق الاستيطانية الجديدة في الأراضي المحتلة بحيث تصبح العودة إلى حدود عام 1967 مستحيلة.

* إيجاد قاعدة بشرية من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم، وهي أهم نقطة كانت لها الأثر على مستقبل الاستيطان في إسرائيل بحيث يتم جلب العنصر البشري ليستعمر الأرض بعد طرد أصحابها.

* بعد فشل الصهاينة في إقناع السكان الفلسطينيين بترك الأرض ، بحيث تصبح أرضا بلا شعب، قرر الإسرائيليون اللجوء إلى أسلوب الأبارتهايدا التقليدي وهو تأسيس المعازل. ومن ثم أصبح أهم أهداف المستوطنات قطع التواصل بين مناطق سكن الفلسطينيين، ومنه يصبح الفلسطينيون لا يستطيعون التحرك داخل الأراضي المحتلة.

المطلب الثاني: الاعتماد على السياسات العدوانية ضد الفلسطينيين:

الفرع الأول: طرد السكان الفلسطينيين والفصل العنصري:

لقد رفعت الحركة الصهيونية شعارها الذي ينادي بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التي كانوا يعتبرونها (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). ويتضح بأن هدف اليهود كان في البداية إظهار فلسطين على أنها أرض بدون سكان وبدون شعب يسكنها[1]،ولهدا فقد حاولوا تحقيق أهدافهم عبر تصفية الشعب الفلسطيني وإبادته معتمدين في ذلك أساليب كثيرة تصب جميعها في سياسة واحدة وهي سياسة التهجير وهي عملية مقصودة هدفها طرد السكان الفلسطينيين ليحل محلهم سكان آخرون، بهدف الوصول إلى واقع ديمغرافي جديد داخل فلسطين يكون في صالح اليهود المحتلين.

*** - المستوطنات هي معالية أودميم عدد المستوطنين 3400 ، ومستوطنة أفرات عدد المستوطنين 2150 مستوطن مستوطنة بيتارا ازداد عدد مستوطنيها بـ4180 مستوطن، ثم مستوطنة إيات بزيادة 1390 مستوطن، ثم مستوطنة منشيه بزيادة 1030 مستوطن، ثم مستوطنة ميتاهو بزيادة 1100 مستوطن.**

1 مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص 191.

ورغم كل هذه الخطط فإن فلسطين لم تكن يوما فارغة من السكان، ولكن البرنامج الصهيوني طالب بإعادة تهجير اليهود إلى فلسطين لاستيطانها وطرد سكانها الأصليين ويؤكد العالم السوفياتي ل. آ . مادجوريان "أن الهدف الرئيسي للخطط الصهيونية هو اضطهاد الشعب العربي الفلسطيني وطرده من أرضه"[1].

وقد قامت الجماعات الصهيونية بترهيب السكان الفلسطينيين وإتباع أسلوب الترحيل الجماعي والإبعاد ضدهم، وذلك استكمالا للأهداف التي رسموها لأنفسهم، من أجل خلق واقع ديمغرافي جديد هدفه جعل الأكثرية لليهود على أرض فلسطين والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

- طرد السلطات الإسرائيلية لكثير من أهالي المجدل والجصاص وعسقلان والجاعونة والقرى المجاورة.
- طرد السلطات الإسرائيلية لأهالي 13 قرية فلسطينية من قرى المثلث في عام 1951.
- دمرت إسرائيل بعد قيامها 478 قرية فلسطينية من أصل 585 قرية .
- دمرت إسرائيل135 قرية فلسطينية في الجليل من أصل 210 قرية وشردت سكانها.
- إبعاد السلطات الإسرائيلية بعد قيامها مباشرة 35 ألف فلسطيني من سكان النقب إلى كل من الأردن وسيناء.

ونتيجة لذلك انخفضت نسبة السكان الفلسطينيين من 52% إلى 17.9% في

التأثير في البنية الديمغرافية من حيث النوع. حيث شهد عام 1981 إبعاد 2015 قيادي فلسطيني . وخلال الانتفاضة بلغ عدد المبعدين 415 قيادي[2].

لقد هدف المخطط الصهيوني منذ البداية إلى طرد وترحيل السكان الفلسطينيين الذين يسكنون ارض فلسطين، وهذا من أجل إقامة الدولة اليهودية خالصة لا تشوبها شوائب عرقية أو حضارية، ولذا طرح شعار "أرض بلا شعب" وهو ما يجعل طرد الفلسطينيين أمرا حتميا بالنسبة لإسرائيل.

و هناك العديد من الوقائع التي تثبت تبني الصهيونية لهذا المنطلق، فقد ذكر جوزيف وايتز مسؤول الاستيطان في الوكالة اليهودية (في عدد 29 سبتمبر 1967 من جريدة دافار

1- يوسف كامل إبراهيم، مرجع سابق، نفس الموقع.

1 - سلمان أبو ستة، حق العودة للفلسطينيين، المستقبل العربي، العدد 208، السنة 2001، ص 196[1]

الإسرائيلية)، وغيره من الزعماء الصهاينة قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد مكان لكلا الشعبين (الفلسطيني واليهودي) في هده الأرض، وأن تحقيق الأهداف الصهيونية يتطلب تفريغ فلسطين من سكانها، وأنه ينبغي نقل كل الفلسطينيين إلى الدول المجاورة وبعد إتمام عملية نقل السكان ستتمكن دولة إسرائيل من استيعاب الملايين من اليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم[1].

وقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين منذ البداية. بأنظمتها وقوانينها الجائرة لتصفية الشعب الفلسطيني بداية بقانون الطوارئ سنة 1949 الذي أدى بدوره إلى فرض و تأسيس الحكم العسكري الإسرائيلي الذي كانت أهدافه تصب في طرد الفلسطينيين من فلسطين وتفريغ القرى المهجورة، وفرض الرقابة السياسية على السكان ا الفلسطينيين.[2]بالإضافة إلى قوانين أخرى*.

وبرزت هذه السياسات أيضا في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وساءت حالة السكان الفلسطينيين جراء هذا التميز العنصري الممارس عليهم حيث نجد أن[3]:

* المخصصات المالية الحكومية للمجالس المحلية اليهودية تتخطى خمسة أضعاف مساهمة الحكومة للمجالس المحلية الفلسطينية.

* المخصصات المالية الحكومية لإعانة الأطفال وقروض السكن، ونفقات الدراسة لطلاب الجامعات ترتبط جميعها بالخدمة العسكرية التي تمنح اليهود بصفة آلية أفضلية على الفلسطينيين.

* دعم الحكومة لتكلفة المياه التي يستهلكها المزارعون اليهود هو مائة ضعف مما يستهلكه الفلسطينيين.

* يبلغ عدد الأكاديميين في الجامعات الإسرائيلية نحو 05 آلاف أكاديمي، لا يوجد بينهم سوى 10% من العرب في وقت تبلغ فيه نسبة العرب 20% من السكان في إسرائيل.

*تتاح للمهاجرين من اليهود القادمين حديثا من مختلف أنحاء العالم دروس بلغاتهم الأصلية بينما يجبر الطلاب الفلسطينيين على الدراسة باللغة العبرية.

* ثمة عربي واحد من مجموع 2400 موظف يحتلون مراكز إدارية حكومية هامة.

كما يتعرض أيضا الفلسطينيين لمختلف أشكال التميز العنصري في ميدان العمل سواء من قبل أرباب العمل اليهود أو من قبل العمال اليهود. حيث يخصص مثلا العمل الليلي للعمال

---

[1]- عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص 226.

[2]- قصي عدنان عباسي، مرجع سابق، ص 96.

***- قانون استملاك أراضي الغائبين لعام 1950، قانون المناطق المغلقة، قانون الأراضي البور، قانون التحديد لسنة1958، قانون العودة وقانون الجنسية.**

[3]- عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص 240.

الفلسطينيين، ويتعرضون لاعتداءات من طرف الشرطة الإسرائيلية باستمرار وحرس الحدود. يضاف إلى ذلك ممارسات الهيستدروت حيث تشجع أصحاب العمل على التميز ضد العمال الفلسطينيين، وزجهم في الأعمال الشاقة[1].

أما أخطر مشروع حالي للفصل العنصري، هو مشروع الجدار العازل الذي باشره شارون ومستشاريه، وربما يكون وصف هذا الجدار بالعازل أو جدار الفصل أوصاف خفيفة فهو أقرب إلى جدار التهجير لأنه يدمر حياة الإنسان الفلسطيني.

وتعكس عملية إنشاء هذا الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه حول الضفة الغربية، جانبا من العقلية الانعزالية النابعة من الهاجس الأمني والخوف من السكان الفلسطينيين ، وقد بدأ العمل فيه في 16 جوان 2002، واعتمدت الحكومة الإسرائيلية رسميا طول 652 كلم للجدار ثم أضاف شارون إليه 132 كلم وهو مشروع بناء جدار في واد الأردن، ويضم مستعمرة أوديميم شرق القدس ب 48 كلم مما يجعل الطول الإجمالي للجدار حوالي 832 كلم.

وإذا ما تم بناء هذا الجدار فإنه سيضم ما نسبته 47.6% من أراضي الضفة الغربية إلى الدولة الإسرائيلية ويضر ب680 ألف فلسطيني. وسيجد نحو 250 ألف فلسطيني أنفسهم محصورين بالجدار العازل والخط الأخضر، بينما سيجد 330 ألف فلسطيني أنفسهم مفصولين عن أراضيهم ومزروعاتهم و 101 قرية ومدينة وتجمع من الجدار وستجد 19 منها نفسها إلى الغرب من الجدار محرومة من التواصل السكاني مع باقي أجزاء الضفة الغربية، مما يعني عمليا وضع آلاف الفلسطينيين في أوضاع تجبرهم على الهجرة من أرضهم كما يهدف الجدار إلى ضم أكبر عدد من المستوطنات الإسرائيلية حوالي 55 مستوطنة تضم 322 ألف مستوطن يهودي[2]

ولعل أهم هدف للجدار هو المضي في تهويد القدس، والأثر في القدس هو الأشد والأكثر أهمية بالنسبة إلى التطلعات الوطنية الفلسطينية، فأكثر من90 في المئة في منطقة القدس لما بعد 1967 سوف يبتلعها الجدار وتدمج في إسرائيل و هو ما يشكل 40 في المئة من سكان المدن في الضفة الغربية،وهدا يشمل 225 ألف فلسطيني داخل الحدود الإدارية لبلدية القدس. و55 ألف من سكان الضواحي المتقطعي السبل في مناطق مطوقة بالجدار من جانبه الإسرائيلي و لاسيما بئر نبالا و الجيب، وبيت حنينا، و جديرة ،و قلندية، و الرام وحزمة، وعناتا ، ومخيم شعفاط . ولن تكون هده المدن منقطعة الصلة عن القدس الشرقية فحسب بل منقطعة عن مدن كبيرة مثل كرام

---

[1]- نادر مروان وآخرون، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، المستقبل العربي، العدد 255،السنة 2000، ص 73.

[2]- محسن محمد صالح، ، مرجع سابق، ص66.

الله وبيت لحم، فضلا عن عمقها الريفي في شرق الضفة الغربية و جنوبها ، وسوف تفصل أيضا القدس الشرقية عن ضواحيها الشرقية المباشرة مثل أبو ديس والعيزرية و الشيخ سعد، والتي سوف تضم كفر عقاب على حدودها الشمالية وتحولها إلى كانتونات اكبر،وعلى هدا النحو سوف ينقطع 100 ألف فلسطيني من القدس بعضهم داخل الجدار الذي يلف القدس و بعضهم الأخر خارجها،مع اشتمال هده الفئة على 15 ألف فلسطيني من حاملي هوية القدس بكفر عقاب و قلندية[1] .

ولعل أن أبرز تجليات الفصل العنصري هو الذي تجسد في سياسة الإغلاق سنة 1992 من طرف إسحاق رابين تحت عنوان "الفصل" وقد ترسخت هده السياسة سنة 1995 مع إيجاد مناطق أ، ب، ج، وتمثل المنطقتين أ و ب منطقتين فلسطينيتين محاصرتين من قبل إسرائيل من الجهات الأربع، والهدف منها هو حصر واحتواء المناطق الفلسطينية الصغيرة ذات الكثافة السكانية العالية[2].

الفرع الثاني: القتل والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين:

لقد سعت الصهيونية منذ بدايتها إلى القضاء على الشعب الفلسطيني، فالنظام العنصري الإسرائيلي لا يقبل ببقاء أصحاب الأرض، ولا يقبل بالديمقراطية إذا كانت تعني مساواة اليهودي بالفلسطيني ، والتمسك بالطابع اليهودي لإسرائيل، ومن الناحية العملية فإن إسرائيل تواصل سياسة الإبادة والتطهير العرقي، هادفة من ذلك إلى استئصال الشعب الفلسطيني.

ويهدف القتل الذي ، بجميع أشكاله في الإقليم المحتل إلى التدمير الكامل والمعتمد لسكان الإقليم الغرض من إحداث تغيير ديمغرافي أو عرقي لسكان هذا الإقليم، وتعتبر حالة إسرائيل إحدى هذه الحالات، حيث قامت بعد استيلائها على الأراضي الفلسطينية عام 1948 بتنفيذ عمليات قتل جماعي ضد سكان قرية "يازور" ونتج عنها مقتل 15 فلسطيني[3].

واستمرت المجازر لتسجل بعد الاحتلال رسميا*تزايدا مستمرا، فقد شهد شمال غزة مذبحة بيت دارس التي ذهب ضحيتها 260 فلسطيني [4] من الأطفال والشيوخ، ويؤكد المؤرخ العسكري

---

[1]- بيتر لا غركوست،تسيج السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد جدار الفصل الإسرائيلي ،في كتاب:الجدار العازل الإسرائيلي ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ط1، 2007 ، ص 56.

[2]- أحمد يوسف، الأبارتهايد في فلسطين: العنصرية المتمأ سسة، شؤون الأوسط، العدد 107،السنة 2002، ص128.

[3]- -سامح جابر البلقاجي، مرجع سابق، ص 13.

*- شهدت فترة ما قبل 1948 العديد من المجازر بداية من 1937 حتى 1948، فقد عرفت سنة 1937 حوالي 28 قتيلا في كل من حيفا، والقدس، وتواصلت العمليات في نفس المدينتين سنة 1938 حيث قتل 170 فلسطيني

[4]- المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ،: http://www.Pinc.gov.ps/arabic/palistine /mascar ,11.09.2007عن

الإسرائيلي أربيه شبحاقي.أنه اقترفت حوالي عشر مجازر كبرى على أيدي القوات اليهودية في عامي 1948و 1949 وكانت لهذه المجازر أثار كبير على السكان الفلسطينيين، مما تسبب في هجرتهم وبأعداد كبيرة، وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل من وراء اقتراف هذه المجازر ، والمثـــــال واضح في دير ياسين التي فتل فيها ما لا يقل عن 250 فلسطيني في 09 أفريل 1948، ومجـــــــزرة الدوايمة التي ذهب ضحـــيتها 100 فلسطيني [1] .

واستمرت إسرائيل في اقتراف المجازر ضد الفلسطينيين في الخمسينيات وبنفس الوحشية، مخلفة سقوط ما لا يقل عن 500 فلسطيني، مما يوحي ببشاعة منطق التصفية الذي تتبعه إسرائيل، الهدف منه تصفية السكان الفلسطينيين من فوق أرض فلسطين، لتأسيس كيان سياسي جديد وبعرقية مغايرة.

وكانت مجزرة صبرا وشاتيلا سنة 1982 من بين البراهين السياسية القاطعة التي بينت أن إسرائيل تريد استئصال الفلسطينيين ليحل محلهم اليهود بشتى الوسائل، حيث قتلت ما لا يقل عن 3000 فلسطيني بقيادة شارون، ونفس الشيء حدث سنة 1994 في الحرم الإبراهيمي أين قتلت القوات الإسرائيلية 60 فلسطينيا[2].

وحسب مركز المعلومات الفلسطيني فإن عدد الانتهاكات الإسرائيلية التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار منذ جانفي 2006 بلغ 23 ألف انتهاك منها 2366 عملية إطلاق النار.

وحسب إحصائية أعدتها جريدة "هارتن" فقد قتل في السنوات الخمس للانتفاضة 4172 قتيل من كلا الطرفان[3].

وتشير الإحصاءات الفلسطينية الرسمية إلى استشهاد 286 فلسطيني خلال سنة 2005، أما الطرف الإسرائيلي فعرف مقتل 45 شخص، مما يعطي صورة واضحة عن الفارق بين الجانبين من حيث الخسائر البشرية.

وقد ذكرت الهيئة الفلسطينية المستقلة أن 806 فلسطيني قد استشهدوا خلال العام 2004 نتيجة إصابتهم بالرصاص وقذائف المروحيات بينهم 141 طفل، و28 امرأة وهدمت إسرائيل أكثر من 1400 مترل للفلسطينيين بصورة كلية أو جزئية[4].

---

[1]– نور مصالحة، الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، في كتاب اللاجئون الفلسطينيون حق العودة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ط1، 2003، ص98.

[2]- سامح جابر البلقاجي، مرجع سابق، ص ص 14 ، 15.

[3]- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 63.

[4]-تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ،: http:// www. alquds. com.inside.ph.html,15-02-2007 عن

ومازالت إسرائيل تمارس عمليات قتل المدنيين الفلسطينيين في صورة فردية منذ نشأتها وحتى الآن، في إطار الانتقام من الفلسطينيين وترويعهم وإرهابهم وتصفية بعض عناصر المقاومة الفلسطينية على شكل اغتيالات في الداخل والخارج، بهدف شل عمليات المقاومة.

ونلاحظ أن الأراضي الفلسطينية جميعها تعرضت لمجازر وانتهاكات من طرف السلطات الإسرائيلية.[1] يتضح من حجم عمليات القتل مدى الخسائر البشرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني هو ما يعطينا صورة واضحة حول أسباب هجرتهم لأراضيهم منذ السنوات الأولى للاحتلال، وحالة الذعر التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فإسرائيل تتبع طرق وخطط ممنهجة، حاولت ومازالت تحاول أن تقضي بها على الشعب الفلسطيني صاحب الأرض، والسبب في ذلك هو محاولة خلق واقع ديمغرافي جديد يتناسب مع أهداف اليهود، و يتأكد لنا هدا من خلال أعداد القتلى والمجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا. لكن الواقع الديمغرافي الذي خططت له إسرائيل لم يتحقق من جراء عمليات القتل التي المتواصلة. كان الهدف الرئيسي من تلك الأعمال الإرهابية التي خطط لها ونفذها الصهاينة هو قهر الشعب العربي الفلسطيني وإجباره على ترك وطنه، وتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.[2]

إن العودة إلى تاريخ الإرهاب الصهيوني منذ بداياته حتى الآن، يوضح لنا حقيقة العداء المتأصل للسلام في سياسات وممارسات قادة إسرائيل الحاليين، الذين يعتبرون أنفسهم ورثة جابوتنسكي[3] ودايان، وبيغن.و لم يهدف الصهاينة إلى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وطردهم فقط بشتى الطرق، بل هدفوا إلى إبادتهم واستئصالهم ورفعوا لشعار أرض بلا شعب لشعب بلا أرض[4].

وقد تجسد هذا كما رأينا في الممارسة ولو جزئيا، فإسرائيل بإرهابها الذي مارسته ضد الفلسطينيين وعلى تنوعه صار هو الممارسة الرسمية للدولة وانتقل من شكله الفردي إلى الشكل الجماعي "مذابح جماعية" وهي في نهاية المطاف لها سبب واحد هو الخوف من التزايد الديمغرافي للفلسطينيين ، الذي رافق اليهود منذ تأسيس إسرائيل عام 1948.

---

[1]- سامح جابر البلقاجي، مرجع سابق، ص 18.

[2]- أ.غ. زيبينا، مرجع سابق، ص 142.

[3]- جابوتنسكي فلاديمير (1880-1940) زعيم صهيوني متطرف وقائد حركة الصهيونيين المجددين، ولد في روسيا، شارك في العديد من المؤتمرات الصهيونية، شارك في تأسيس الصندوق القومي اليهودي والفيلق اليهودي أصبح عضو في الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية عام 1921، اشتهر بتمجيده للقوة ومواجهة العرب.

[4]- قصي عدنان عباسي، مرجع سابق، ص 123

ومع هذا أدرك اليهود صعوبة القضاء على الفلسطينيين و وجودهم كما خططوا له في بداية طريقهم إلى فلسطين ، وهم الآن يحاولون قبول الشعب الفلسطيني الأصلي مع تقليل الاحتكاك به[1]، وأصبحت ميزة هذا النظام التميز العنصري (الابارتهايد)، وأعطت إسرائيل صورة قاتمة عن نفسها أمام المجتمع الدولي، وظهورها بمظهر الدولة الفاشية.[2]

ومما زاد الوضع تأزما هو المواجهات التي تدور بين الفصائل الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، مخلفة الكثير من الضحايا في وسط الطرف الفلسطيني ، وهو ما يصعب من مواجهتهم للطرف الإسرائيلي، فعوضا من توجيه توحيد القوى الفلسطينية تجاه العدو الإسرائيلي فإن الأخوة أصبحوا متناحرين فاتحين الباب لليهود لتمرير سياساتهم.

وهو ما يضع الطرف الفلسطيني في موقف ضعف خلال المسار التفاوضي لأن عدم توحيد الرؤى السياسية حول القضايا التي تهم الشأن الفلسطيني سوف تؤدي بهم إلى فقدان المزيد من المكاسب و تقديم تنازلات إضافية خلال المفاوضات القادمة. ضف إلى ذلك الخسائر البشرية في القيادات و الشباب الفلسطيني القادر على رفع التحدي مستقبلا من الناحية الديمغرافية.

---

[1]- عبد الوهاب الميسري، مرجع سابق، ص 138.

[2]- سعيد رفعت، الاجتياح الإسرائيلي بين الأهداف والنتائج، شؤون عربية، العدد 110، السنة 2002، ص 18.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مسألة اللاجئين الفلسطينيين وتأثيرها الديمغرافي.

المبحث الأول: واقع اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم وموقف إسرائيل

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والمفهوم.

الفرع الأول: مفهوم اللاجئ واللاجئ الفلسطيني.

الفرع الثاني: الخلفية التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

المطلب الثاني: حجم وتوزيع اللاجئين الفلسطينيين.

المطلب الثالث: موقف إسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

المبحث الثاني: البدائل المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

المطلب الأول: البدائل المطروحة دوليا لقضية اللاجئين الفلسطينيين

المطلب الثاني: البدائل المطروحة عربيا لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

المطلب الثالث: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

تعد مسألة اللاجئين الفلسطينيين من بين أهم عناصر القضية الفلسطينية، من ضمن القضايا الأخرى القدس، الحدود، المستوطنات... الخ. وهذه القضية تمس بالدرجة الأولى الحريات وحقوق الإنسان، وهو ما جعل من مسألة اللاجئين الفلسطينيين تؤثر وتتأثر بالقضايا المرتبطة بالنزاع.

وهي قضية نشأت مع بروز الكيان الإسرائيلي فوق الأرض الفلسطينية، مما ولّد وضعا جديدا فرض متغيرات إضافية في المنطقة لتشكل عامل عدم استقرار في المنطقة.

وتعد إسرائيل بسياساتها العدوانية المتكررة السبب الرئيسي في خروج هذه الأعداد الكبيرة من أرضها، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين تقريبا أربعة ملايين موزعين على دول الجوار مشكلين عبئا في المنطقة، وكان كل هذا في محاولة من إسرائيل لاستئصال الشعب الفلسطيني من أرضه وتعويضه بشعب جديد وتشريد الفلسطينيين وإملاقهم ماديا، كان هذا نتيجة للسياسة الصهيونية وأساليبها في طرد السكان وذلك للحصول على أوسع مساحة ممكنة من أرض فلسطين لإقامة دولة يهودية عليها خالية من الفلسطينيين.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى جذور هذه المسألة وتوزيعهم في المناطق المجاورة، وموقف إسرائيل منهم ومن عودتهم، وما هي البدائل المطروحة دوليا وعربيا اللاجئين الفلسطينيين المتشعبة والمعقدة والتي لم يوجد حل لها رغم الجهود المبذولة.

الفصل الثالث: مسألة اللاجئين الفلسطينيين وتأثيرها الديمغرافي

المبحث الأول: واقع اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم وموقف إسرائيل منهم:

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين:

في بداية هذا المطلب يجب الإشارة إلى أنه سوف نقوم بتقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول سوف نتناول فيه مفهوم اللاجئ وتعريف اللاجئ الفلسطيني، أما الفرع الثاني سوف نتطرق فيه إلى نشوء ظاهرة اللجوء الفلسطيني إلى الدول المجاورة وفي الداخل.

الفرع الأول: مفهوم اللاجئ واللاجئ الفلسطيني:

حددت اتفاقية اللاجئين في المادة 01 الفقرة أ-02 اللاجئ على أنه:

"كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 01 جانفي 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب دينه أو عرقه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد. أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة سابقا نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود ذلك البلد"[1].

نستنتج من خلال هذا التعريف:

- أن الفترة الزمنية محددة وهذا فيه بعض الإجحاف.
- أن اللجوء يكون مقرونا بالخوف والاضطهاد نتيجة معيار معين.
- عدم وجود حماية داخل البلد الأصلي.
- غياب الجنسية وعدم العودة إلى الموطن الأصلي.

كما يعرف أيضا على أنه:

"كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية، في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته أو إلى فئة اجتماعية أو آرائه السياسية ولا يستطيع أو لا يريد بسبب تلك الخشية أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه"[2].

ويعرف إعلان قرطاج عام 1984 اللاجئ على أنه:

---

[1]- محمد حافظ يعقوب، الاستبعاد المزدوج: لاجئو فلسطين والأمم المتحدة الحقوق الإنسانية، الحقيقة، العدد 03،السنة 2003، ص 189.
[2]- عبد الحميد الوالي، حماية اللاجئين في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد 118، السنة 2002، ص 23.

"هم الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم بسبب أعمال العنف، أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية، أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخلت ببنية النظام العام في بلادهم"[1].

نلاحظ من خلال قراءة هذا النص أنه يتحدث عن أشخاص ومجموعات، هاربين من أوطانهم بسبب عنف أو عدوان، ومما سبق فإن اللاجئين خصائصهم هي:

- أنهم فروا بحثا عن ملجأ بسبب الحرب والعدوان.
- أنهم تركوا جنسيتهم بسبب خوف.
- تنقصهم الحماية الدولية، والخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين.

أما بخصوص اللاجئين الفلسطينيين فقد وردت العديد من التعاريف بهذا الصدد، سوف نقدم البعض منها.

تعريف الأنروا للاجئ الفلسطيني: "هو الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي في سنة 1948 مباشرة، والذي فقد جراء ذلك النزاع دياره ومورد رزقه وأرضه، وحتى يكون اللاجئ مستحقا لمساعدة الوكالة، يجب أن يكون مسجلا لديها ومحتاجا، كما يجب أن يكون قد لجأ إلى الضفة الغربية من الأردن أو الضفة الشرقية منه، أو قطاع غزة أو سوريا أو لبنان وهي المناطق المجاورة لإسرائيل"[2].

ويعرف الميثاق القومي الفلسطيني اللاجئون الفلسطينيون هم: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها".

ومنذ توقيع اتفاقية أسلو في سبتمبر 1993، والعمل جار على معالجة قضية نازحي 1967 بشكل منفصل، ولذا قدمت دائرة شؤون اللاجئين تعريفا يستثني لاجئ 1948، تحدد فيه أن اللاجئ الفلسطيني هو:

"أي شخص كان في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947 أو بعد هذا التاريخ وفقا لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في 24 جويلية 1925، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة دولة إسرائيل بين 15 ماي 1948 و 20 جويلية 1949، وأجبر على ترك مكان الإقامة بسبب الحرب، و لم يستطع العودة إليها جراء ممارسات السلطات

---

[1]- مفهوم اللاجئ واللاجئون في الاتفاقيات الدولية ،عن : http:// www. Pnic. Gov. Ps/ arabic. Html, 12.10.2007

[2]- مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 156.

الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في نوفمبر 1947، أو بعد هذا التاريخ و لم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية"[1].

وإذا عدنا إلى التعريف الأول نجد أنه ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا سارع مؤلفو الاتفاقية إلى استبعادهم وإخراجهم منها على أساس أنها تنص أن الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة.

الفرع الثاني: الخلفية التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين:

بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالظهور منذ مطلع عام 1947 وبدأت تأخذ أبعادا جديدة إثر صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، والقرار 181 الصادر في 1917/11/29، ومع اقتراب انتهاء الانتداب البريطاني وانسحاب قواته من فلسطين، ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى بلغت ذروتها مع إعلان قيام دولة إسرائيل ونشوب حرب عام 1948[2].

خلال هذه الحرب نشأت المشكلة المسماة فيما بعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن إدراكها حتى اليوم يبقى بعيدا عن الصواب السياسي، فدولة إسرائيل تتحلل من أي مسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، واستمر الاعتقاد إلى يومنا هذا خاصة عند الإسرائيليين أن الفلسطينيين هاجروا بملء إرادتهم وبإيعاز من الدول العربية. لكن هذا غير صحيح والوقائع تثبت عكس ذلك و لم يكن دخول الجيوش العربية إلا بهدف استرداد الأرض لأصحابها.

وكان التزوح قد بدأ واستمر إلى ما بعد إقامة دولة إسرائيل وخلال نزاعها ضد الدول العربية في المنطقة، وفي نهاية سنة 1949 كان 726الف* فلسطيني قد سلكوا طريق الهجرة.

ومن هنا فإن رحيل الفلسطينيين لم يبدأ من جراء دخول الجيوش العربية في النزاع ضد إسرائيل، بل أنه بدأ قبل ذلك ويعود السبب إلى الممارسات الإسرائيلية[3].

وقد كانت إسرائيل قد مزجت بين أول حرب فلسطينية وأول حرب إسرائيلية– عربية، ليس من محل الصدفة بل حتى يجنبها ذلك المسؤولية بشأن طرد الفلسطينيين، ويجعل إسرائيل تنكر

---

[1]- مفهوم اللاجئ واللاجئون في الاتفاقيات الدولية، ، نفس الموقع السابق.

[2]- جان جورج دانيال، موسوعة الاتفاقيات العربية الإسرائيلية ج 15، بيروت: دار نوبليس، ط 1، 2002، ص 557.

***- يوجد هناك اختلاف بين الدارسين حول أعداد الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين بسبب الصراع سنة 1948 فإن أفضل الأرقام توثيقا هي ما بين 750 الف إلى 800الف لاجئ.**

[3]- رمضان بابادجي وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1996، ص 25.

حق العودة على الفلسطينيين، طبعًا سبب ذلك واضح وهو إفراغ الأراضي الفلسطينية من سكانها العرب وهذا ما تبنته خطة دالت التي تضمنت طردًا واضحًا للفلسطينيين**.

وفي البداية لم تتعد هجرة الفلسطينيين حدود فلسطين الجغرافية، فكان الفلسطينيون القاطنون في مناطق تكثر فيها الاضطرابات والمواجهات يهجرون مناطق سكناهم مؤقتا ليقيموا في قرى ومناطق أكثر أمنا، إلا أن تصاعد عمليات الإرهاب والقتل التي قامت بها المنظمات الصهيونية العسكرية ومحاولة منها بفرض قرار التقسيم بقوة السلاح، واحتلال القوات الإسرائيلية لمناطق عربية حتى خارج حدود الدولة اليهودية أديا إلى هجرة جماعية قسرية شردت معظم أبناء الشعب الفلسطيني عن أرضه ووطنه.

وزاد من حدة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين احتلال القوات الإسرائيلية لمناطق عربية تقع جميعها داخل حدود الدولة العربية كما حددها قرار التقسيم وتقطنها أكثرية عربية ساحقة.

لقد كانت هجرة اللاجئين الفلسطينيين الجماعية في سنة 1948 حوصلة أكثر من نصف قرن من الجهود والخطط السرية الصهيونية، والقوة بمختلف أشكالها، وتعود اليد الكبرى في هذه العملية إلى القادة العسكريين والسياسيين من دافيد بن غوريون*** إلى شارون،وكانوا مسئولين عن تشريد الفلسطينيين وتجريدهم من أملاكهم، ومازال اللاجئون الفلسطينيون متمسكون بحقهم في العودة مهما كانت الذرائع التي تقدمها إسرائيل، وهم رافضون لمنطق التوطين، وقرارات التعويض لأن هذه القرارات تهدف إلى إنهاء مشكلة اللاجئين لا حلها[1].

ومن المفارقات التي تثير الأسى والتي تنطوي عليها هذه المسألة، مفارقة تتمثل في أن الفلسطينيين ما إن طردوا أو هاجروا من ديارهم عام 1948 حتى حل محلهم مئات الآلاف من اليهود الأوروبيون والشرقيين كمهاجرين.

أما الفلسطينيون الذين بقوا فيما صار يعرف بإسرائيل، فإن سكان القرى منهم تمَّ إخراجهم منها بالقوة، وذلك لإفساح المجال لإقامة مستوطنات يهودية عليها[2]، وما هذا الإخراج إلى شكل من أشكال الهجرة الداخلية القسرية، وكانت قد شكلت لجان رسمية من قبل الهاغانا قبل إعلان قيام إسرائيل، ثم من قبل الكنيست الإسرائيلي بعد ذلك الإعلان، لتتولى ما سمي أنداك

**- لقد جاء في مذكرات إسحاق رابين (الذي أصبح فيما بعد رئيسا للحكومة) بعد اجتياح اللد كنا نسير إلى جانب بن غوريون، كرر آلون السؤال ما الذي يجب أن نفعله بالسكان؟ هز بن غوريون يده في حركة كانت تعني "أطردوهم"، فطردناهم عن طريق بيت حورون فهم لم يغادروا بملء إرادتهم ولم تكن من وسيلة غير استعمال القوة لإرغامهم على الرحيل.

***- دافيد بن غوريون (1886- 1973) زعيم صهيوني، ورئيس وزراء، ووزير دفاع في إسرائيل، ولد في بولونيا في بلدة بلونسك وكان اسمه دافيد غرين، هاجر إلى فلسطين سنة 1906، وله دور بارز في تأسيس دولة إسرائيل.

[1]- نور الدين مصالحة، مرجع سابق، ص 83.

[2]- سميح فرسون، مرجع سابق، ص 199.

بالاستيعاب لأملاك الفلسطينيين تحت مظهر "الوصاية"، فاليهود لم يكونوا يملكون سوى 10 % من الأرض داخل حدود التقسيم، لهذا كان لزاما تشريد الفلسطينيين المقيمين على أرضهم حتى يتسنى لإسرائيل إقامة الدولة اليهودية التي يحلم بها الزعماء، وهو ما يمنعهم من قبول حق العودة وحرمانهم من حقهم في التعويض رغم القرارات الدولية العديدة و المتكررة.

*** أسباب هجرة اللاجئين الفلسطينيين:**

إن الجدال الدائم حول فرار أو طرد الفلسطينيين يدور حول مجموعة من الأسئلة الجوهرية، هل كانت هجرتهم إرادية أم قسرية و ومخطط لها؟ أم كان من دون إرادة ونتيجة لهلع عام من جراء سلوك الجماهير المنفلت؟ يمكن أن نورد بعضا الأسباب التي أدت بالفلسطينيين للهجرة من فلسطين سنة 1948، وهي:

1- الدور الاستعماري في اتخاذ قرار التقسيم (ق ر 181) لعام 1947، هدا القرار الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على استصداره، والذي دفع حوالي 30 ألف فلسطيني للهجرة من فلسطين خوفا من وقوعهم تحت حكم الحركات الصهيونية، بعد أن وقعت بلدانهم وقراهم ضمن حصة اليهود في خطة التقسيم القاضية بإقامة دولتين واحدة عربية، والأخرى يهودية على 56 % من مساحة فلسطين.

وقد قبلت القيادة الصهيونية برئاسة بن غوريون القرار في حينه، فيما رفضه العرب والفلسطينيين، وفي نفس الوقت صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس التاريخ على قرار ينهي الانتداب البريطاني على فلسطين اعتبارا من ماي 1948، وفي أعقاب ذلك شرعت المنظمات الصهيونية في احتلال مواقع الانتداب البريطاني وفرضت قرار التقسيم على ارض الواقع، وقد أعدت الحركة الصهيونية نفسها لمثل هذه اللحظة مسبقا وكانت مخططاتها جاهزة، وأثبتت الدراسات أن اللجوء الفلسطيني عام 1948 جاء بشكل رسمي نتيجة لعدوان إسرائيلي صهيوني مخطط ومرسوم بعناية تامة، ونوايا مبيتة نفذتها العصابات والمنظمات العسكرية اليهودية ومنها عصابات الهاغاناه، الأرغون، شيترن، وليحي، وقوات البالماخ، وأتسل.

2الإرهاب الإسرائيلي

فقد كان الإرهاب الإسرائيلي السبب المباشر لهجرة الفلسطينيين حيث عمدت الجماعات الصهيونية إلى ارتكاب العديد من المجازر، جعلت السكان الفلسطينيين يفكرون أمام خيار مر وهو الموت أو الهروب والفرار، ويؤكد على هذا جنرال إنكليزي بقوله أن قضية

اللاجئين الفلسطينيين ترتبت عن فقدان الأمن والأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجماعات الصهيونية، ويكذب ادعاءات إسرائيل بأن الفلسطينيين هاجروا من تلقاء أنفسهم وبإرادتهم[1].

إذن لم يغادر الفلسطينيين ديارهم بل السبب هو أعمال العنف والمجازر*، والعمليات العدوانية التي قام بها المنشقون (أرغون، زفاي لتستومي، ولوهامي)، إضافة إلى الخوف من العمليات القمعية الإسرائيلية بعد هجوم عربي كبير عليهم.

3- الحرب النفسية:

تمثلت الحرب النفسية في أساليب الضغط النفسي والدعاية الكاذبة التي اتبعتها إسرائيل لإكراه السكان الفلسطينيين على ترك بلادهم، والتحذيرات التي كانت توجهها الادعاءات اليهودية السرية للفلسطينيين مثل تفشي أمراض وبائية قاتلة، محاولة من وراء ذلك تقويض ثقة السكان بأنفسهم وقيادتهم وإشاعات تتعلق بجرائم قادمة.

إذن نلاحظ مما سبق أن إسرائيل استعملت أساليب عدوانية، وذلك من أجل تفريغ أرض فلسطين سواء عن طريق الإرهاب الذي خلق مساحات من الأراضي، كانت الهدف الذي خططت له إسرائيل لتخلق بدلك إحدى المشاكل المعقدة في منطقة الشرق الأوسط و هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأنه في سنة 1948 البقاء بالنسبة للفلسطينيين يعني الموت، وانتهاك الأعراض، وتبع ذلك الدعاية الإسرائيلية الكاذبة التي ساهمت في هجرة من تبقى من السكان الفلسطينيين لفسح المجال للاستيطان ،والهجرة اليهودية إلى أرض الفلسطينيين.

وفي دراسته لهجرة الفلسطينيين وجد وليام هاريس سنة 1967، أن عدد الدين هاجروا من الضفة الغربية إلى مختلف المناطق ،وصل عددهم إلى 250الف شخص، وكانت إلى حد بعيد أوسع هجرة للفلسطينيين من الضفة الغربية سببها الاعتداءات الإسرائيلية في سنة 1967، كما قدر هاريس النقص في عدد سكان قطاع غزة بين جوان وديسمبر 1967 بـــ700الف نسمة وفي المجموع طرد حوالي 320الف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة في سياق الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وقد نوقشت هجرة الفلسطينيين لسنة 1967في العديد من المراكز دراسة شاملة سنة 1990 وقد بينت هذه الدراسة انه:

---

[1]- أسباب اللجوء، :عن http:// www. Pnic. Gov. Ps/ Arabic, 13.11.2007

*- رصد أكاديمي فلسطيني في دراسته لمسألة اللاجئين الفلسطينيين أن 213 قرية سقطت وأخرج زهاد 413الف فلسطيني قبل انسحاب القوات البريطانية، فيما هجرت 60 % من القرى والبلدات في المرحلة الثانية، أدت إلى ترحيل 65 % من اللاجئين، كذلك طرد الجيش الإسرائيلي أهالي 122 قرية طردا مباشرا، وتم إخراج أهالي 250 قرية عبر هجمات عسكرية، وأهالي 50 قرية تحت ضغط هجوم قادم، و 12 قرية بتأثير أسلوب (الهمس) و 38 قرية بسبب الخوف من هجوم مسلح، 5 قرى بأوامر مباشرة، وقد سجل (إسرائيل شاحاك) قائمة سنة 1975 بأسماء القرى التي دمرت فوجدها قد بلغت 385 قرية.فلسطينية .

1- كانت الهجرة في سنة 1967 استجابة لضغوط ظرفية حادة وقتذاك، وقد نجمت هذه الضغوط عن الهجمات الجوية الإسرائيلية على أراضي 1967، وهي هجمات تضمنت استخدام قنابل النابالم بكثافة ضد الفلسطينيين.

2- أدى احتلال الجيش الإسرائيلي لقرى الضفة الغربية ومدنها ،وممارسات قوات الاحتلال إلى تهجير الكثير من الفلسطينيين، وبالتأكيد كان أشد تلك الممارسات تأثيرا إجلاء مدنيين وتعمد تدمير العديد من القرى.

3- الممارسات الأخرى كتوجيه تهديدات واحتجاز ذكور مدنيين بصورة جماعية، أحدثت أيضا ضغوط ظرفية[1]على الفلسطينيين مما دفع بهم للهجرة.

4- عمليات الترحيل المنظمة التي نفذها نركيس وهوتزوغ ولاحات، كما أن الاستخدام الكثيف لمكبرات الصوت في المدن الرئيسية للتحريض على الرحيل.كان له اثر كبير على الفلسطينيين للهجرة.

5- الاعتبارات العائلية نتيجة الخوف الشديد على أفراد العائلة خاصة الشباب، مما دفع بالأهالي إلى دفع أبنائهم إلى الهجرة إضافة إلى الخوف على الشرف خشية تكرار سيناريو سنة 1948.

ومنه فالمسؤولية التاريخية لا تقع على العرب الذين تتهمهم إسرائيل بإخراج الفلسطينيين من أرضهم ولكن المسؤولية تقع على **فلاديمير جابوتنسكي** الذي دعا إلى تهجير الفلسطينيين ،وأن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالقوة وعبر الترحيل الإجباري للفلسطينيين، وأنه لا يمكن أن تكون أغلبية يهودية، و دولة يهودية نقية عرقيا إلا بالقوة.

ونفس الشيء نجده عند دافيد بن غوريون الذي عمل طوال حياته على طرد العرب من فلسطين، وكان يرى أن الحل يكمن في التوقيع على اتفاقية مع العرب تمهد الطريق لإخراج الفلسطينيين من أرضهم إلى الدول العربية، خاصة إذا كانت هناك آذان صاغية في أمريكا وبريطانيا

---

[1]- نورالدين مصالحة، مرجع سابق، ص 123.

المطلب الثاني: حجم وتوزيع اللاجئين الفلسطينيين

لقد تطور حجم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأنروا خلال أكثر من نصف قرن تطورا كبيرا إذا تضاعف عددهم أكثر من أربعة مرات من 914.221الف لاجئ إلى 4ملايين و28الف و300 لاجئ خلال الفترة الممتدة من عام 1950 إلى عام 2003، يمثلون حوالي ثلاثة أرباع اللاجئين الفلسطينيين في العالم،و الذين يمثلون بدورهم ما يقرب من خمس اللاجئين في العالم وهم بذلك أكبر وأقدم مجموعة من اللاجئين على المستوى العالمي[1].

وحسب التقارير الصادرة من مختلف الجهات فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين قد ارتفع في جوان 1999 إلى 3 ملاين و 625الف و502 لاجئ فلسطيني مقابل 3ملايين و521الف و130 لاجئ[2] سنة 1998.

وقدتم طرد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 من 513 قرية ومدينة فلسطينية إضافة إلى 662 ضيعة ومحلة، وتوجد في وكالات الغوث ملفات نحو 700الف عائلة وأربعة ملايين فرد[3].

وجاء في تقرير مفوض الأنروا لسنة 1953، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين وصل في عام 1950 إلى 960الف الفلسطينيين لاجئ، وقد أصبح هذا العدد من اللاجئين الفلسطينيين المطرودين من ديارهم نتيجة إقامة دولة إسرائيل فوق أرضهم، وفي سنة1967 بلغ عدد الفلسطينيين الذين هاجروا من الضفة الغربية حوالي 320الف[4] فلسطيني، وبعد ممارسة شتى الضغوط الدولية على إسرائيل وافقت على أن تسمح لعدد صغير منهم بالعودة، وفي تقرير مفوض الأنروا العام وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين في جوان 1981 إلى مليون و 884 ألف و 896 لاجئ فلسطيني ، وفي إحصاء 1997 فبلغ ثلاثة ملايين و 400 ألف لاجئ فلسطيني، موزعين على لبنان وسوريا، الأردن، قطاع غزة والضفة الغربية.

وأوضح تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 42.5 % من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2005 هم لاجئون في الأراضي المحتلة سنة 1948، وتبين الأرقام المسجلة لدى الأنروا أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية يبلغ نحو 700 ألف لاجئ بينما عددهم في قطاع غزة فبلغ986 ألف لاجئ فلسطيني ،أي ما مجموعه 1 مليون و 686 ألف لاجئ فلسطيني[5].

---

[1]- عزيزة محمد علي بدر، اللاجئون الفلسطينيون بين حقوق الإنسان وحق العودة، الحقيقة، العدد 03، السنة 2003، ص 174.
[2]- نبيل محمود السهلي، خارطة توزيع اللاجئين الفلسطينيين، شؤون عربية، العدد 102، السنة 2000، ص 219.
[3]- سلمان أبو ستة، انتفاضة الأقصى قرن من الصراع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 109.
[4]- مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 159.
[5]- سلمان أبو ستة، مرجع سابق ،ص 169.

أما المقيمين في الخارج قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عددهم في نهاية سنة 2005 بنحو 5 ملايين و 200 ألف لاجئ فلسطيني، يتركز نحو 3 ملايين منهم في الأردن، ونحو 432 ألف في سوريا ونحو 404 ألف في لبنان[1].

ولقد عمد اللاجئون الفلسطينيون خلال موجات التهجير الرئيسية في عام 1948، وكذلك في عام 1967 إلى البقاء في أقرب مكان إلى قراهم ومدنهم الأصلية، أملا في العودة، فلجأ الكثير من فلسطيني المنطقة الجنوبية في عام 1948 إلى القسطل، فضاء غزة، ومناطق فلسطين الوسطى وحوالي 65 % بقوا في فلسطين في المنطقة غير الخاضعة للقوات الإسرائيلية (التي أصبحت تسمى الضفة الغربية، وقطاع غزة)، لهذا فقد ارتفع عدد السكان في مناطق الضفة الغربية من 460الف فلسطيني إلى 740الف فلسطيني خلال هذه الفترة، ولجأ اللاجئين نحو 35 % من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة ، الأردن، سوريا، *لبنانولتوضيح* الصورة جيدا عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم سوف نقدم هذه الأرقام في الجدول التالي، وبعض الرسومات البيانية[2]

---

[1]- نفس المرجع، ص 169.

[2]- عيسى قراقع، قضية اللاجئين الفلسطينيين... التصورات والحلول المطروحة،:عن http:// www badil org/ arabic- web/ e- library html , 02.11.2007.

(12): جدول يبين تطور حجم اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي في مناطق عمليات الأنروا من (1950- 2005)

المنطقة / السنة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
1950	506.200	127.600	82.194	----	198.227	914.221
1955	502.135	100.820	88.330	----	214.701	905.986
1960	613.743	136.561	115.043	----	255.542	1.120.889
1965	688.089	159.810	135.971	----	296.953	1.280.823
1970	506.038	175.958	158.717	272.692	311.814	1.425.219
1975	625.857	196.855	184.042	292.922	333.031	1.632.707
1980	716.372	226.554	209.362	324.035	367.995	1.844.318
1985	799.724	263.599	244.626	357.704	427.892	2.093.545
1990	929.097	302.049	280.731	414.298	496.339	2.422.514
1995	1.288.197	346.164	337.308	517.412	683.560	3.172.641
2000	1.570.192	376.472	383.199	583.009	824.622	3.737.494
2003	1.718.767	391.679	409.662	654.971	907.221	4.082.300
***2005**	3.000.000	404.000	432.000	700.000	986.000	5.200.000

المصدر: http://www.unrwa.com.13/12/2007_

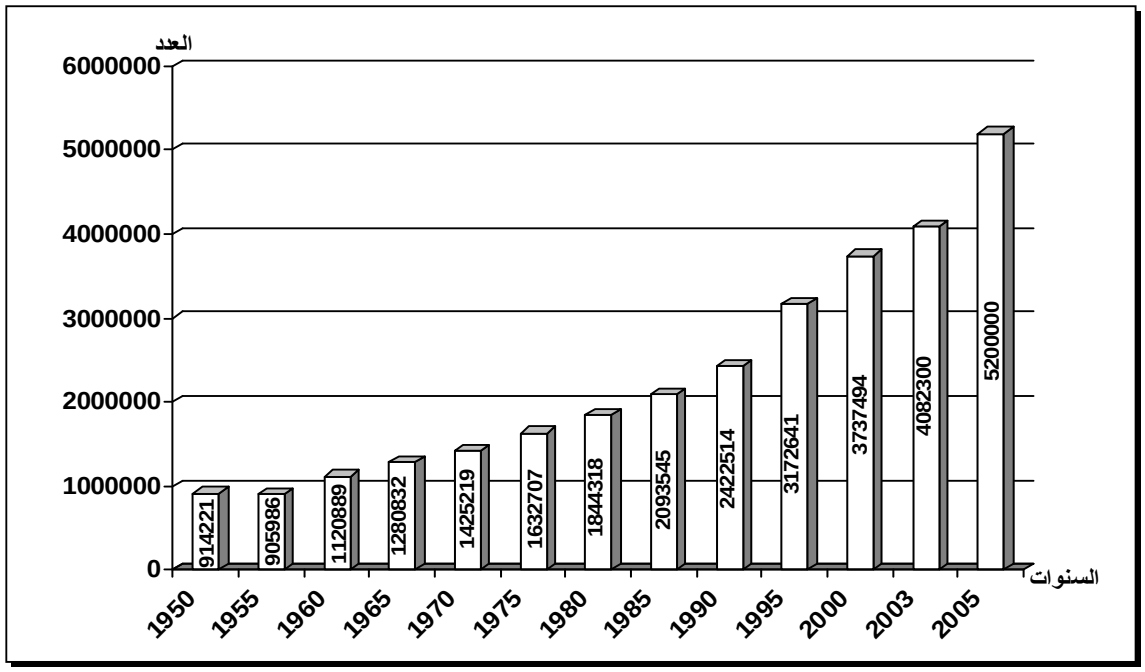

شكل رقم 09: رسم يبين حجم اللاجئين الفلسطينيين لدى الأنروا (1950- 2005)

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين، نلاحظ أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين تزايدت

بصورة كبيرة مما يبين حجم التهجير والطرد الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، فقد تزايد الرقم خمسة أضعاف حيث كان سنة 1950، 914.221 ألف لاجئ ليرتفع الرقم إلى خمسة ملايين لاجئ سنة 2005.

ويتضح أيضا أن الأردن يأوي أكبر نسبة من اللاجئين الفلسطينيين، بنسبة تزيد عن 42 %، يليها قطاع غزة بنسبة 22.22 %، ثم الضفة الغربية بـــ16 %، تليها في المركز الرابع سوريا بنسبة 10 % وأخيرا لبنان الذي يأوي 9.6 % من اللاجئين الفلسطينيين[1].

وهذه الزيادة في أعداد اللاجئين تعود إلى التكاثر الطبيعي للسكان الفلسطينيين داخل المخيمات في البلدان المستقبلة حيث بلغت النسبة4 %.وترتفع معدلات النمو السنوي بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأنروا بشكل ملحوظ، وقد أظهر تحليل البيانات تذبذب واضح في هذه المعدلات، وقد انعكس التحسن النسبي لأحوالهم على استمرار ارتفاع معدل النمو السنوي بصفة عامة من 1.9 % سنويا بين أعوام 1953- 1955 إلى 4.9 % بين عامي 1955- 1995، وإن كان هذا المعدل قد انخفض إلى 3.1 % سنويا بين عامي 1995- 2000 مما يعكس أيضا تغير الأحوال المعيشية وعدم استقرارها داخل مخيمات[2] اللاجئين الفلسطينيين.

وتشير البيانات أيضا إلى أن نسبة الإناث لدى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين لم تزد عن 49.5 % من جملتهم عام 1953، ثم تناقصت قليلا، ولكنها لم تنخفض عن 48.6 % عام 1975 وسجلت نسبتهن 49 %عام 2000.وترتفع نسبة الشباب داخل مجتمع اللاجئين، فعدد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة نادرا ما كانت تقل نسبتهم عن 50 % من مجموع السكان، وبلغ معدل الذين هم دون الخامسة عشر أكثر من 50 % خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، أما في أواسط التسعينات منه فقد بلغ المعدل ما يقرب من 60 % في غزة[3] .

ومثل هذا العدد من الشباب يؤدي إلى مضاعفات كثيرة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان المستقبلة، لكن بالنسبة للطرف الفلسطيني فإن نسبة الشباب تعتبر نوع من التعويض الديمغرافي لمواجهة الطرف الإسرائيلي، خاصة خلال المواجهات المسلحة لأن هؤلاء الشباب هم وقود المقاومة.

---

[1]- عزيزة محمد علي بدر، مرجع سابق، ص 176.
[2]- سميح فرسون، مرجع سابق، ص 213.
[3]- عزيزة محمد علي بدر، مرجع سابق، ص 177.

وتتسم حياة اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات بالكثافة السكانية المرتفعة حيث تصل إلى أكثر من 5 آلاف ساكن في كلم^2، وهدا ما يولد ضغوط اجتماعية وأمنية في أماكن تواجدهم.

المطلب الثالث: موقف إسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين:

لم يسبق في التاريخ أن احتلت أقلية أرض أكثرية وطنية وطردت سكانها بدعم مالي وسياسي، وغطاء شرعي دولي مثلما حدث للفلسطينيين من طرف إسرائيل،أين ونفذت بالقوة العسكرية عملية طرد السكان الفلسطينيين من بلادهم، تحت شعار الدفاع عن النفس وأصبح بذلك نصف سكان فلسطين لاجئين.

وحتى تغطي إسرائيل هذه الجريمة أقنعت الغرب بأن اللاجئين الفلسطينيين هم مشكلة عربية، ذلك أن الدول العربية هي التي اعتدت على إسرائيل، وأن السكان الذين هاجروا من قراهم ومساكنهم كان ذلك طواعية، وبأوامر الدول العربية ولذلك فإن مسؤولية توطينهم تقع على عاتق الدول العربية[1].

لكن الواقع والعالم بأسره وحتى أطراف داخل دولة إسرائيل تكذب ذلك لأن العملية كانت مبرمجة ومخطط لها ومنظمة من طرف القيادات الإسرائيلية، نتيجة الهدف المرسوم منذ بداية الاستعمار وهو تأسيس وطن قومي لليهود فوق ارض فلسطين، ولهذا فهي تحاول توجيه اللوم إلى القيادات العربية، وتحميلها المسؤولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين،خاصة وإنها تلقى دعما غربيا وتتمادى في الأباطيل التاريخية حول هذه القضية.

يقول تيودور هرتزل: "سنحاول إجلاء السكان المعدمين خارج الحدود بتوفير العمل لهم في البلدان التي يعبرون إليها مع حرمانهم من العمل في بلدنا نحن، يجب أن تتم عملية نزع الملكية وإبعاد الفقراء بتكتم واحتراس"[2].

فموقف زعيم مثل تيودور هرتزل لا يدع مجالا للشك في نوايا اسرائيل التي كانت ترمي إلى إفراغ ارض فلسطين من سكانها بعد الاستيلاء عليها، وهي نوايا أقرتها بالفعل في بممارسة الإرهاب والتخويف والتهجير قبل أن ينتهي الانتداب على فلسطين ،وأثناء صدور قرار التقسيم إلى يومنا هذا.

---

[1]- سلمان أبو ستة، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الواقع الراهن وآمال المستقبل في إطار حق العودة، شؤون عربية، العدد 103، السنة 2000، ص 127.

[2]- خليل إسماعيل الحديثي، المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين وموقف الأمم المتحدة منهم، شؤون عربية، العدد 122، السنة 2005، ص 207.

ورغم الطرد الذي قامت به إسرائيل، فإن وجود الفلسطينيين في لبنان على سبيل المثال قد يعيق برامج إسرائيل لأن الكثافة السكانية الفلسطينية بواقعها البشري في لبنان أصبحت غير مقبولة، وهو ما عبرت عنه صحيفة دافار الإسرائيلية حيث اعتبرت أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم أساس النزاع الإسرائيلي العربي وهو ما يتطلب معالجة شاملة تشترك فيها الدول العظمى والبلدان العربية في إطار اتفاق شامل، ينفذ على امتداد فترات انتقالية يهدف إلى توزيع الفلسطينيين الموجودين في لبنان على البلدان العربية[1].

في نهاية حرب جوان عام 1967 خلقت إسرائيل مشكلة لاجئين جديدة غير أن الذين طردوا من الضفة الغربية اعترف بهم كلاجئين بالنظر إلى أن النظام العام والنظام الرسمي كانا منقسمين حول مسألة الأراضي المحتلة، وبما أن عددا كبيرا من اليهود الإسرائيليين كان مستعدا للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بدت عودة اللاجئين إلى هذه الأرض مشروعة ولا تسبب أي مشاكل سياسية للإسرائيليين[2].

إن الإسرائيليين في مجمل اتجاهات نشاطهم السياسي والإيديولوجي، يرفضون الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية[3] بخصوص عودة اللاجئين الفلسطينيين ،لأنه اعتراف بمسؤوليتهم التاريخية عن هده المشكلة لذلك نجد أن مجرد التفكير بحق العودة يصيب الإسرائيليين بالرعب، والإحساس بالذنب. ومن جهة ثانية فإن حق العودة يتناقض أساسا مع طبيعة المشروع الاستيطاني في فلسطين، الرامي إلى إقامة كيان لكل يهود العالم على حساب الوجود الإنساني والحقوق المشروعة للفلسطينيين[4].

ومنذ البداية شكل موضوع اللاجئين الفلسطينيين مشكلة حقيقية للقادة الإسرائيليين، والذي تطلب مواجهة سريعة خاصة في السنوات الأولى لبزوغ المشكلة أين تم وضع تصورات للتعامل مع المشكلة منذ الوهلة الأولى، لكنها كانت كلها تصب في الحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثلما حدث مع جوزيف وتيز إذ طالب في خطته بمجموعة من الخطوات التدميريةالتي تضمنت النقاط التالية:

* تدمير أكبر عدد ممكن من القرى الفلسطينية خلال العمليات العسكرية.

---

[1]- حسين قادري، مرجع سابق، ص 83.

[2]- أيلان بابه، المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، في كتاب: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،،لبنان ط 1، 2003، ص 130.

[3]- لقد نص القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 على حق هؤلاء اللاجئين في العودة، وأكدت الفقرة 11 من هذا القرار أن حق العودة فوري وغير مشروط، ولكل الأراضي الفلسطينية التي هجر اللاجئون منها إضافة لحق التعويض. مع العلم أن إسرائيل لازالت ترفض الاعتراف بهذا الحق وترفض تطبيقه.

[4]- أنور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي: http:// www.Sis. Gov. Ps/ arabic/ Raya. Html , 21.11.2007 ،،

* منع الفلسطينيين من العمل في مزارعهم بعد هدم بيوتهم.
* تبني خط دعائي هدفه منع اللاجئين من العودة إلى فلسطين.
* إشغال الفراغ الناشئ بعد النزوح بالتوطين الفوري لليهود في أماكن العرب.
* تبني قوانين لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم .
* مساعدة الدول العربية ماديا لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين الموجودين على أراضيها[1].

وقد أدارت إسرائيل حملة ناجحة جدا لاستبعاد مشكلة اللاجئين من أجندة السلام ،في أول مؤتمر للسلام بشأن فلسطين بعد عام1948، واستبعدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من محادثات السلام وفصلها عن نزاع فلسطين، وبعد حرب عام 1967 سوقت إسرائيل القضية على أنها تتعلق بالأراضي فقط.

ونفس الشيء تكرر مع اتفاق أسلوا أين وضعت قضية اللاجئين الفلسطينيين في بند فرعي وأصبحت غير مرئية تقريبا[2].

ومازال الفكر الصهيوني بيمينه ويساره يرفض الاعتراف بحق العودة اللاجئين الفلسطينيين لأن هدا يعني العودة إلى ما قبل تأسيس إسرائيل، لذلك فهم يحاولون التنصل من المسؤولية الأخلاقية والمادية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، عبر ادعاءات قديمة بأن إسرائيل لم تقصد طرد أي فلسطيني من أرضه عام 1948، و لكن الفلسطينيين هم الدين هاجروا،وبالتالي هم من يتحمل مسؤولية مصيرهم الكارثي، وحتى من يقر **منهم** بالحقائق يكتفي بالأسف والمطالبة بالتعويض الدولي.

وقد كانت هناك العديد من الحلول الإسرائيلية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين ،لكنها كانت تصب في خانة واحدة وهي الإجحاف، حيث لا يمكن للفلسطينيين العودة أو بناء كيان سياسي على أرضهم، فخطة التعويض التي اقترحتها إسرائيل كانت شروطها أكثر من الحل بذاته[3]. وإن صح التعبير فهي خدعة، أولا لأنها لن تكون إلا بشرط التخلي عن مكاسب أخرى كقضية القدس، المستوطنات، والأخطر من ذلك هو عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم.

والشرط الثاني أن التعويض يؤدي إلى زوال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وحل منظمة الأنروا وإلغاء صفة اللاجئ القانونية، ضف إلى ذلك ادعائها أنه لا يمكنها أن تدفع المبلغ المالي للتعويض بمفردها، وإنما تدفعه عوضا عنها أمريكا والبلدان البترولية العربية.

---

[1]- جمال البابا، الإسرائيليون وحق العودة، :عن http:// www. Oppc.pma. net/ my. Html,11.12.2007
[2]- أيلان بابه، مرجع سابق، ص 131.
[3]- سلمان أبو ستة، مرجع سابق، ص 102.

وثالث الشروط أن إسرائيل هي من تحدد من هو اللاجئ.ومن يحق له التعويض.

كما اتبعت إسرائيل أيضا سياسة التوطين في الخارج، حيث شهدت السنوات الأولى للنكبة ترحيل السكان الفلسطينيين المقيمين في مناطق الشمال، والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب، ذلك عن طريق الإخلاء الكامل لقراهم، وقامت بتأسيس سلطة تأهيل اللاجئين والتي قررت إجبار الفلسطينيين على الانتقال إلى الأماكن التي تراها السلطات الإسرائيلية أنها مناسبة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين. وقد نجحت سلطة تأهيل اللاجئين بتوطين مئات المهاجرين الفلسطينيين ضمن قرى لجوء رسمية وشبه رسمية، كما طردت إسرائيل عدد كبير من الفلسطينيين إلى وراء الحدود. وفي نفس الوقت رفضت إسرائيل بكل شدة إعادة التوطين في القرى الفلسطينية المهجرة تحت حجج الأمن، والاستيطان الصهيوني[1]، و قدمت العديد من المشاريع التي هدفت جميعها إلى التخلص من الفلسطينيين* أصحاب الأرض.

لم يكن أسلوب التوطين مقتصرا على خطوط الهدنة فقط، فقد دفع احتلال إسرائيل لقطاع غزة عام 1956 الإعلان عن مشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وقد وجهت معظمها نحو سيناء المحتلة، إضافة إلى مشاريع أخرى لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الخارج**. ومن أخطر المشاريع التي خدمت المخطط الذي قدمته أرنست دونا، وهو عبارة عن خطة تتمحور حول التطهير العرقي، وتخص اللاجئين الفلسطينيين، سوف نبينها من خلال الجدول التالي:

---

[1]- مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، عن: http:// www. Pmic. Gov. Ps/ arabic. Html , 15.12.2007

*- لقد طرحت العديد من الخطط للتعامل مع هذه القضية منها:

مشروع آلون: انطلق مشروعه من إنكار أي مسؤولية إسرائيلية للقضية، وأن العرب هم أصحاب المشكلة، ودعا إلى نقل سكان المخيمات إلى مناطق مجاورة، ونقل وتوطين أعداد من اللاجئين الفلسطينيين في سيناء بالقوة.

مشروع رعنان فايتس: اقترح معالجة القضية بنقل وتفريغ المخيمات الفلسطينية بخاصة قطاع غزة وترحيل عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية نظرا لقدرتها الاستيعابية.

مشروع آبا أيبان: ينطلق من خطة خماسية في إطار سلام دائم يبدأ بمؤتمر دولي يضم دول الشرق الأوسط مع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، حيث يتم توطينهم في أماكن اللجوء التي يعيشون فيها بمساعدة دولية.

مشروع موشيه ديان: فقد كانت تمثل مخيمات قطاع غزة مشكلة أمنية بالنسبة له، وقد اقترح أن تتم تصفية المخيمات تحت ستار تخفيف كثافة السكان وبخاصة قطاع غزة، وإعادة توزيعهم حتى تسهل السيطرة عليهم ثم تجريدهم من صفة اللجوء.

مشروع أرئيل شارون: اقتصر اقتراحه على تهدئة الأوضاع الأمنية في القطاع باقتراح نقل 40 ألف لاجئ فلسطيني من مخيمات قطاع غزةإلى مكان آخر لتخفيف الازدحام السكاني.

مشروع لجنة بورات عام 1982: قدم خطط تفصيلية لدمج اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في المدن المجاورة، عن طريق نقل 250 ألف لاجئ من مخيماتهم.

**- شهد عقد الخمسينات مشروعين: الأول يسمى عملية يوحنان (1950- 1953)، والثاني يسمى "العملية الليبية" (1953- 1958) وقد هدف مشروع عملية يوحنان إلى ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من الجبل إلى الأرجنتين، وقد رفضت فلسطينيا، والعملية الثانية أعدها يوسف فايتس تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا. وقد رفضت أيضا

13 :**جدول توضيحي يبين خطة أرنست دونا للتطهير العرقي للاجئين الفلسطينيين:**

مكان اللجوء	تقديرات أرنست **1995**	حل أرنست النهائي **2005**	ترحيل من غزة	ترحيل إلى الضفة الغربية	ترحيل إلى دول عربية	ترحيل إلى العالم	إعادة توطين في المنفى الحالي
إسرائيل	840.000	1.075.000	14.087 -	14.087	----	----	1.075.000
قطاع غزة	880.000	4.500.000	690.948 -	690.948	----	----	450.000
الضفة الغربية	1.200.000	2.400.000	----	----	----	----	1.555.838
الأردن	1.833.000	2.000.000	375.246 -	139.128	141.671	94.447	2.000.000
لبنان	373.000	75.000	407.310 -	----	215.874	191.436	75.000
سوريا	353.000	400.000	56.509 -	----	28.254	28.254	400.000
دول عربية أخرى	446.000	955.000	----	----	----	----	579.031
دول غ. عربية	452.000	900.000	----	----	----	----	586.032
المجموع	6.574.700	8.265.000	1.544.099	844.164	385.799	318.134	6.720.901
السكان المرحلون						1544099	6.720.901
السكان غير المحسوبين							1.129.610
مجموع الفلسطينيين[1].							9.394.610

بتحليل خطة أرنست يتضح أنها خطة جديدة للتطهير العرقي الذي يعاقب عليه القانون الدولي الإنساني، وتدينه جميع الشرائع، فهي تقترح نقل 690الف لاجئ فلسطيني من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، ونقل 140الف لاجئ فلسطيني من الأردن إلى الضفة الغربية، بحيث يصبح جميع الوافدين إلى الضفة 830الف لاجئ فلسطيني ، ولا تذكر شيئا عن 300الف لاجئ فلسطيني في الأردن. كما تقترح الخطة ترحيل 400الف لاجئ فلسطيني ،من لبنان نصفهم إلى البلاد العربية والنصف الآخر إلى دول أجنبية. وتقترح أن توطن سوريا والأردن لاجئين فلسطينيين لديها أما إسرائيل فتقبل رقما رمزيا تحت اسم لمّ الشمل وهو عشر ما وعدت به إسرائيل سنة 1949[2].

1-سلمان أبو ستة، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الواقع الراهن وآمال المستقبل في إطار حق العودة ، سابق مرجع،ص 297

[2]- سلمان أبو ستة، مرجع سابق، ص 129

ونلاحظ أن هذه الخطة تجاهلت أن الفلسطينيين سوف يقدمون تضحيات حتى لا يحدث التوطين، وأن تنفيذها أمر يعاقب عليه القانون الدولي ولو نظريا، أما عمليا فالأمر يتعلق بإسرائيل فقط.

إذن يظهر أن إسرائيل تعارض عودة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس أن هذه العودة تغير الشخصية اليهودية للدولة، وتزعم إسرائيل أن عودة اللاجئين الفلسطينيين ستؤدي إلى إفساد الطابع اليهودي لإسرائيل أو تلويث النقاء العرقي[1]، الذي على أساسه بنيت الدولة الإسرائيلية.

وقد تبنت إسرائيل رفضها لعودة اللاجئين الفلسطينيين من منطلق ديمغرافي، بمعنى أنه ينبغي أن يبقى اليهود أغلبية في إسرائيل حتى تبقى السيطرة لهم، وهذا من الناحية الواقعية حاليا لكن مستقبلا فهدا غير ممكن، لان عدد الفلسطينيين اليوم حوالي 1مليون و400الف نسمة أي ما يعادل نسبة 20 % من عدد سكان إسرائيل، ومن المنتظر في العقدين القادمين أن يرتفع عدد اليهود إذا افترضنا استمرار الهجرة إليها الى10 ملايين نسمة، في حين سيصبح عدد الفلسطينيين أيضا 10 ملايين نسمة، فماذا ستفعل إسرائيل عندها؟ هل ستقوم بعملية إجلاء للسكان الفلسطينيين كما حدث سنة 1948.

إذن مما سبق يمكن إجمال مقترحات إسرائيل حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في النقاط التالية:

1- الرفض المطلق لتحمل تبعات اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وإلقاء اللوم على الدول العربية التي حرضتهم على الهجرة من فلسطين ثم رفضت عملية توطينهم وإدماجهم.

2- رفض الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ورفض عودة أي مجموعة منهم إلى إسرائيل.

3- عدم تحمل مسؤولية التعويض عن ممتلكات الفلسطينيين وتحميل المسؤولية لسلطة دولية، تؤسس صندوقا تدعمه البلدان العربية، إضافة إلى إسرائيل والبلدان الصناعية.

4- التمييز بين اللاجئين الفلسطينيين لعام 1948، والنازحين عام 1967، بما في ذلك الاستعداد للسماح بعودة أعداد منهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

5- السعي لتفكيك المخيمات وإلغاء المكانة القانونية والسياسية والمعنوية للاجئ الفلسطيني، بما في ذلك إلغاء وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين.

---

[1]- نفس المرجع، ص 107.

6- العمل على توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية، وبعض البلدان الأجنبية التي يوجدون بها.

7- استعداد أوساط إسرائيلية إلى الاعتراف بحق العودة كحق رمزي أخلاقي خال من أي بنود عملية، وخال من أي بنود يمكن أن يفهم من خلالها أن إسرائيل تعترف بمسؤوليتها عن محنة اللاجئين الفلسطينيين.

المبحث الثاني : البدائل المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين:

منذ البداية ومع ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين ، كمشكلة في منطقة الشرق الأوسط، توالت مشاريع الحل من مختلف الأطراف الداخلية والخارجية (إقليميا ودوليا)، كانت كلها تساند الشرعية الدولية، لكنها لم تتجاوز حد الدبلوماسية وبقيت حبر على ورق. و لم تجد قوة إلزامية لتنفيذها، وهو ما جعل المشكلة تزداد خطورة من سنة إلى أخرى، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى البدائل المطروحة على المستوى الدولي، وعلى المستوى العربي وسوف نقدم تصورا مستقبليا لهذه القضية.

المطلب الأول: البدائل المطروحة دوليا:

منذ عام 1948 وحتى عام 1974 عالجت الأمم المتحدة قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية لاجئين فحسب، وكانت المناقشات المتعلقة بقضية فلسطين تدرج في مناقشات الجمعية العامة، تحت بند التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

في 11 ديسمبر 1948 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مناقشات القرار رقم 194، الذي أصبح المرجع القانوني والدولي الأساسي في بحث موضوع اللاجئين الفلسطينيين،وتناول القرار موضوع اللاجئين في الفقرة 11 منه، التي نصت على أن "تقرر الجمعية العامة بوجوب السماح بالعودة*،في أقرب وقت ممكن للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات من ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة[1].

***- من الجدير بالذكر أن تقرر العودة، قد جرى التأكيد عليه سنويا في اجتماعات الأمم المتحدة، وصدر أكثر من 110 مرات حتى الآن، مع رفض مستمر لتنفيذه من طرف إسرائيل، ودون أن تتحرك الأمم المتحدة بأي خطوة عملية لإلزام الكيان الصهيوني بتنفيذه، وتم تشريد 800 ألف فلسطيني من أصل 920 ألف كانوا يسكنون المنطقة سنة 1948.**

[1]- جورج دانيال، موسوعة الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، ج1، بيروت، دار نوبليس، ط1، 2002،ص 560.

وأعلنت جميع الدول موافقتها للحلول المقترحة من منطلق حق العودة الواجب لكل فلسطيني طرد من أرضه، ومبدأ التعويض لكل من تضرر سواء ماديا أو معنويا،ولا بد أن يستحق تعويضا عن ممتلكاته التي تركها في فلسطين حين هاجر منها.

وقد عرفت فترة 1948-1967 مشاريع تسوية لهذه القضية حيث كان التعامل مع قضية فلسطين على أنها قضية لاجئين أي الشق الإنساني في الموضوع وليس السياسي، وتم استصدار القرار السابق الذكر، ويعني هذا القرار أن :

- أن العودة حق وواجب التنفيذ يستحقه كل لاجئ فلسطيني.
- اللاجئ له كامل الحرية في الاختيار بين العودة أو التعويض.
- العودة حق طبيعي وليس منة من أحد.
- أن حق العودة هو عودة إلى الوطن الأم، وأن هذا المواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية[1].

و دون إغفال حقوق اللاجئين الفلسطينيين كشعب يملك كافة الخصائص التي تؤهله لحمل هذه الصفة مثل كافة الشعوب الأخرى، ووفق جميع الاعتبارات القانونية والتاريخية والحضارية، فإن للاجئين الفلسطينيين حقوقا خاصة أقرتها الأمم المتحدة والقانون والعرف الدوليين، وتتلخص هذه الحقوق في حق العودة أو التعويض والتوطين (كحل اضطراري).

وتبقى إسرائيل دائما تتعمد تصعيد الموقف لتبقي على حالة انعدام السلم قائمة لان لها مصلحة في ذلك، كما ستحدد طبيعة الحل السلمي الذي قد يتم التوصل إليه، و الظروف التي ستفرض على اللاجئين وأعدادهم ونوعيتهم وملكيتهم، مما سينعكس على حق العودة.[2]

وتستعمل إسرائيل العديد من الحجج لإسقاط حق العودة وعدم الاعتراف به، وذلك سعيا منها لتحقيق مجموعة من الأهداف رسمتها لنفسها، فإسرائيل تحاول من وراء تعنتها تجاه مشكلة اللاجئين دفع المسئولين الفلسطينيين للتنازل عن هذا الحق بكل بساطة، وهذا طبعا ما يشكل اعترافا ضمنيا من طرف إسرائيل بوجود مثل هذا الحق[3].

والشيء الآخر هو وصف حق العودة بالمشكلة غير القابلة للحل، ويحتجون أن لدولة إسرائيل طابعا يهوديا، وأن ممارسة حق العودة، قد تسمح لعدد كبير من الفلسطينيين بالعيش في إسرائيل. وهذا سوف يحدث خلخلة ديمغرافية تؤثر على يهودية الدولة[4].

---

[1]- محسن محمد صالح، فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، مصر: مركز الإعلام العربي، ط1، 2003، ص 441.
[2]-عزيزة علي محمد بدر، مرجع سابق، ص185.
[3]-رمضان بابادجي وآخرون، مرجع سابق، ص 140.
[4]- جورج دانيال، مرجع سابق، ص 438.

ولهذا فإن إسرائيل تستعمل جميع الحجج وتتذرع أن مشكلة اللاجئين هي مشكلة يتحمل مسؤوليتها العرب وحدهم، وأن طابعها الديمغرافي سوف يتأثر إذا ما تمت عودة اللاجئين الفلسطينيين، لكن الملاحظ يرى أن إسرائيل لم تتجاهل عودة الفلسطينيين إلا عندما رأت تواطأ من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مشاريع أخرى طرحت بعد 1990 كانت كلها تصب في خانة التأكيد على مبدأ العودة الذي أقرته الأمم المتحدة، بداية بمؤتمر موسكو الذي كان تمهيدا لمجموعة من الاجتماعات[1]:

- **الاجتماع الأول : (أوتاوا من 13-15 ماي 1992):**

اعتبر الوفد الفلسطيني أن قرار الجمعية العامة 149 الذي نص على حق العودة، أو التعويض هو أساس حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأبدت الكثير من الوفود وجهة النظر الداعية إلى تأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، إلا أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، كان مخالفا للمجتمعين.

- **الاجتماع الثاني : (أوتاوا من 11-12 نوفمبر 1992):**

نوقشت في هذا الاجتماع قضايا الوضع السائد في المخيمات، وقد كان موقف إسرائيل بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لن يكون إلا بالتوطين أو الاستيعاب، مركزة على أن إسرائيل استوعبت 800 ألف مهاجر يهودي من الدول العربية. بينما هذه الأخيرة لم تتمكن من استيعاب 3 ملايين لاجئ فلسطيني.

- **الاجتماع الثالث: (أسلو 11-13 ماي 1993):**

أكد فيه المجتمعون على مسعى لم الشمل، ومساعدة الفلسطينيين وقد قدم الوفد الفرنسي تقريرا مفصلا عن الوضع، لكن الفلسطينيين والأردن اشترطوا لم الشمل جميع الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وبدون استثناء (1948-1967).

- **الاجتماع الرابع (جنيف 12-14 ديسمبر 1995):**

ناقشت فيه اللجنة موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حضر ممثل كل دولة من الدول المشاركة ودافعت على الاستمرار بإيلاء الأولوية لوضع اللاجئين الفلسطينيين والبحث عبر الأنروا تدعيم حق العودة وتقديم المساعدة لهم.

---

[1]- جورج دانيال، مرجع سابق، ص 440

ما يمكن أن نلاحظه من هذه القرارات أنها بقيت حبيسة الأدراج و لم تكن غير اجتماعات فقط لأنها لم تقدم حلا جديا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ضف إلى ذلك أنها لم تستطيع أن تلزم إسرائيل بقراراتها. خاصة وأنها لم تلتزم بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، بل زادت من تعنتها جراء هذه القرارات وبقيت المشكلة تحت الصفر، مما يوحي بصعوبة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وقدمت العديد من المشاريع التي كانت تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم[1]، وتعتبر محاولة السيد: جوزيف جونسون في سبتمبر1961 ،أول محاولة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.
وسوف نتطرق إلى مجموعة من المشاريع كانت تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين والتخلص منهم.

- 1- مشروع بلاند فورد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، قدم مشروعه عام 1951 يهدف إلى إدماج الفلسطينيين في دول الشرق الأوسط*، ومساعدتهم على إيجاد مساكن لهم ونقلهم من المخيمات، وإيجاد مشروعات صناعية وزراعية لتشغيلهم، ومنه تسليم مسؤولية وكالة الغوث الدولية إلى الحكومات العربية. وبذلك تنتهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- 2- مشروع أمريكي لتوطين اللاجئين: فقد قدم 19 زعيم من الكنائس الأمريكية،مذكرة إلى الأمم المتحدة تشتمل على مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، وعارضوا مبدأ حق العودة واشترطوا أيضا أن يشمل التوطين الدول العربية (سوريا، الأردن) وليس العراق وحده محتجين في ذلك بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل توقع الاضطراب الكلي في اقتصاد هذه الدولة، وتهدد كيانها.
- 3- مشروع وكالة الغوث لنقل اللاجئين الفلسطينيين إلى ليبيا: قدمت وكالة الغوث برنامجا لنقل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين من أماكن تواجدهم، وإسكانهم في ليبيا و أفتحت مكاتب لها في ليبيا، لتسهيل هجرة اللاجئين الفلسطينيين إليها، وتقرر قبول 2500 عائلة فلسطينية.
- 4- قرار الكونغرس الأمريكي بقبول اللاجئين في أمريكا: في عام 1954 قرر الكونغرس الأمريكي قبول هجرة 2000 لاجئ فلسطيني إلى أمريكا و 4 آلاف طفل من يتامى اللاجئين

---

[1]- قصي عد نان عباسي، مرجع سابق ، ص 64.
*- كانت قيمة هذا المشروع 250 مليون دولار، تقسم على ثلاث دفعات.

الفلسطينيين، واعترضت الهيئة العربية على هذه الهجرة. ولما عرض المشروع على الجامعة العربية قررت أن تترك للاجئين حرية اختيار الهجرة إلى أمريكا بدون ضغط أو تدخل من الحكومات العربية [1].

إضافة إلى مشروع مندوب الرئيس إيزنهاور، ومشروع باروخ، وهمرشولد، وكل هده المشاريع كان الهدف منها توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين.

وبعد عام1967 نلاحظ أن قضية اللاجئين قد غيبت و لم تعد تذكر في المفاوضات إلا كبند فرعي، ، حتى أن وثيقة جنيف في عام2003[2]. لم تتضمن في أي بند من بنودها حق العودة وإنما اكتفت بذكر السماح بعودة رمزية لعدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم. فالملاحظ أن هذه الوثيقة طمست هذا الحق واستبدلته بحق اختيار مكان الإقامة. المرهون بقبول إسرائيل أو الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين. في هذا الظرف صدرت وثيقة برلين بعدما التقى أكثر من ألفي فلسطيني مقيم في أوروبا. وقرروا عدم التنازل عن حق العودة وعدم التفريط فيه.

إذن مما سبق يتضح أن مبادرات التوطين لم تكن تجدي نفعا في تذويب قضية اللاجئين الفلسطينيين وتنازلهم عن حق العودة. الذي يبقى راسخا في عقل أي فلسطيني.

وهناك مشاريع أخرى تعلقت بالتعويض. على جميع ما تعرض له الفلسطينيون من ضرر مادي ومعنوي، ومبدأ التعويض يقوم على القانون الدولي الذي يلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو الحقوق الأخرى للأفراد لإرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب تلك الأعمال غير الشرعية. ويؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 129/51. أن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في ممتلكاتهم، وفي الإيرادات الآتية منها ، وهناك أيضا سوابق فيما يتعلق بالتعويض عن الخسائر في رأس المال البشري ومن الضرر النفسي والألم، من هنا فإنه هناك أربعة أنماط من التعويض على الأقل:

1- تعويض العائدين من خسارة أملاكهم أو من الأضرار المادية التي لحقت بها.

2- تعويض أولئك الذين لا يرغبون في العودة.

3- تعويض ما يعرف بالإيرادات الناجمة عن استخدام أملاك اللاجئين.

4- تعويض من أضرار غير مادية[3].

---

[1]- قصي عدنان عباسي، مرجع سابق، ص68.

2- محمد عبد العزيز مرسى، مرجع سابق، ص205.

[3]- تيري رمبل، أثر العودة في تعويضات اللاجئين الفلسطينيين، الدراسات الفلسطينية، العدد 41،السنة2000،ص20.

ويمكننا تقدير مجموع التعويض مبلغ 1.188 مليون جنيه إسترليني عام 1948. أما في 1998 فالمبلغ وصل إلى 511 مليون دولار، وإذا اعتبرنا نمو سنوي ب10% [1].

خطة التعويض تفرض منطق بيع الوطن، وهذا شيء لا يحدث. فالتعويض من المفروض أن يكون حاضرا في جميع مراحل التسوية لأنه حق للفلسطينيين نتيجة ما لحق بهم من ضرر ماديا ومعنويا، وأن الأرض لا تباع.

المطلب الثاني : المواقف والبدائل المطروحة عربيا لقضية اللاجئين الفلسطينيين:

أن من له معرفة جيدة بالمجتمعات العربية والإسلامية والأهمية التي توليها للقانون وتحت تأثير القرآن الكريم. الذي جعل منه عاملا مهما بغية تحقيق المساواة والعدالة بين الناس والشعوب من له معرفة كذلك بالعطاء التاريخي العربي – الإسلامي في مكان اللجوء. لا يمكنه إلا أن يفاجأ عندما يلاحظ انعدام رصيد قانوني عربي حديث متكامل فيما يخص اللجوء[2]. وهذا الأمر جعل الدول العربية تجد صعوبة في التعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم بعد 1948 و1967، حيث لم يستطيعوا وضع إطار قانوني أو سياسي من شأنه أن يعيد الاعتبار للاجئين الفلسطينيين، خاصة وأنهم موجودون فوق أراضيهم (سوريا، لبنان، الأردن). وجعلهم ينتظرون دائما القرارات الدولية التي غالبا ما كانت مجحفة في حق اللاجئين الفلسطينيين، ولا تجد من يطبقها فإسرائيل لم تطرد السكان الفلسطينيين لتقبل عودتهم جميعا بعدما أصبحوا 5 ملايين لاجئ.

وفي سياق الأحداث الدولية المتسارعة والمشاريع التي قدمت لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين فإن الدول العربية كانت لها مبادرات محتشمة ، لأنها في المرحلة الأولى للصراع كانت تتعامل مع إسرائيل على أساس القوة والمواجهة، أي أنه هناك قضايا لها الأولوية على القضايا المطروحة حديثا، لتتحول في مرحلة لاحقة إلى الأساليب الدبلوماسية في محاولة منها إيجاد وخلق توازن في المنطقة مع إسرائيل. لأن موازين القوى في الوقت الحالي هي لصالح إسرائيل.

لقد كانت أول مبادرة قد طرحت في أحد بنودها مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين، هي مبادرة الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة في 21 أفريل 1965 [3]. والتي أشارت إلى أنه يجب على إسرائيل أن تعيد للعرب المساحة التي احتلتها منذ إنشاءها لتقوم عليها دولة فلسطين من هنا يمكن

---

[1]- سلمان أبو ستة، مرجع سابق، ص138.
[2]- عبد الحميد الوالي، مرجع سابق، ص21.
[3]- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص445.

للاجئين الفلسطينيين العودة إلى دولتهم الجديدة، لأن هذا الحق لا يمكن التنازل عنه ما دامت المواثيق الدولية تكفله.

لابد من الإشارة إلى البدائل المطروحة. وموقف الدول المجاورة(سوريا، لبنان، الأردن)، لأنها تعتبر البلدان الأكثر استيعابا للاجئين الفلسطينيين والأكثر تضررا من هذه المشكلة. وأن أي تسوية أو حل يطرح لهذه القضية فهو يهم هذه الدول بدون استثناء.

فلبنان تعتبر أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقع على عاتق إسرائيل التي تسببت في هجرة هذه الأعداد نتيجة لسياساتها العدوانية المتتالية منذ سنة1948. خاصة وأن جميع الدلائل تؤكد مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والسياسية عن هذه الجريمة.و أن عودة اللاجئين الفلسطينيين هي الحل العادل.

وقد أكد هذا الموقف رفيق الحريري بعدم إمكانية منح الجنسية اللبنانية للفلسطينيين. لأنهم ليسوا لبنانيين وأنه إذا فعلنا ذلك سوف نشعر بأننا ننفذ مخطط إسرائيل[1]. وتقر الحكومة اللبنانية ثلاثة حلول ممكنة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فإما التجنس في لبنان، أو عودة إلى فلسطين أو إسرائيل، أو تسوية تبرز مزيجا من الحلين المذكورين.

ففي سنة 2002 عندما عقدت القمة العربية ببيروت. تبنى الزعماء العرب مبادرة سياسية تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين، إذ نصت المبادرة على التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. وما يلاحظ أن المبادرة لم تأت على ذكر حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أما بالنسبة لسوريا فإن مشكلة اللاجئين بها تعد أقل إلحاحا، كما أن وضع اللاجئين الفلسطينيين فيها أفضل من لبنان ،حيث أنهم يعاملون منذ بداية لجوئهم على قدم المساواة مع المواطنين السوريين في مختلف المجالات باستثناء الجنسية وما يتبعها من حقوق سياسية فيما يتعلق بالترشح للهيئات التشريعية. والتنفيذية والانتخابات، وقد شملت هذه المساواة التجنيد في الجيش السوري حتى تأسيس جيش التحرير الفلسطيني في منتصف الستينات، أين تم منحهم حق الاختيار بين الخدمة فيه، أو بالجيش السوري،وقد ساعد إقرار حق العمل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا على الاندماج داخل المجتمع السوري والتقليل من معاناتهم[2].

---

[1]- جوزيف سعد، عودة أم منفى مقيم، في كتاب: اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،، لبنان ط1، 2006. ص222.

[2]- عبد الله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، السياسة الدولية، العدد 114، السنة 1993، ص134.

وفيما يتعلق بالأردن فالمشكلة متشعبة[1]، حيث يقيم على أرضه عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات خاصة* ، تجد الأردن مشكلة في استيعابهم دائما، ويسعى الأردن إلى التخلص من هذا العبء الديمغرافي وتحسين التوازن الداخلي.

وتؤكد بشدة رفضها لفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن على أساس أنه في حالة حل المشكلة الفلسطينية[2]. وإقامة شكل من أشكال الإتحاد الفدرالي بينها فهذا الكيان لن يستوعب كل العائدين وكيفية تحمل تبعات توطين سكان المخيمات العشرة بالأردن. فضلا عن مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

إذن نرى أن مخاوف الأردن عميقة من الأعداد الكبيرة للاجئين الفلسطينيين، لأن هذا من شأنه أن يحدث خللا ديمغرافيا داخل الكيان الجديد (الحل الفدرالي) لأغلبية فلسطينية. وأقلية أردنية، وهذا لا ينسجم مع تطلعات السلطة للإبقاء على وضع سياسي في صالحها .

وقد ركز الوفد الأردني في اجتماعات لجنة اللاجئين الفلسطينيين على شرح أبعاد المشكلة وتأثيرها على الأردن والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها جراء تدفق اللاجئين الفلسطينيين عليها.وطرح الوفد الأردني تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242*،وغيره من القرارات ذات الصلة به منها قرار الجمعية العامة رقم 194 لسنة 1948. ومبادئ القانون الدولي. كما أكد الوفد الأردني على ضرورة احترام حقوق الإنسان لكافة الأطراف.

وقدم الأمير عبد الله مبادرة في شهر فبراير 2002[3]، حيث لقيت هذه المبادرة ترحيبا دوليا خاصة من الطرف الأمريكي والروسي. لكنها لم تحمل الجديد فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين،غير أنه وكالعادة كان الموقف السياسي ضعيفا وهو عدم التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتوجهت الأنظار إلى قضية التطبيع والانسحاب من أراضي عام1967.

إن أي حل لمشكلة اللاجئين لا يستند إلى " حق العودة" يتوقف بصورة شبه كلية على موافقة دول عربية أخرى **أولا** الدول المضيفة التي يترتب عليها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين

---

[1]- شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي، الدراسات الفلسطينية، العدد 22، السنة 1995، ص84.

***- يوجد في الأردن 10 مخيمات أنشئت بين 1952-1968. هي (مخيم الحسين، الوحدات، الطالبية، الزرقاء، حطين، أربد، الحصن، غزة، سوف، البقحة)**

[2]- عبد الله صالح، مرجع سابق، ص134 .

***- القرار 242 صدر في نوفمبر 1967، ينص على أن "مجلس الأمن يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط. إذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على الأرض بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم إذ تؤكد جميع الدول الأعضاء وحسب ميثاق الأمم المتحدة الالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق، وقد وردت فيه قضية اللاجئين في الجزء الثاني. وكان بالإشارة فقط. وهي تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.**

1- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 493.

ومنحهم حق المواطنة الكاملة. **وثانيا**. الدول العربية التي فتحت أسواق العمل أمام الفلسطينيين. ثم طردهم بعد حرب الخليج. سيترتب عليها قبول عودهم. **وثالثا** الدول التي ستكون مساهمتها النشيطة في تمويل سلطة إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين.

المطلب الثالث: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين:

رغم ما وصلت إليه قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ بروزها إلى حد الساعة، وما نتج عنها من نتائج ديمغرافية وسياسية واقتصادية، فإنها ما تزال تشغل حيزا كبيرا من تفكير الدول التي تؤوي اللاجئين الفلسطينيين. والسلطة الفلسطينية. وكل المجتمع الدولي، ورغم كل البدائل والحلول التي قدمت لحل المشكلة. سواء القرارات التي تتعلق بحق العودة والبدائل المتعلقة بالتوطين والتعويض فإنها لم تستطيع حل المشكلة. خاصة أمام الرفض المستمر لهده الحلول من طرف الفلسطينيين وتمسكهم بحقهم في العودة إلى وطنهم. وتشكيل الدولة الفلسطينية. لأن الاندماج في الدول التي يتواجدون بها غير ممكن. ، أما إسرائيل فتمثل النقيض المباشر حيث تصر على عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، لأنها ترى فيهم حجرة عثرة أمام مشروعها السياسي والتاريخي. والمتمثل في تأسيس دولة يهودية خالصة لا تشوبها أي شائبة عرقية، وسد باب المفاجئة الديمغرافية التي تشكل هاجسا مستمرا للقادة الإسرائيليين، لأن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يستهان به ،مما يطرح قضية المحا فظة علي يهودية الدولة .

ورغم مواصلة إسرائيل مزاعمها بأن حق العودة غير ممكن، فإن ذلك ليس إلا تفكيرا برغماتيا يراعي مصالحها فقط. ففي الوقت الذي تزعم إسرائيل أنه لا يمكن للاجئين الفلسطينيين العودة إلى ديارهم لأن مساحة الأراضي الموجودة غير كافية لاستيعابهم. يعلن شارون تعهده بجلب مهاجرين جدد من الأرجنتين، ويعطي رقما قد يصل إلى مليون مهاجر يهودي[1]. من هنا يظهر التناقض جليا بأن المسألة إيديولوجية وتتعلق بإنكار حق شعب بأكمله. وهدا يمنحنا حق طرح سؤال قد طرح من قبل. كيف يمكن استيعاب هذا العدد من اليهود،بينما لا يمكن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين أصحاب الأرض؟

ادن فأي تهاون من طرف الفلسطينيين بشأن هذه القضية فإنه يؤكد مسعى الإسرائيليين في مواصلتها إنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فهي تطلق دائما حلول اختبارية ساعية من وراءها إلى التخلص من حق العودة، والتعويض معا، فحتى الأسف الذي يبديه الطرف الإسرائيلي

---

[1]- جوزيف مسعد، عن الصهيونية ونزعة التفوق العرقي اليهودي، الآداب، العدد05، 2002 السنة ، ص19.

على ما يتحمله الفلسطينيون يشترط أن يكون مصحوبا بأن يعترف الفلسطينيون بأن حق العودة مستحيل.

وسوف تواصل إسرائيل ادعائها بأن الأرض لا تتسع للاجئين الفلسطينيين جميعا. وهي إحدى الحجج التي تستند إليها إسرائيل، لكن الدراسة التي قام بها باحثون من فلسطين أو إسرائيل حول الأراضي التي هاجر منها الفلسطينيون، بينت أنه المنطقة "أ" مساحتها 1.683 كلم وتساوي تقريبا مساحة الأراضي اليهودية عام 1948، ويسكن بها حوالي 68% من اليهود[1].

– المنطقة "ب" مساحتها 1318 كلم^2، ويسكنها 10% من اليهود، و20% من الفلسطينيين في إسرائيل.

– المنطقة "ج" مساحتها 17325 كلم^2 وهي الأراضي الفلسطينية وطن اللاجئين الفلسطينيين ويسكنها 22% من اليهود لكن 19% منهم يسكنون في عدة مدن أصلها فلسطيني ويبقى ما نسبته 03% من اليهود أي حوالي 200الف يهودي في الريف يسيطرون على أراضي حوالي 5 مليون مبعد عن أرضه.

فعلى سبيل المثال لو عاد اللاجئون من غزة ولبنان إلى أراضيهم في الجنوب والجليل لما تأثرت نسبة اليهود في الوسط أكثر من نسبة01% زيادة سكانية، بمعنى آخر فإنه يمكن عودة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة دون تأثير يذكر على الكثافة السكانية اليهودية في المنطقة الوسطى، ولا يشعر بوجودهم إلا قلة من سكان الكيبوتس الذين يعيشون فوق أرض الفلسطينيين.والشاهد على مأساة الفلسطينيين هو أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في غزة ولبنان حوالي 900الف لاجئ فلسطيني هو العدد نفسه من المهاجرين الروس الذين أدخلتهم إسرائيل إليها في التسعينات، لكنها لم تتحجج بأن هناك اكتظاظ أو مشاكل اجتماعية نتيجة جلبهم، لكن في المقابل فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين سوف تشكل مشكلا كبيرا ، وهي سمة من سمات الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي ينكر حقوق السكان الأصلين.

مما يعني أن هذه المشكلة قد تستمر في السنوات القادمة وتدرج تحت ما يسمى مفاوضات الوضع النهائي، مما يوحي بأن إسرائيل لن تقدم جهدا لحل هذه المشكلة.

وثمة جانب مهم في هذه المشكلة وهو قضية العبء الذي سيقع على كاهل الطرف الفلسطيني المتمتع بالحكم الذاتي في الضفة الغربية، حيث أن إغراق المنطقة دفعة واحدة بمئات

---

[1]- سلمان أبو ستة، مرجع سابق، ص133.

الآلاف من العائدين ودون أن يكون الاقتصاد الفلسطيني المحلي مستعدا وجاهزا لاستيعابهم ودمجهم سوف يولد ضغوطا اجتماعية واقتصادية للطرف الفلسطيني.

وبنظرة متفحصة للأحداث السابقة، فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين على المدى القريب لن تعرف تقدما،لأن إسرائيل ما زالت متمسكة بموقفها الرافض لأي عودة حتى ولو إلى حدود الخط الأخضر، وهو ما يرشح بقاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تزداد سوءا خاصة في ظل التزايد المستمر للنمو السكاني الذي بلغ 03%[1] داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وارتفاع معدل البطالة داخل المخيمات مما يدفع بالدول المستقبلة إلى فرض قيود إضافية على هؤلاء اللاجئين، وحتى حل التعويض فإن إسرائيل لا تقبل ترفضه لأنها تدرك أنه اعتراف بمسؤولياتها في طرد السكان الفلسطينيين. وعليه يمكن تصور مجموعة من السيناريوهات لهذه المشكلة في المستقبل القريب.

✓ **السيناريو الأول:**

وهو سيناريو خطي، حيث ستواصل إسرائيل رفضها لمبدأ العودة ومبدأ التعويض للاجئين الفلسطينيين. خاصة مع تزايد حجم السكان الفلسطينيون داخليا وخارجيا. وهذا النمو كما أشرنا في البداية ناتج عن الزيادة الطبيعية وأن عودة هذه الأعداد اللاجئين الفلسطينيين تعتبر مشكلة كبيرة بحجة غياب المساحة الكافية لاستيعابهم، لكن السبب الحقيقي هو الذريعة الديمغرافية التي تكررها إسرائيل دائما ،وتخوفها من نضوب مصادر الهجرة التقليدية نهائيا. وتزايد الهجرة المعاكسة من اسرائيل، هي عوامل تدفع بإسرائيل إلى مواصلة طرح حل التوطين للاجئين الفلسطينيين في البلدان التي يتواجدون بها.

✓ **السيناريو الثاني:**

وهو صدق توقعات خبراء الديمغرافيا في إسرائيل وفلسطين ،حول ما سيبلغه عدد السكان حوالي 2015-2020. عندما يتساوى عدد الطرفين ومنه سوف تصبح موازين القوى متساوية من حيث الكم ومنه القبول بدولة ثنائية القومية. والقبول بالعيش في دولة واحدة. عندها سوف يمكن للاجئين الفلسطينيين العودة إلى ديارهم لأن السلطة عندها تكون مقسمة بين الطرفين، ولا ننسى أن هذه العودة سوف تكون مصحوبة بمشاكل قد تصل إلى حد المواجهات الدامية.

---

[1]- عبد الله صالح، مرجع سابق، 135.

وخلافات سياسية حول عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سوف يعودوا. لأن عددهم سوف يصبح كبيرا قد يكون 9 ملايين أو 10 ملايين لاجئ.. ضف إلى ذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

✓ **السيناريو الثالث:**

وهو ضغط الدول المضيفة على الفلسطينيين وجميع دول المنطقة لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وذلك بسبب تزايد عددهم الذي يؤدي بدوره إلى حدوث ضغوط داخل هذه الدول نتيجة الحاجة. أمام نقص موارد هذه الدول، ومنه عدم تقبل بقاء كل هذه الأعداد فوق أراضيها مما سيدفع بالفلسطينيين إلى تحمل العبء وحدهم واللجوء إلى استراتيجيات جديدة في سبيل استرجاع حقهم في العودة إلى وطنهم.

خاتمة

خـــــــــــــــــــاتمة:

بعد المحطات التاريخية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما زال الطرفان لم يتوصلا إلى حل من شأنه أن يرضهما ، خاصة في ظل تواصل سياسة إسرائيل التدميرية، وعلى جميع المستويات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية).

لقد اهتمت إسرائيل منذ إنشائها فوق أرض فلسطين أن تكون دولة لليهود، الذين شردوا عبر التاريخ في جميع أنحاء العالم، ولهذا مارست وتمارس وسوف تمارس سياسة التدمير المؤسس، والمخطط له، فالعنف متأصل في الإستراتجية الصهيونية ولا يمكن التخلي عنه، وهذا تحت حجة يهودية الدولة الإسرائيلية، لأن الإسرائيليين لن يطيقوا رؤية عنصر بشري آخر غير اليهود يعيش معهم فوق هذه الأرض، وخاصة الطرق الفلسطيني بتزايده السكاني المرتفع، أمام التراجع الإسرائيلي في هذا الجانب، لذلك رأوا أنه هناك خطر ديمغرافي يجب مواجهته.

إذن حاولت إسرائيل أن تبرر جميع السياسات التي طبقتها وتطبقها بسبب الهاجس الديمغرافي وأنه متعلق بوجود الدولة، واهتمامها بهده القضية يتزايد من سنة إلى أخرى،

لقد لجأت إسرائيل إلى الهجرة كمخزون ديمغرافي من مختلف مناطق العالم، على أمل أن تؤسس الدولة اليهودية التي ينتظرها ملايين اليهود كما زعم قادة الصهيونية من تيودور هرتزل حتى أيهود أولمرت، فكانت أوروبا الخزان البشري للدولة اليهودية الناشئة. فاتبعت جميع الوسائل لجلب هذه الأعداد (وسائل إيديولوجية، دينية، سياسية)، وبهذا أصبحت إسرائيل مكان لتجميع اليهود من مختلف مناطق العالم (من إفريقيا، آسيا، أمريكا الشمالية واللاتينية والشرق الأوسط).

كما أنها لم تتوانى لحظة في إتباع وسائل وسياسات وحشية بهدف القضاء على السكان الفلسطينيين ، معتبرة هؤلاء السكان أنهم عنصر دخيل على هذه الأرض، محاولة تكريس منطق "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض" وكان القتل والإبادة الجماعية وسيلة لا مناص منها بالنسبة لإسرائيل، فاقترفت من المجازر ما يوحي بأن إسرائيل تريد تطهير عرقي للقضاء على السكان الأصليين، معتدية على جميع الحقوق الإنسانية، والقوانين الدولية. وهدفها من وراء ذلك هو أن يبقى العنصر اليهودي هو السائد، وأن المشكل الديمغرافي يجب مواجهته بهذه الوسائل. ضف إلى ذلك سياسة الفصل العنصري. وسياسة الاستيطان التي طبقت حتى الآن، وما أعداد الفلسطينيين التي هاجرت من فلسطين سنة 1948 و 1967 إلا أحد نتائج هذه السياسات التي هدمت جزء

من الديمغرافية الفلسطينية.ورغم ذلك لم تستطع إسرائيل أن تنهي وجود الشعب الفلسطيني، كما كان مخطط له منذ عام1897 حتى اليوم.

فرغم الأهمية التي أولتها إسرائيل لقضية الديمغرافية في فلسطين، فإن التقارب السكاني من حيث العدد هو سيد الموقف في السنوات القادمة كما بينته الدراسات الأكاديمية، أين سيصبح عدد سكان فلسطين وسكان إسرائيل في تساوي من حيث العدد فهل يمكن إسرائيل القيام بعملية تهجير للفلسطينيين، كما حدث في بداية سنوات الأولى للاحتلال ، وخلقت بذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد خلصنا في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج هي:

* الجانب الديمغرافي هو جانب مهم لأي دولة في العالم، لأن العنصر البشري سواء كمًّا أو نوعًا يعتبر القوة الدافعة للدولة سياسيا وعسكريا، اقتصاديا واجتماعيا. أما على مستوى النزاع الفلسطيني- الإسرائيليين فقد برزت أهمية هذا العنصر لدى الطرفان، وخاصة الطرف الإسرائيلي فطبيعة تكوين الدولة فرضت على الساسة والأكاديميين في إسرائيل إبلاء الأهمية لهدا العنصر، فالأرض إذا وجدت فلا بد من عنصر بشري يقوم بإعمارها، وحالة إسرائيل هي حالة منفردة في العالم، حيث تعتبر استعمار استيطاني إحلالي، فهي قامت بنقل عنصر بشري وهم اليهود من مناطق مختلفة من العالم إلى أرض استولت عليها بمختلف أشكال القوة، عبر ادعاءات تاريخية ودينية، معتبرة أن الفلسطينيين دخلاء ولذا فالقضاء عليهم أو تهجيرهم هو خير وسيلة لخلق واقع ديمغرافي جديد تعود فيه الأغلبية المطلقة لليهود.

فإسرائيل تريد الأغلبية المطلقة من حيث العدد والكيف، لأن وجود عناصر أخرى من شأنها أن تؤثر على يهودية الدولة. وتركيبة الدولة كما أشرنا سابقا، سياسيا على منطلقاتها ومشاريعها السياسية، وما يزيد من أهمية هذا العنصر قضية التساوي في العدد خلال السنوات المقبلة، أين ستجد إسرائيل نفسها في ظرف جديد ومتغيرات جديدة. ضف إلى ذلك قضية الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل والذين يشكلون ما نسبته20 % من مجموع السكان، أي أنه بعد 20 سنة سوف يصبح العدد يمثل ما نسبته 40 % وتصبح يهودية الدولة مجرد خرافة لا يمكن التصديق بها.

إذن فالجانب الديمغرافي كان له أثر واضح في التراع الفلسطيني- الإسرائيلي مؤثرا على جميع الجوانب، ذلك أن هذا العنصر حيوي جدا لقوة أي دولة، ولا يقتصر على فترة زمنية محددة بل هو حاضر في جميع مسارات ومراحل التراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

* النتيجة الأخرى وهي أن التزايد السكاني في إسرائيل كان نتاجا للهجرة اليهودية من مختلف أنحاء العالم، وبخاصة الغربي منه، أما الزيادة الطبيعية في إسرائيل فكانت مساهمتها ضعيفة جدا إذا ما قارناها بنظيرتها في فلسطين أو في المناطق المجاورة. وأدت الهجرة اليهودية المتواصلة إلى تكوين فسيفساء اجتماعية متنوعة من الأجناس والأعراق داخل إسرائيل.مما سوف يضعف من بنيتها الداخلية.

وقد كانت الهجرة اليهودية في البداية نشطة بشقها الشرعي وغير الشرعي، لأنها كانت بدافع الحماس القومي والعرقي لليهود، وبفعل ادعاءات الدولة الإسرائيلية تحت حجة الاضطهاد في أوروبا، وعرفت قدوم أعدادا كبيرة من اليهود شكلت منطلقا للدولة الإسرائيلية، وكان ذلك كما ونوعا، ولكن هذا المخزون بدأ ينضب شيئا فشيئا، وخاصة بعد السنوات الأولى للتسعينات التي عرفت انتعاشا محسوسا وكانت آتية من الاتحاد السوفياتي سابقا، لتعرف بعد دلك انخفاضا بسبب تراجع اهتمام اليهود بدولة إسرائيل.

وما زاد من تضاعف المخاوف الديمغرافية لليهود هو الهجرة المعاكسة التي شهدت تزايدا منذ السنوات الأولى لتأسيس دولة إسرائيل وحتى الآن، بسبب غياب الأمن، وعدم التجانس الموجود في الداخل وهو احد المعضلات التي تجعل من المهاجرين اليهود يعودون من حيث جاءوا.والتمييز الذي يجدونه بمجرد وصولهم إلى هناك، فلا يعقل أن يتساوى يهود الفلاشا القادمين من إثيوبيا مع اليهود الاشكناريم، أو السفارديم القادمين من أوروبا وأمريكا.

من هنا يتضح لنا أن فكرة النقاء العرقي ويهودية الدولة غير مقبولة في مجتمع يتكلم العديد من اللغات، وتوجد الكثير من الأعراق تختلف عن بعضها تماما، مما يؤكد فرضية الانشقاق قبل التوحد وهي نقطة في صالح الفلسطينيين لو أحسنوا استغلالها.

* الزيادة السكانية في فلسطين ناتجة عن الزيادة الطبيعية لدى الفلسطينيين، وهي عكس الزيادة الإسرائيلية تماما، حيث تتراوح بين 3.5 إلى 4مواليد لكل امرأة فلسطينية متزوجة 4، وهي تختلف بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والدروز، ومنه فأعداد الفلسطينيين عرفت ارتفاعا رغم جميع الوسائل التي استعملت من طرف إسرائيل للقضاء عليهم. وهذه الزيادة تعتبر مستقرة، وما يميز

أيضا الديمغرافية الفلسطينية هو عنصر الشباب، عكس المجتمع الإسرائيلي الذي يعرف اتجاه نحو الشيخوخة، وهذا من شأنه أن يعطي أفضلية للفلسطينيين في المستقبل . لهذا فالقلق كبير لدى الإسرائيليين من هدا التزايد المستمر، و سعوا إلى وضع مخطط لتشجيع النساء الإسرائيليات على الإنجاب لكنه لم ينجح، وما يقلق أيضا الإسرائيليين هو نسبة التزايد الطبيعية المرتفعة للفلسطينيين داخل إسرائيل.

* إسرائيل استعملت جميع الوسائل القمعية والوحشية، هادفة إلى إحداث الفارق الديمغرافي أمام الطرف الفلسطيني، من خلال عمليات القتل والإبادة الجماعية وسياسة الفصل العنصري والإغلاق والاعتقالات المتكررة وقضية المياه الملوثة بيولوجيا ، فكل هده السياسات تدفع بالفلسطينيين إلى الهجرة خارج أراضيهم، وتركها فارغة مما يعطي فرصة للطرف الإسرائيلي لاحتلالها وتعميرها، كما أن القتل المباشر ضد الفلسطينيين أحدث خسائر بشرية لا يستهان بها منذ بداية الاحتلال وحتى اليوم، خاصة لدى فئة الشباب الذين هم دعامة ديمغرافية هامة، ولهم تأثير عسكريا وسياسيا. فإسرائيل أدركت أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع شاب، هدا يعطي في المستقبل فرصة كبيرة لزيادة سكانية كبيرة إذا ما توفرت شروط الحياة. من هنا نلاحظ أن إسرائيل تستعمل الذخائر الحية لقتل الشباب الفلسطيني ، والزج بهم في السجون والمعتقلات، محاولة بذلك تفادي أي مفاجأة ديمغرافية في المستقبل قد تقوض أسس الدولة اليهودية.

ضف إلى ذلك سياسة الفصل العنصري التي ما تزال إسرائيل تمارسها حتى اليوم .وما جدار الفصل العنصري إلا دليل قاطع على ما تريده إسرائيل. فهو مضروب حول الضفة الغربية والقدس الشريف، ليقضي على ما بقى الأراضي الفلسطينية، ويعزل السكان الفلسطينيين الذين هم في الجهة الشرقية عن السكان الفلسطينيين في الجهة الغربية ،مما يؤزم أوضاع الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا، ومنه تهجير من تبقى منهم.

وما تزال إسرائيل تتمادى في سياساتها الاستيطانية التي تثبت أن إسرائيل ما هي إلا دولة استيطانية، وأنها عبارة عن مجموعة مستوطنين يهود كانوا مشتتين في مختلف مناطق العالم ، وهذا في محاولة منها لتعويض النقص الذي تعاني منه في أعداد السكان، نتيجة نضوب مصادر الهجرة القديمة، والهجرة المعاكسة التي تشهدها إسرائيل يوميا خاصة الإطارات العالية الكفاءة، نتيجة انعدام الأمن، والضربات التي يتلقاها اليهود من المقاومة الفلسطينية، مما يؤكد أن أرض فلسطين

هي عربية ولا يمكن أن ينعم فيها اليهود بالسلام، وكل هذه السياسات نجدها مدعمة ماديا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وترفض إسرائيل لأي إدانة دولية لجرائمها وتعتبرها دفاعا عن النفس، فكيف يعقل أن تعتبر دفاعا عن النفس وهي صاحبة المبادرة إلى التخريب وقتل الفلسطينيين بمختلف الأسلحة.

* النتيجة الأخرى هي أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تأثرت إلى حد بعيد بهذا البعد، فإسرائيل اتبعت منذ البداية سياسة الطرد والتهجير، وخلق أسباب الهجرة بداية حتى العنف والحملات الدعائية ضد الفلسطينيين لإرعابهم، حتى اقتنعوا أنه لم يعد هناك حل سوي الفرار إلى أماكن آمنة، فاختاروا الدول العربية المجاورة لقربها ظنا منهم أن الأمر لن يطول كثيرا، لكن في النهاية أصبحوا هم أكبر مجموعة من اللاجئين، وقد تبين من خلال كل الأدلة والوقائع التاريخية أن إسرائيل هي المسؤولة مباشرة عن طرد الفلسطينيين وتشريدهم ومن ثمّ الاستيلاء على ممتلكاتهم، وليس كما تدعى أن الدول العربية هي المسؤولة عن هجرتهم، فإسرائيل حكمت عليهم بفعل سياساتها القمعية البحث عن الأمن، طبعا كان هدفها الأساسي هو إفراغ أرض فلسطين من سكانها، مهما كانت النتيجة ليصبح 700 ألف لاجئ فلسطيني سنة 1948 في عداد لاجئ العالم، يعيشون ظروفا صعبة ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية في الأماكن التي يعيشون فيها.

و ترفض إسرائيل عودة هؤلاء اللاجئين بحجة أن عددهم كبير، وليس هناك مكان يكفي هدا العدد من اللاجئين، وما يتبع عودتهم من مشاكل، لكن ما تقوم به هذه الأيام يوحي بأن فرضية المكان مستبعدة جدا، حيث أنها مستعدة لقبول آلاف اليهود المهاجرين اليهود إن أمكن، ودليل ذلك قبولها بوصول المهاجرين الإيرانيين في ديسمبر 2007، ومواصلتها سياسة الاستيطان واعتزامها على بناء المزيد منها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليتبين أن موقف إسرائيل من عودة اللاجئين هو بسبب العدد الكبير لهم حوالي 5 ملايين لاجئ ، لأنه سوف يحدث خلخلة ديمغرافية حسب الساسة الإسرائيليين، ويرهن يهودية الدولة، ومنه فحلم اليهود سوف يتبخر مع عودة آخر لاجئ فلسطيني، ولتفادي هذا المشكل فإنها رفضت حل العودة حتى وإن أقرته المواثيق الدولية، وتتما طل في تقديم أي حل جدي للمشكل، و تتمسك بحل التوطين في الدول العربية المستضيفة. ومازالت على يقين بأن هذه الدول هي المسؤولة عن نشوء هذه المشكلة، ومنه فهي التي سوف تجد لها حلا.

إذن أصبح حق العودة بالنسبة للإسرائيليين مستحيل التطبيق، وأمل بالنسبة للاجئين للفلسطينيين المتمسكين بالشرعية الدولية، وقد أثبتت الدراسات أن القرى والمساحات التي هجرها الفلسطينيون عقب طردهم منها حوالي 90 % منها مازالت شاغرة ويمكن أن تستقبل اللاجئين الفلسطينيين ، ويمكن البناء عليها، لكن قضية الهاجس الديمغرافي تبقى العقبة أمام عودتهم إلى أرضهم. فالديمغرافية الإسرائيلية ستؤول للزوال طال الأمد أم قصر، لأن الهجرة اليهودية نضبت والزيادة الطبيعية جد متدنية، وسوف يأتي اليوم الذي سيقاسم الفلسطينيين والإسرائيليين مقاليد السلطة ومنه سوف يصبح إنكار الشعب الفلسطيني صعب جدا.

في الأخير رغم ما قامت به إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني فإنها لم تستطع إنهاء وجود هذا الشعب بل أصبح عدد الفلسطينيين اليوم أكبر من الأمس، وأصبحت مطالبه أكبر في إقامة دولته التي من خلالها يمكنه التعبير عن طموحاته، وأن القضية لم تصبح قضية حدود بل أنها قضية وجود حتى وإن اختلفت موازين القوة بين الطرفان.

فالمستقبل بمتغيراته الجديدة سوف يفرض منطقا جديدا، يجعل إسرائيل تقبل على مضض بوجود الفلسطينيين إلى جانب اليهود، وأن يهودية الدولة لن تصبح إلا شعارا قديما، وأن الدولة الثنائية القومية هي الحل عندها يمكن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم ولو نصف العدد.

لهدا فإسرائيل تحاول اليوم أن تستبق الأحداث وتعقد اتفاقات مبنية على تنازلات أكبر حتى تتفادى مأزق المستقبل وتجري دراسات استشرافية، ووضع الخطط لمواجهة الخطر الديمغرافي وهنا نطرح سؤالا مهما، ماذا فعل الفلسطينيون والعرب الذين تملصوا من القضية الفلسطينية؟ فما يحدث من انشقاق داخل فلسطين ما هو إلا باب تنفذ منه إسرائيل لتنفيذ سياسات جديدة تحاول من خلالها القضاء على الفلسطينيين، فعوض توحيد هذه الطاقات في محاربة اليهود الصهاينة نجد أن الاقتتال يجري بين الفلسطينيين أنفسهم مما يوحي بأن العرب لا أمل فيهم اليوم.

وما يبقى بدون جواب هو قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين تزداد حياتهم بؤسا يوما بعد يوم، فما هي حال الساحة الفلسطينية والإسرائيلية ديمغرافيا بعد 25 سنة المقبلة؟ وإلى من ستؤول الكفة الديمغرافية يا ترى؟ هل يقبل الطرفان بدولة ثنائية القومية أم لا؟ ؟ كيف ستكون مواقف الدول العربية المستقلة عندها من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال :

ا- قائمة الجداول: **الصفحة:**

جدول رقم1- جدول يبين توزيع الفلسطينيين في الداخل و مختلف بلدان العالم لسنة 2006.....62
جدول رقم 2- جدول يبين تطور عدد السكان الفلسطينيين حسب السنوات داخليا وخارجيا.....63
جدول رقم -3جدول يبين حجم الكثافة السكانية للمناطق الفلسطينية.....65
جدول رقم4- جدول يبين أعداد السكان الفلسطينيين في إسرائيل منذ 1948.....69
جدول رقم5- جدول يبين التوزيع النسبي للفلسطينيين في إسرائيل حسب فئات العمر والجنس نهاية 2004.....70
جدول رقم 6- جدول يوضح أعداد اليهود بين سنوات مختارة (1960- 2006) ونسبهم حسب الانتماء الديني والمولد.....74
جدول رقم 7- جدول يبين نسب وأعداد السكان اليهود في إسرائيل بالنسبة ليهود العالم.....77
جدول رقم 8- جدول يبين عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما بين (1970- 2006).....80
جدول رقم 9-جدول يبين أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا، وأمريكا، وآسيا، وإفريقيا قبل عام 1948. 91
جدول رقم 10- جدول يبين أعداد المهاجرين بين سنوات 1948- 1967.....92
جدول رقم11 - جدول يبين أعداد المهاجرين اليهود بين سنوات (1900- 2006).....95
جدول رقم 12- جدول يبين تطور حجم اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي في مناطق عمليات الأنروا من (1950- 2005).....119
جدول رقم 13-جدول توضيحي يبين خطة أرنست دونا للتطهير العرقي للاجئين الفلسطينيين...125

ب- قائمة الأشكال:

شكل رقم 1- رسم بياني توضيحي لتوزيع السكان الفلسطينيين داخليا وخارجيا.....**63**
شكل رقم 2- رسم بياني توضيحي يبين الفارق بين حجم السكان الفلسطينيين وتزايدهم داخليا وخارجيا ... .64
شكل رقم 3-رسم بياني يبين تطور أعداد السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل (1948- 2007.....70
شكل رقم4 - رسم بياني يبين أعداد السكان اليهود لسنوات مختارة (1960- 2006).....75
شكل رقم5 -رسم بياني يوضح أعداد اليهود في إسرائيل بالنسبة إلى يهود العالم.....79

شكل رقم 6-رسم بياني توضيحي لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة (1970-2006).....81
شكل رقم7 – رسم بياني يوضح اتجاه تزايد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل.....95
شكل رقم8- رسم بياني يوضح عدد السكان في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية و قطاع غزة لسنوات مختلفة.....99
شكل رقم10 -رسم بياني يبين حجم اللاجئين الفلسطينيين لدى الأنروا (1950- 2005)...

مراجع البحث

مراجـــــــــــــــع البـــــــــحث:

اولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتـــــــب:

1- إبراهيم أبو الغد، تهويد فلسطين، ترجمة: أسعد رزوق، بيروت: مركز الأبحاث، منظـــمة التحرير الفلسطينية، ط 1، 1972.

2-إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، عمـــــان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط19991

3- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجـــماعات والحركات، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط 2، 2004.

4- أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، القاهـــــرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع،دط،1997.

5-آل.غ. زبينا، الشعب الفلسطيني من منظور الساسة الإسرائيلية في كتاب: الصهيونية العالمية الإيديولوجية والممارسة،بيروت :دار الوطنية للطبع ، ط1، 1985.

6- الياس سعد، إسرائيل والبطالة، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط 1،1967.

7 ـــــــــــ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط 1،1967.

8 -إيلان بابه، المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين الفلســطينيين، في كتـــــاب: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 2003 .

9- بيتر لا غركوست،تسيج السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد جدار الفصل الإسرائيلي ،في كتاب:الجدار العازل الإسرائيلي ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ط1، 2007 .

10- توفيق أبو بكر، التزوح اليهودي في الكيان الإسرائيلي (الهجرة المعاكسة) في كتاب: القضية الفلسطينية في أربعين عام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1989.

11- جان جورج دانيال، موسوعة الاتفاقيات العربية الإسرائيلية ج 15، بيروت: دار نوبليس، ط 1، 2002.

12- جورج دانيال، موسوعة الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، ج1، بيـــروت، دار نوبليس، ط1، 2002.

13- جوزيف سعد، عودة أم منفى مقيم، في كتاب: اللاجئون الفلسطينيين وحق العودة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2006.

14 جيفري أرسون،مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 1997.

15- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985.
16- سامح جابر البلقاجي، حماية المدنين في التراعات المسلحة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1 ،2007.
17-ستيفن كوهين وتشارلز ليبمان، قيم إسرائيل ويهود أمريكا في القرن الحادي والعشرين البحث عن علاقة جديدة، في كتاب: إسرائيل 2020 إسرائيل والشعب اليهودي ج 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ط 1، 2005.
18- سلمان أبو ستة، انتفاضة الأقصى قرن من الصراع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002.
19- سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، 2004.
20- صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جينوليكية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2000.
21- صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
22- عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1، 1997.
23- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2006.
24-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، 1996.
25- ــــــــــــــــــ، موسوعة السياسة، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1997.
26 عبد الوهاب الميسري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، ط1، 2001.
27-ــــــــــــــ، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003.
28- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، ط 1، 1981.
29- عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د ط، 1985.
30- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة التراعات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001.
31--ــــــــــــــــــــــــ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، ط1، 1996.

32- فتحي محمد أبوعيانة،دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 2001.
33- فؤاد محمد الصقار، دراسات في الجغرافيا البشرية، الإسكندرية.: دائرة المعارف، د ط، د س.
34- قصي عدنان عباسي، إسرائيل خمسون عاما من العدوان،دمشق: ط1، 1998
35- كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات:الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998.
36- لئيئة كوهين، معالم واتجاهات، فحص ماهية واتصالها بالواقع والرسائل الحديثة لتأريخ الصهيونية، في كتاب: إسرائيل والشعب اليهودي، ج6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، ط 1، 2005.
37- ماجد الحاج، تعليم الفلسطينيين في إسرائيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006.
38-مأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط الخروج الأخير من الجيتو الجديد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، 1996.
39- مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا، بيـــروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ط1، 1981.
40- محسن محمد صالح، فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، مصر: مركز الإع،،لام العربي، ط1، 2003.
41- محمد نصر مهنا- خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، مع دراسة لبعـــــض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، د ط ،د س.
42--ـــــــــــــــ، علوم السياسة، دراسة في الأصول والنظريات، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
43- ـــــــــــــ، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ط، 2002.
44- ـــــــــــــــــــ، في تاريخ الأفكار السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ط، 1999.
45 - مصباح محجوب، الصراع على الهوية وحتمية الحرب الأهلية في الهيكل، دار مكتبة الهلال، ط 1، 1999.
46 -محمد السماك، الاستغلال الديني في الصراع السياسي، بيروت: دار النفائس، د ط، 2000
47- ملحم قربان، الواقعية السياسية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1971.
48- محمد إبراهيم حسن، الجغرافية السياسية: دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وانعكاساتها ومشكلاتها إقليميا وسياسيا، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، د ط، 2004.

49- مقلد إسماعيل صبري ،العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات دار السلاسل، ط 4، 1985.

50- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة أحسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي ،ط1، 1986.

51- ميكائيل أركون وآخرون، تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها بمعنى كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ط1، 2003.

52-- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: مركز الدراسات العربي، ط01، 2004.

53-- نور مصالحة، الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، في كتاب: اللاجئون الفلسطينيون حق العودة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان ط1، 2003

54-- يوسف ناصف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

2-المجلات والدوريات (المقالات):

1-- إبراهيم عبد الكريم، خطر عرب 1948 في التقديرات الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد 110،السنة 2003.

2-- إبراهيم الدقاق، إسرائيل في العالم 2000 الخلفية والأداء، المستقبل العربي، العدد 264، السنة2001.

3-- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، في : مجلة المستقبل العربي، العدد287 ،السنة 2003.

4-- بن حميدة زيطة ، نماذج من ضوابط الحرب في الشريعة الإسلامية، الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 03،السنة 2003.

5- تيري رمبل، أثر العودة في تعويضات اللاجئين الفلسطينيين، الدراسات الفلسطينية، العدد 41، السنة 2000.

6-- جوزيف مسعد، عن الصهيونية ونزعة التفوق العرقي اليهودي، الآداب، العدد05، السنة 2002.

7-- خليل إسماعيل الحديثي، المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين وموقف الأمم المتحدة منهـــا شؤون عربية، العدد 122، السنة 2005.

8-- سعيد رفعت، الاجتياح الإسرائيلي بين الأهداف والنتائج، شؤون عربية، العدد 110، السنة 2002.

9-- سلمان أبو ستة، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الواقع الراهن وآمال المستقبل في إطار حق العودة، شؤون عربية، العدد 103، السنة 2000.

10--ـــــــــــــــ حق العودة للفلسطينيين، المستقبل العربي، العدد 208، السنة 2001 .

11- ـــــــــــــــ، المؤشرات السكانية الفلسطينية،: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،بيروت:مركز الزيتونة، السنة 2005.

12- شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور الدراسات الفلسطينية، العدد 22، السنة 1995.

13- عبد الحميد الوالي، حماية اللاجئين في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد 118، السنة 2002.

14-- عبد الله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، السياسة الدولية، العدد 114، السنة 1993.

15- عزيزة محمد علي بدر، اللاجئون الفلسطينيون بين حقوق الإنسان وحق العودة، الحقيقة،جامعة إدرار، العدد الثالث، السنة 2003.

16-- عماد جاد، المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، السياسة الدولية، العدد 119، السنة 1995.

17- مصطفى عبد العزيز مرسي، البعد الديمغرافي في النزاع العربي- الإسرائيلي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، شؤون عربية، العدد 121، السنة 2005.

18- محمد خالد الأزعر، السياسة الفلسطينية ورهان الداخل الإسرائيلي: النظرية والتطبيق، شؤون عربية، العدد 116 ، السنة 2003.

19-- محمد حافظ يعقوب، الاستبعاد المزدوج: لاجئو فلسطين والأمم المتحدة الحقوق الإنسانية، الحقيقة، جامعة إدرار، العدد 03، السنة 2003.

20 - محسن محمد صالح، المشهد الفلسطيني- الإسرائيلي: بدء الرحلة تجاه الخط الأخضر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني بيروت:مركز الزيتونة، السنة 2005.

21- نادر مروان وآخرون، العمالة الفلسطينية في إسرائيل، المستقبل العربي، العدد 255، السنة 2000.

22-- نبيل محمود السهلي، خارطة توزيع اللاجئين الفلسطينيين، شؤون عربية، العدد 102، السنة 2000.

3-الرسائل الجامعية:

1- حسين قادري، دور القوى الإقليمية (إسرائيل، سوريا، م ت ف) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين، 1975-1982، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990.

2-- سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية: دراسة نظرية و تطبيقية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1996-1997 .

3-- عمار حجار، السياسة الأمنية الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علاقات دولية، جامعة باتنة، 2001.

4-مواقع الانترنيت:

1- أكرم عطا الله، أزمة الديمغرافية إسرائيل أمام التحدي الاستراتيجي الأكبر، في:

http:// www.sis.gov.ps/arabic/Raya,11.05.2007
2- أنور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي، في:
http:// www. Sis. Gov. Ps/ arabic/ Raya. Html, 21.11.2007
3-- جمال البابا، مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية، في:
http// : www. Oppc. Pna. Net/may/mag ,16.06.2007.
4- عيسى قراقع، قضية اللاجئين الفلسطينيين... التصورات والحلول المطروحة، في:
7http:// www badil org/ arabic- web/ e- library html ,02.11.2007
5- ستيفن وولت، العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة عادل زغاغ وزيدان زياني:.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html,11-02-2007.

6- راشد الغوتي: أنواع الصراع ومفهومه في:
http // www, ohnam,org, eg/edec, 20.03.2007
7-- يوسف كامل إبراهيم، التحول القسري الديمغرافي في فلسطين، في:
.http:// www. arabian creatitivity. Com/ y. ibrahil. Html , 19.11.2007
8- التجمعات الفلسطينية خارج الوطن. في:
. 7http// : www. Pmic.gov.ps/Arabic.html , 06.10.200
9- معاريف في:
- .http// : www. Tlaxcala, es/ pp, asp,html, 23- 04- 2007
10- الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني وبداية الهجرة
في:www.Pnic.gov.ps/arabic/html , 14.07.2007: http.
11- معطيات عن الهجرة إلى إسرائيل في:
http:// www. alquds,com/inside, php. Html, 22-05-2007 .
12- المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في:
.http://www.Pinc.gov.ps/arabic/palistine /mascar ,11.09.2007
13 -تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في
http:// www. alquds. com.inside.ph.html ,24-03-2007.
14- مفهوم اللاجئ واللاجئون في الاتفاقيات الدولية في:
http:// www. Pnic. Gov. Ps/ arabic. Html, 12.10.2007
15- -أسباب اللجوء، في:
http:// www. Pnic. Gov. Ps/ Arabic,html, 13.11.2007
16-- مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، في:
http:// www. Pmic. Gov. Ps/ arabic. Html , 15.12.2007.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1-الكتب:

1-- Aron Raymond, paix et curer enter les nations, paris : calmanleny .1968

2-Aron raymond, Etudes Politiques , Paris : Editions Gallinard, 1972

3- Bruton John, deviance, terrorism and war, Oxford: Mant in .nabertston company, 1979

4- Chris Brown, understanding international relations, library of congress cataloging-in-publication data, 2end ed, 2001..

5- Barrea, Jean, Théories des relations Internationale, paris : CIACO edit 1978

6- Jhon Baylis and Steve Smith , The Globalisation of ward politics: an introduction to International Relations , oxford university press,2003

7-Gloud, Klein, la démocratie d'Israél, Paris : éditions du Seul, Mars 1997.

2-مواقع الانترنت:

1-- Andrew Moravicsik, « Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics ».
"http://www. Prio,no/page/Publication-details/,04-06-2007:In

2-- Andrew Butfoy : « Ameliorating the security dilemma, structural and perceptual approaches to strategic reform », Canberra, April 1996. http://www.respos.amu.edu.an/in/pubs/works.peoper/96- :In ",15/04/2007.1pdf

3-- Anne Hendrickson: " What's wrong with the demographic dividend concept » A publication and development program at. http://popdev champ slivre. . :Hampshire college, N 44, spring 2007, In ,23/05/2007.ed/project/dt.pdf

4- Cordula Riemann : « All you needs is love … and what about Gender " center for conflict resolution (department of peace studies), university of BRAD FORD, January 2002, In :
.2007"http://www.bard.ac.UK/acad/confres/paper.html,15-04-

5- Chapter Two : the evolving view or population as a national
pubs/ monograph reports, http://www.Rand,org/. :security variable ,In
11-02 2006.
6- Gert Danielson: Meeting Human Needs, preventing violence :
Applying human needs theory to the conflict in Srilanka » lisal,
:september 2005, In
,21-05-2007.http://www,flebox,vt,edu/users/tcarouso/NVC
7- Havard Hegre, « The limits of the liberal peace », international
peace research institute, olso (PRIO), June 1999.
"http://www.Prio,no/page/Publication-details/,18-05-2007.
8-Huitt. W : « Maslow's hierarchy of needs, Educational Psychology
:Alternative, voldosta" G.A Valdosta state university. In
sys/Moslow,htm, 11-http://www.chiron,voldosta,edu/whuitt/col/reg
02-20

9- James. L, Richardson, « Critical liberalism in international
:relations », working paper, Canberra, 2002. In
, http://www.Answers.comttopic/international-relations,theory
20/04/2007.
10- John Burton : « conflict resolution : The human needs
.:demension », in journal of peace, vl 3, N° 1, 1988, In
3-1, burton, htm, 23-05-2007http://www,gnu.edu/academic/jips/vol
11- Jack A. Gold stone : population and security: How demographic
change con lesd to violent conflict, in: journal of international affairs,
:vol 56, N° 1, 2002. In
"http: //Sipa.columbia.edu/PDE", 17-03-2007.
12-- John. M. Cotter : « Cultural Security dilemma and ethnic conflict
in Georgia », in : the journal of conflict studies, vol 21, spring 1999.
, 22/05/2007.http://Lib,unb,ca/TnxT/jcs/bin/get-04 :In
13- Julie Mettus, « The role of racism as a cause or factor in war and
civil conflict", Geneva, international conciel of human rights policy,
"http:// www, international-council, :December 3.4- 1999, In
org/public/print, php", 22/05/2007
14- Katharine M. Floros, « of, by, and for, the people ? how
demographic pressure affects, state participation in inter- state
:conflict", university of Pittsburgh, February 2006, poz, In
http://www.peopler,hampchine, edu/ projects/dt.pdf, 23/05/2007.
15- Robert Jervis : « Cooperation under security dilemma », in : world
:politics, vol 3, January 1978. In

obou/in/archives",22/05/2007.http://www.people,fas,havard,edu/
16-NAZLI Choucri : population and conflict : new dimension of :population dynamics, united nation fund for population activities. In
pa, 18/05/2007.http://www.population-security.org/unf
17-Richard. E, Robeston : « basic human needs, the nest in theory », :in : journal of peace studies, In
g-1 Robeston, htm, 23-05-http://www.gmu,edu/academic/jips/vol 2007.
18 :Sandra Marker, « unmet human needs » August 2003. In
,16-02-http://www,beyand intractability, org/essay/human needs, htm 2007.
sys/Maslow,html, 11-02-20
19- Stéphane Rosier, Nettoyage ethnique violences politiques et :peuplement. Revue géographique de l'est- tome XL V- 1/2005. In
. Fr/revue/rege/2005/V45/N01/Pdf, www.edition.cens.cnrshttp:// 22/05/2007.
20-Nicholas Sambanis : « Partition as a solution to ethic conflict :war », in: world politics, 52, July 2002. In
research/mc furled. http://www.nyu.edu/gsos/dept/poli/under grad/ 23/05/2007
21- Stephen.G.Brooks, Duelling Realism In International Relations , :International Organization, Vol, 51 no:03, Summer 1997. In
,16-03-2007م,htm http:/www.Mitholyoke,edu/ aced /Intel/ books
22- Thomas. J Christensen : « The contemporary security dilemma : deterring a Taiwan conflict » in : the Washington quarterly, autumn :2002, P 07. In
autumn /Christensen, http://www,Twq.com/02
11/04/2007.

فهرس المحتويات

مقدمة.....01

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة.....**07**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتزاع.....07
المطلب الأول: مفهوم التزاع الدولي.....07
المطلب الثاني:: مفهوم الحرب والعدوان.....11
المطلب الثالث : مفهوم التوتر الدولي والأزمة الدولية.....15
المبحث الثاني: تفسير بعض النظريات للتزاعات الدولية. 17
المطلب الأول: النظرية الواقعية والتزاعات الدولية.....17
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية والتزاعات الدولية.....22
المطلب الثالث: نظرية الاحتياجات في تحليل التزاعات. 27
المطلب الرابع: المعضلة الأمنية والتزاعات الدولية.....32
المبحث الثالث: النظرية الديمغرافية والتزاعات الدولية.....37
المطلب الأول: تحليل النظرية الديمغرافية للتزاع.....37
المطلب الثاني: المتغيرات السكانية والتزاعات الدولية.....40
المطلب الثالث: علاقة التأثر بين المتغيرات السكانية والتزاعات.....52
الفصل الثاني: التأثير الديمغرافي في التزاع الفلسطيني – الإسرائيلي (الواقع والاستراتيجيات).....**58**
المبحث الأول: الواقع الديمغرافي للطرف الفلسطيني.....59
المطلب الأول: حجم السكان الفلسطينيين داخليا وخارجيا.....59
المطلب الثاني: الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل (عرب 948).....66
المبحث الثاني: الواقع الديمغرافي للطرف الإسرائيلي.....73
المطلب الأول حجم السكان لإسرائيل في الداخل والخارج.....73
المطلب الثاني: البنية الإثنية والعرقية للسكان الإسرائيليين.....82
الفرع الأول: الأساس الإثني والعرقي في تأسيس دولة إسرائيل.....82
الفرع الثاني: التركيب الإثني والعرقي لإسرائيل.....84
المبحث الثالث: السياسات الإسرائيلية لمواجهة التزايد الديمغرافي الفلسطيني.....88
المطلب الأول: الاعتماد على الهجرة اليهودية والاستيطان.....88
الفرع الأول: الهجرة اليهودية كمخزون ديمغرافي.....88
الفرع الثاني: سياسة الاستيطان الإسرائيلي.....97

المطلب الثاني: الاعتماد على السياسات العدوانية ضد الفلسطينيين.....101
الفرع الأول: سياسة الفصل العنصري والطرد ضد الفلسطينيين.....101
الفرع الثاني: سياسة القتل والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين.....105
الفصل الثالث: مسألة اللاجئين الفلسطينيين وتأثيرها الديمغرافي.....109
المبحث الأول: واقع اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم وموقف إسرائيل..... 110
المطلب الأول: الخلفية التاريخية والمفهوم.....110
الفرع الأول: مفهوم اللاجئ واللاجئ الفلسطيني.....110
الفرع الثاني: الخلفية التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.....112
المطلب الثاني: حجم وتوزيع اللاجئين الفلسطينيين.....117
المطلب الثالث: موقف إسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين.....121
المبحث الثاني: البدائل المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.....127
المطلب الأول: البدائل المطروحة دوليا لقضية اللاجئين الفلسطينيين.....127
المطلب الثاني: البدائل المطروحة عربيا لقضية اللاجئين الفلسطينيين.....132
المطلب الثالث: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين.....135
خاتمة.....140
قائمة الجداول والأشكال.....146
فهرس المحتويات.....184